الأمم المتحدة

A/63/PV.14

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **١٤**

السبت، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان . . . . . (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرجي ف. لافروف، وزير الخارجية في الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تغير العالم ووحد صفوفه لمكافحة خطر الإرهاب. وهو خطر معروف لنا جميعا ولا يعرف حدودا. وأشير إلى خطر الإرهاب. لقد أظهر العالم درجة من التضامن غير مسبوقة في رفضه المخاوف القديمة والأفكار النمطية التقليدية. ويبدو أن التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب قد أصبح حقيقة جديدة ومنذ ذلك الوقت تم تعريف تطوير نظام علاقات دولية خال من المعايير المزدوجة ومفيد للجميع.

إن التماسك في وجه التهديدات المميتة المنبثقة من القاعدة وغيرها من عناصر الإرهاب الدولي مكنتنا من تحقيق نجاح ملموس خلال المرحلة الاستهلالية. غير أنه بدأت المشاكل تظهر فيما بعد. فقد وُجهت لكمة مؤلمة إلى الوحدة في التحالف لمكافحة الإرهاب نتيجة الحرب في العراق، حيث تبين فيما بعد أنها شُنت بذريعة حجج زائفة لمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية. فقد انتُهك القانون الدولي. وهكذا فقد خُلقت أعمق أزمة بطريقة مفتعلة بالكامل. ويتعذر اليوم حلها.

يثار حتى المزيد من الأسئلة حول ما يجري في أفغانستان. فأولا وأخيرا ما هو الثمن المقبول الذي يتعين دفعه من حيث الخسارة في أرواح المدنيين في العملية الدائرة لمكافحة الإرهاب؟ من الذي يقرر المعايير التي تقرر مبدأ التناسب في استخدام القوة؟. ولماذا الكتائب الدولية ليست مستعدة حاليا للدخول في قتال ضد انتشار خطر المخدرات الذي يسبب زيادة في المعاناة في بلدان آسيا الوسطى وأوروبا؟ إن هذه العوامل وغيرها من العوامل تحملنا على الاعتقاد بأن تحالف مكافحة الإرهاب يواجه أزمة حاليا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-53127 (A)

وإذا ما نظرنا إلى جوهر المشكلة لوجدنا أن هذا التحالف يفتقر إلى الترتيبات الجماعية اللازمة: أي المساواة بين جميع الأعضاء في تقرير الاستراتيجية اللازمة، وخاصة الأساليب العملية. ولكن للسيطرة بالكامل على حالة جديدة تطورت بعد ٩/١١ اقتضى الأمر جهدا تعاونيا حقيقيا، بما في ذلك التحليل المشترك وتنسيق الخطوات العملية والآليات المصممة لعالم أحادي القُطب بدأ باستخدامها؛ إذ تتخذ القرارات في مركز وحيد للسلطة، بينما تعين على الآخرين اتباع ما يتقرر فحسب.

وقد انتهى بنا الأمر إلى خصخصة جهود المجتمع الدولي في الكفاح ضد الإرهاب. إن جمود العالم الأحادي القطب قد كشف نفسه في مناطق أخرى من الحياة الدولية، بما في ذلك الخطوات الأحادية الجانب التي اتخذت للدفاع ضد القذائف وعسكرة الفضاء الخارجي وفي المحاولات الرامية إلى تحاشي التكافؤ في نظم الرقابة على الأسلحة ومد نطاق الكتل السياسية والعسكرية، وتسييس المسائل المتمثلة في الوصول إلى موارد الطاقة ونقلها.

إن الوهم المتمثل في قيام عالم أحادي القطب قد أربك الكثير. وبالنسبة لبعض الشعوب، فقد ولّد الرغبة لديها في وضع كل بيضها في سلة واحدة. ومقابل الولاء الكامل كان هناك أمل في الحصول على تفويض مطلق لحل جميع المسائل وباستخدام أي وسيلة. إن ظهور التساهل الكامل أدى إلى حملة عشية ٨ آب/أغسطس عندما شُن العدوان على أوسيتيا الجنوبية. إن قصف مدينة تسخينفالي وهي نائمة وقتل المدنيين وحفظة السلام والدوس بالأقدام على جميع اتفاقات التسوية القائمة في جورجيا قد أنهى السلامة الإقليمية في جورجيا.

لقد ساعدت روسيا أوسيتيا الجنوبية على دحر العدوان وقامت بواجبها لحماية المدنيين وأوفت بالتزاماتها المتعلقة بحفظ السلام. واعتراف روسيا باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا لم يكن فقط الخطوة الوحيدة الممكنة لضمان أمنهما بل أيضا لبقاء سكانهما، وذلك بالنظر إلى السجل السابق الحافل بمغالاة القادة الجورجيين في التحيز الوطني – ابتداء من القائد الجورجي زفيد غامساخورجيا الذي أمر في عام ١٩٩١ تحت شعار ”جورجيا للجورجيين“ بطرد أوستينيين إلى روسيا وألغى مركز الحكم الذاتي في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا ومن ثم شنّ حربا دموية ضدهما.

وقد انتهت تلك الحرب بخسائر كبيرة في الأرواح البشرية، وأنشئت آليات حفظ السلام والتفاوض بموافقة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومهما يكن عليه الأمر، فإن القيادة الجورجية الحالية قد انتهجت سياسة تتمثل في تقويض تلك الآليات عن طريق استفزاز مستمر، وفي نهاية المطاف عملت على إبطال عملية السلام بشن حرب إجرامية جديدة في ليل الثامن من آب/أغسطس.

وهذه المشكلة أُسدل عليها الستار الآن. ومستقبل شعبي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ضُمن بصورة موثوقة بموجب المعاهدات المبرمة بين موسكو وتسخينفالي وسوخومي. وبتنفيذ خطة ميدفيديف – ساركوزي، ونحن ملتزمون بها بشدة، ستكون الحالة في الجمهوريتين مستقرة في نهاية المطاف. ومن المهم أن تنفذ هذه الخطة بصرامة ودقة من جانب جميع الأطراف. غير أننا نشعر بالقلق إزاء المحاولات الرامية إلى إعادة كتابتها بعد الحقيقة.

وأعتقد أن الجميع هنا قد سئم من لعب أدوار إضافية من أجل النظام الجورجي الذي لا تمت كلماته إلى الحقيقة بصلة وتهدف سياسته الخارجية بصورة حصرية إلى استفزاز المواجهة في جميع أرجاء العالم لتحقيق أهدافه التي

تتعارض مع أهداف الشعب الجورجي ومع الهدف المتمثل في ضمان الأمن في القوقاز.

واليوم من الضروري تحليل الأزمة في القوقاز من حيث تأثيرها على المنطقة والمجتمع الدولي برمته. فالعالم قد تغير مرة أخرى. وأصبح واضحا بصورة مطلقة أن التضامن الذي أظهره العالم بعد ١١/٩ لا بد من إحيائه من خلال النهج غير المتأثرة بالمنفعة الجغرافية – السياسية وزيادة رفض المعايير المزدوجة عند مكافحة أي انتهاكات أو خروقات للقانون الدولي – سواء أكانت تلك من جانب الإرهابيين أو المتطرفين السياسيين أو غيرهم.

لقد برهنت الأزمة في القوقاز مرة أخرى أنه من المستحيل حل المشاكل التي نواجهها عندما يعمينا سراب عالم أحادي القطب. والثمن الذي سندفعه سيكون باهظا من حيث الأرواح البشرية والمصائر. ولا يمكننا التهاون مع المحاولات الرامية إلى حل حالات الصراع بانتهاك الاتفاقات الدولية أو الاستخدام غير المشروع للقوة. وإذا ما سمحنا لذلك أن يحدث مرة أخرى، عندها نجازف بخطر اندلاعه في المستقبل.

ولا يمكن للمرء أن يدعو إلى واجب الدفاع بشكل تحريدي ويصبح غاضبا عندما يستخدم ذلك المبدأ على الصعيد العملي وبتقيد صارم بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من قواعد القانون الدولي. ففي أوسيتيا الجنوبية قامت روسيا بالذود عن أعلى القيم المشتركة، وهي الحقوق الأساسية جدا للإنسان، أي الحق في الحياة.

إن الهيكل الأمني القائم في أوروبا لم يجتز امتحان الأحداث الأخيرة. والمحاولات الرامية إلى إجراء تعديل له ليتواءم مع قواعد العالم الأحادي القطب أدى إلى حالة أثبت فيها ذلك الهيكل عدم قدرته على احتواء المعتدي أو منع تزويده بالأسلحة الهجومية، مما يتناقض مع جميع قواعد السلوك ذات الصلة القائمة.

ونقترح أنه ينبغي تناول هذه المسألة بطريقة شاملة. وقد اقترح الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف في معرض كلامه في برلين في ٥ حزيران/يونيه مبادرة بشأن وضع معاهدة أمنية جديدة في أوروبا ومنطقة المحيط الأطلسي، على شاكلة ''هلسنكي الثانية''. وكان من الممكن لهذا العمل أن يبدأ في قمة عموم أوروبا بمشاركة جميع الدول والمنظمات العاملة في المنطقة.

إن المعاهدة التي نقترحها يُراد بها إنشاء نظام أمن جماعي يمكن الركون إليه ويكفل الأمن المتكافئ لجميع الدول ويضمن بصورة ملزمة قانونا أسس العلاقات بين جميع المشاركين بغية توطيد السلم وضمان الاستقرار وتعزيز جهود التنمية المتكاملة في جميع أرجاء منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي الشاسعة. هذه عملية يمكن فيها لجميع الأطراف أن تؤكد مجددا التزامها بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، مثل عدم استخدام القوة؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ والسيادة؛ والسلامة الإقليمية؛ وعدم جواز تعزيز أمن أحد بالتعدي على أمن الآخرين أو تعريض أمنهم للخطر. وعلينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار معا الآليات الجديدة لضمان الامتثال لهذه المبادئ الأساسية. ومن الطبيعي أن هذه المعاهدة ينبغي لها أن تكون مناسبة من الناحية العضوية ليسهل استيعابها في الإطار القانوني لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه المتعلقة بالأمن الجماعي.

إن الحرب الباردة قد شوهت طبيعة العلاقات الدولية وحولتها إلى ساحة للمواجهة الإيديولوجية. والآن فقط، بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن الأمم المتحدة التي قامت على أساس منظور عالم متعددة المراكز بوسعها أن تحقق إمكانيتها بالكامل. واليوم أكثر من أي وقت مضى، من المهم لجميع

الدول أن تؤكد مجددا التزامها بالأمم المتحدة بوصفها منتدى عالميا ليس له أي بديل ولديه ولاية عالمية وشرعية معترف بها عالميا، وبوصفه مركزا للمناقشة المفتوحة والصريحة وتنسيق السياسات العالمية على أساس عادل ومنصف وخال من المعايير المزدوجة. وهذا متطلب جوهري لكفالة استعادة العالم لتوازنه.

إن التحديات المتعددة التي تواجهها البشرية تتطلب تعزيزا شاملا للأمم المتحدة. ولمواكبة العصر، تحتاج الأمم المتحدة إلى مزيد من الإصلاح الرشيد لتتمكن من تكييف نفسها تدريجيا مع الحقائق السياسية والاقتصادية الراهنة. وبشكل عام نعرب عن ارتياحنا للتقدم المحرز في الإصلاح، بما في ذلك النتائج الأولية لأنشطة لجنة بناء السلام المنشأة حديثا ومجلس حقوق الإنسان.

بالنسبة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن، سوف نرحب بالطبع بالاقتراحات التي لا تفرق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بل تسهل البحث عن حلول توفيقية مقبولة بشكل متبادل وتقود إلى اتفاق عريض القاعدة.

وتعزيز الحوار والشراكة بين الحضارات يكتسي أهمية متزايدة في عملية الإصلاح. وتدعم روسيا تحالف الحضارات والمبادرات الأخرى في ذلك الصدد. ونحن نكرر اقتراحنا بإنشاء مجلس استشاري للديانات برعاية الأمم المتحدة، مع مراعاة الدور المتزايد للجانب الديني في الحياة الدولية. وسيساعد ذلك في تعزيز المبادئ الأخلاقية وإدماجها في الشؤون الدولية.

وقد برز مؤخرا ضمن أولويات أنشطة الأمم المتحدة عدد من المسائل الملحة في جدول أعمال المنظمة، بما في ذلك تغير المناخ والأمن الغذائي وأمن الطاقة. وتلك المشاكل عالمية ومتداخلة، ولن يتسنى مواجهتها وحلها إلا من خلال شراكة عالمية على مستوى جديد نوعيا، وذلك بمشاركة فعالة من قبل الحكومات والدوائر العلمية ودوائر الأعمال والمجتمع المدني.

وتتطلب الأزمة المالية الحالية بشكل خاص اهتماما عاجلا وتوحيدا للجهود. ومن على هذا المنبر، قدم رئيس فرنسا مبادرات هامة تهدف إلى البحث التعاوني عن سبل لتنشيط النظام المالي الدولي بمشاركة من الاقتصادات الرائدة في العالم. وفي هذا السياق، فإننا ندعم مواصلة تطوير الشراكات بين أعضاء مجموعة الـ ٨ والدول الرئيسية في جميع المناطق النامية. ويستطيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا أن يقوم بدور في هذا الصدد. وسوف تواصل روسيا المساهمة بمسؤولية في عمل الهيئات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة وفي سياقات أخرى للمساعدة في إيجاد حل منصف لكل تلك المشاكل.

إن آليات المساعدة الإنمائية الدولية المنشأة في روسيا سوف تساعدنا على زيادة مدى وفعالية مساهمتنا في الجهود الدولية لمكافحة الجوع والمرض، ولتعزيز الحق في الحصول على التعليم وتجاوز النقص في الطاقة، مما سيمثل إسهاما إضافيا من جانبنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي غضون ذلك، سيكون من الطبيعي، أن نولي اهتماما خاصا لمساعدة البلدان المجاورة. وجميع البلدان لها شركاء تجمع بينها وبينهم علاقات صداقة تقليدية قائمة على التاريخ المشترك والجغرافيا المشتركة. ومن الخطأ تقويض تلك العلاقات لصالح مخططات جغرافية – سياسية وضد إرادة الشعب.

وسوف نواصل العمل مع كل جيراننا. أولا وبالتعاون مع بقية البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة، سنواصل تطوير عمليات الإدماج ضمن إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية بهدف حفظ وتعزيز إرثنا الثقافي

والحضاري المشترك الذي يمثل موردا أساسيا بالنسبة للكومنولث ولكل من دوله الأعضاء في عالم يتسم بالعولمة. وذلك هو سبب اهتمامنا الخاص بالتعاون مع تلك البلدان، وسبب اعتبار تلك البلدان لروسيا مجال اهتمام خاص. ولذلك وسنبني علاقاتنا على مبادئ المساواة والمنفعة المشتركة والاحترام المتبادل لمصالح الآخر والامتثال للاتفاقات القائمة، وخاصة تلك المتعلقة بتسوية النزاعات سلميا. وتلك أيضا هي الطريقة التي ننوي أن نطور علاقاتنا على أساسها في مناطق أخرى من العالم: علانية، وعلى أساس القانون الدولي ودون أن يحقق أحد الأطراف مغنما على حساب الآخر. لقد أرسيّت تلك المبادئ في مفهوم السياسة الخارجية الذي وافق عليه الرئيس ميدفيديف في تموز/يوليه من هذا العام.

وروسيا تطبق باتساق دبلوماسيتها الشبكية وتعمل على تعزيز التعاون بأشكال عدة: منظمة شانغهاي للتعاون، ومجموعة بلدان بريك – البرازيل وروسيا والهند والصين – وآليات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية.

إن التطورات التي حدثت في آب/أغسطس وفرت لنا مجددا مناسبة أخرى للتفكير بشأن مسؤولية الإبلاغ عن الأحداث بدقة. فتحوير الحقائق يعيق الجهود الدولية لتسوية النزاعات والأزمات ويحيي أسوأ ممارسات حقبة الحرب الباردة. فإذا أردنا تفادي أن تصبح الحقيقة هي الضحية الأولى للحرب، علينا استخلاص الاستنتاجات المناسبة، وبخاصة في ضوء أحد أحكام إعلان مبادئ القانون الدولي لعام ١٩٧٠ المتعلق بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول عملا بميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن من واجب الدول الامتناع عن نشر الدعاية لحروب العدوان. وهذا يتطابق مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية حرية التعبير والمعلومات في أوقات الأزمات التي اعتمدتها مؤخرا لجنة وزراء مجلس أوروبا. وأقترح أن تصدر الأمم المتحدة أيضا بيانا بشأن تلك المسألة وفي سياق عالمي هذه المرة.

إن الآثار العالمية الواضحة للأزمة في القوقاز تبين أن العالم قد تغير بالنسبة للجميع. هناك الآن أوهام أقل وذرائع أقل لرفض التجاوب مع التحديات الأكثر إلحاحا في عصرنا الحديث. ولذلك السبب بالتحديد نأمل في أن يتدبر المجتمع الدولي أمره أخيرا في وضع برنامج عمل جماعي للقرن الحادي والعشرين على أساس منطقي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الوهاب عبد الله، وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية التونسية.

السيد عبد الله (تونس): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن خالص التهانئ بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة ونحن على ثقة بأن ما تتميزون به من كفاءة واقتدار سيساعد على إنجاح أعمال هذه الدورة وعلى تحقيق الأهداف التي نصبو إليها جميعا. ولا يفوتني أن أهنئ السيد كريم على تميز أدائه وعلى إسهاماته القيمة في حسن تسيير أعمال الدورة المنقضية. كما يطيب لي أن أتوجه بخالص الشكر إلى الأمين العام السيد بان كي – مون، على ما يبذله من جهود سخية من أجل مزيد تطوير عمل منظمتنا وتفعيل أدائها في تناول مختلف القضايا والمسائل التي تتهم دولنا وشعوبنا.

إن اختيار موضوع الأزمة الغذائية العالمية وآثارها على الفقر والمجاعة محورا أساسيا لهذه المناقشة العامة يؤكد أهمية هذه المسألة وتنامي وعي كل البلدان بخطورتها وبضرورة تضافر جهود الجميع قصد إيجاد الحلول الناجعة لتطويق آثارها والحد من تداعياتها على اقتصاديات الدول، لا سيما النامية والفقيرة منها، وعلى ارتفاع نسق معدلات الجوع والفقر في العالم.

وفي هذا السياق، يتجلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمة الأممية في معالجة هذه القضايا بهدف تحقيق التوازن في العلاقات الدولية وإكسابها قدرا أكبر من التضامن والعدالة والمساواة، مما يستوجب منا دفع مسار إصلاح المنظمة والعمل على تعزيز قدرتها على مسايرة المتغيرات الدولية.

لقد اتسم الظرف العالمي في الآونة الأخيرة بتنامي وتيرة هذه المتغيرات، مما أدى إلى اختلال التوازنات الدولية وتغيير مختلف معادلات التنمية السائدة، وهو ما ولّد العديد من المشاكل والصعوبات التي أثرت بشكل واضح على اقتصاديات العديد من الدول وعلى نسق نموها بشكل أضعف قدرتها على كسب رهان التقدم والمناعة. وغني عن البيان، أن العالم شهد في الفترة الأخيرة ظواهر اقتصادية خطيرة تمثلت بالخصوص في الارتفاع المفرط في أسعار المحروقات وأسعار المواد الغذائية الأساسية، الأمر الذي أصبح يشكل تهديدا للأمن الغذائي العالمي ومصدرا لتدهور القدرة الشرائية للفرد، وهو ما يتعارض مع ما أقرته قمة الألفية من أهداف ورسمته من توجهات. وإن مجابهة هذا الوضع الخطير تستدعي تكثيف الجهود الدولية لاحتواء هذه الأزمة من خلال اعتماد نهج تنموية تكرس الأبعاد الإنسانية النبيلة للتضامن الدولي.

وفي هذا الإطار، دعت تونس المؤسسات المالية الدولية والمنظمات العالمية المتخصصة في مجال الاقتصاد والتجارة إلى العمل من أجل وضع وتطبيق سياسات زراعية وإنتاجية تكفل تأمين الغذاء البشري باعتباره حقا أساسيا أقرته المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وبهذه المناسبة، فإننا نجدد الدعوة إلى تكثيف الجهود من أجل تفعيل الصندوق العالمي للتضامن الذي اقترحته تونس واعتمدته الأمم المتحدة منذ سنة ٢٠٠٢ كآلية لمعالجة قضايا الفقر والخصاصة في العالم وأداة ناجعة لتقليص الفوارق بين الشعوب.

إن مواكبة التطورات العميقة التي تشهدها الساحة الدولية وما أفرزته من واقع جديد للعلاقات الدولية بمختلف تحدياتها وتعقيداتها، تتطلب المزيد من العمل قصد تعزيز قدرة منظمة الأمم المتحدة على التحرك من أجل إضفاء نجاعة أكبر على تدخلاتها، والعمل على إصلاح المنظمة وتطوير هياكلها ودعم الدور المنتظر منها بما يخفف من وطأة الوضع العالمي الحالي ويجعل من العولمة مسارا يساعد على ضمان التنمية والسلم لكافة الشعوب.

وفي هذا السياق، تؤيد تونس الجهود والمبادرات الرامية إلى وضع أطر وآليات عمل جديدة تسمح بإيجاد حلول جماعية لمختلف التحديات المشتركة في المجالات الحيوية المتعلقة خاصة بالأمن والسلم والتنمية والبيئة والغذاء، في إطار صيغة ملائمة للعلاقات الدولية تتكامل فيها أبعاد السلم والأمن والتنمية على أن يترافق ذلك مع تعزيز العمل المتعدد الأطراف على أساس التعاون والتضامن والحوار البنّاء بين كافة البلدان.

إن ما نشهده اليوم من تفاقم لظاهرة الإرهاب في العالم، رغم تضافر الجهود المبذولة لاحتوائها، يُعزِّز قناعتنا بضرورة العمل على توحيد المقاربة الدولية لهذه الظاهرة والبحث عن الحلول الملائمة لها. وقد كانت تونس سباقة في التنبيه إلى مخاطر الإرهاب منذ بداية التسعينات بدعوتها المجموعة الدولية إلى تبنّي مقاربة شاملة وناجعة تأخذ في الاعتبار الأسباب العميقة لهذه الآفة. وإننا نجدد اليوم الدعوة التي تقدم بها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع مدونة سلوك دولية لمكافحة الإرهاب تلتزم بها كافة الأطراف.

إن التغيرات المناخية وما ينجم عنها من تفاقم لظاهرة التصحر والجفاف ونضوب مياه الشرب بات يشكل اليوم خطرا محدقا بالبشرية جمعاء ومصدر قلق كبير للجميع. وإذ نؤكد الترابط الوثيق بين البيئة والتنمية والأهمية البالغة التي يكتسيها تعزيز التعاون والتضامن من أجل رفع التحديات التي تواجهها الإنسانية في هذا المجال، نشدّد على ضرورة إدراج الاهتمامات المتعلقة بمجابهة التأثيرات المتوقعة للتغيرات المناخية ولا سيما في المنطقة الإفريقية والمتوسطية ضمن أولويات المجموعة الدولية وفقا لإعلان تونس الصادر عن الندوة الدولية حول التغييرات المناخية التي التئمت في بلادنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

كما نؤكد مرة أخرى ضرورة العمل على تعبئة الموارد المالية لتطوير الأبحاث في مجالات مراقبة المناخ والأرصاد الجوية والنهوض بمنظومات الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية إلى جانب الاستثمار في مجال تخفيض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

إننا على يقين أن نجاح جهود التنمية وتطور علاقات التعاون بين بلداننا يبقى رهنا لتوفير مناخ عالمي يسوده الأمن والاستقرار. غير أنه من بين معوقات هذا النجاح المنشود ما نشهده من تفاقم بؤر التوتر والنزاعات وبقاء عدد من القضايا الدولية من دون تسوية نهائية. وفي هذا الصدد، نجدد تمسك تونس بقيم السلم وبمبادئ الشرعية الدولية لإيجاد حلول عادلة ودائمة للقضايا الدولية العالقة. كما نجدِّد حرصنا على تعزيز قيم الاعتدال والتسامح والاحترام المتبادل في علاقات البلدان والشعوب وعلى مد جسور التواصل والحوار بين مختلف الحضارات والثقافات والأديان.

وإذ نذكر في هذا السياق، بموقف تونس الداعم للشعب الفلسطيني الشقيق ولقضيته العادلة، فإننا نجدد الدعوة للمجموعة الدولية، وخاصة الأطراف المؤثرة وعلى رأسها اللجنة الرباعية، إلى المزيد من العمل على حمل إسرائيل على وقف ممارساتها العدوانية والاستيطانية وتكثيف الجهود لتفعيل خيار السلام واستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس المرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية ونتائج مؤتمر أنابوليس، وذلك قصد التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية.

ويضمن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوق الوطنية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الأراضي السورية واللبنانية، بما يعزز مقومات الأمن والاستقرار لكافة شعوب المنطقة.

كما ندعو إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية لمعالجة الأوضاع الأمنية والإنسانية المتدهورة في العراق ومساعدة الشعب العراقي الشقيق على استعادة الأمن والاستقرار حتى يتفرغ لإعادة إعمار بلاده في كنف الوحدة الوطنية والترابية.

ومن ناحية أخرى، لا يفوتنا أن نعرب عن ارتياحنا للخطوات الإيجابية التي تحققت في لبنان الشقيق والتي تجسدت في انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، آملين أن يواصل الأشقاء اللبنانيون تعزيز هذا المسار حفاظا على أمن لبنان واستقراره.

لقد توفقت تونس منذ السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ وفي ظل القيادة الحكيمة لسيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي في تحقيق مكاسب وإنجازات رائدة في مختلف الميادين بفضل الإصلاحات العميقة التي مكنتها من تعزيز البناء الديمقراطي ودعم آليات حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها وتكريس الحريات العامة وتوسيع مجال التشاور والمشاركة في تحديد التوجهات

والقرارات الوطنية المصيرية أمام مكونات المجتمع المدني في إطار دولة القانون والمؤسسات.

كما أتاحت تلك الإصلاحات تحقيق العديد من أهداف الألفية وهو ما انعكس على تحسين مستوى عيش الأفراد وتحقيق الرفاه لكافة شرائح المجتمع التونسي. وتؤكد هذه الانجازات صواب الخيارات والتوجهات التنموية المعتمدة في تونس والتي أهلتها لاحتلال مركز متقدم ضمن مجموعة البلدان ذات المؤشر الأعلى للتنمية البشرية، مما جلب لها تقدير المؤسسات المالية الدولية والهياكل الأممية المتخصصة.

وإن تونس لعازمة ضمن مخططاتها الإنمائية على المضي قدما في مسيرة التطوير والتحديث لتعزيز قدرتها على مسايرة التحولات العالمية، والإسهام الفعال في بناء عالم يسوده السلم والاستقرار، وإرساء علاقات دولية أكثر توازنا وتضامنا.

تؤمن تونس إيمانا راسخا بأن اتحاد المغرب العربي يظل خيارا استراتيجيا ومصيريا لكل شعوب المنطقة. لذلك فهي لا تدخر جهدا، بالتعاون والتنسيق مع بقية الدول المغاربية الشقيقة، لدفع مسيرة استكمال بنائه وتركيز مؤسساته وتفعيل هياكله.

كما تحرص تونس على تفعيل العمل العربي المشترك وإكسابه المزيد من القدرة على التفاعل مع المتغيرات الحاصلة إقليميا ودوليا ومواجهة ما تشهده المنطقة من تغيرات، فضلا عن الإسهام في دفع مسيرة الإصلاح والتحديث في الوطن العربي، وفقا للقرارات الصادرة عن مؤتمر قمة تونس لسنة ٢٠٠٤.

أما على الصعيد الأفريقي، فإن تونس حريصة على توطيد تعاونها مع أشقائها الأفارقة وتوسيع مجالاته، سواء بالإسهام في تحقيق الأمن والسلم في القارة، أو بالمشاركة في قوات حفظ السلام الأممية، وكذلك من خلال تنمية العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأفريقية الشقيقة. وانطلاقا من إيمان تونس بأهمية العمل الأفريقي المشترك، وبأن الاتحاد الأفريقي يظل الإطار الأمثل لمعالجة أوضاع القارة وتحقيق الاندماج الذي تتطلع إليه شعوبها، فإنها تؤكد حرصها البالغ على مواصلة المسار الذي تم إقراره في إطار الاتحاد الأفريقي من أجل استكمال تركيز مؤسساته وتفعيلها، وتعزيز دوره في تسوية النزاعات في جميع ربوع القارة ودفع مسار التنمية فيها.

وإذ تُولي تونس لعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي مكانة استراتيجية، فإنها تعمل دوما على تطويرها في جميع الميادين، تكريسا للشراكة المتضامنة مع دول الاتحاد، على أساس الحوار والتعاون والاحترام المتبادل. كما أن بناء الفضاء الأوروبي – المتوسطي يظل من أولويات تونس وثوابت سياستها الخارجية. ومن هذا المنطلق، دعمت بلادنا كل المبادرات والآليات التي تسهم في تعزيز السلم والتضامن والتنمية في المنطقة المتوسطية، على غرار مسار برشلونة، والحوار المعروف بخمسة زائد خمسة والمنتدى المتوسطي. وقد كانت تونس من أوائل الدول التي رحبت بالمبادرة الفرنسية الرامية إلى بعث الاتحاد من أجل المتوسط. وإننا نعتقد أن مستقبل هذه المبادرة يقوم على مبدأ الشراكة الفعالة بما يكفل لدول جنوب المتوسط مشاركة فعالة في إرساء أسس الاتحاد واتخاذ القرارات التي تهم المنطقة.

إن مواجهة التحديات الناجمة عن الحالة الدولية الجديدة والتحولات العميقة التي تشهدها الساحة الدولية، تستوجب منا جميعا مزيدا من العمل على ترسيخ المبادئ والقيم الإنسانية النبيلة التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة، والمثابرة على دفع المسار الإصلاحي لمنظمتنا بُغية إضفاء مزيد من النجاعة على عملها، وضمان إسهامها الفعال في توفير أفضل الظروف الدولية لبلورة حلول جماعية للتحديات

المشتركة، والقضايا العالمية الراهنة، ولتلبية طموحات شعوبنا في الاستقرار وإشاعة أسباب الرخاء والعيش الكريم في إطار التعاون والتنمية المتضامنة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كينغا غونز، وزيرة خارجية هنغاريا.

السيدة غونز (هنغاريا) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم سيدي الرئيس على انتخابكم. وأود أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد جمهورية هنغاريا لدى اضطلاعكم بمهامكم المنطوية على تحديات خلال هذه الدورة. كما أود أن أثني على سلفكم، السيد سرجان كريم، ممثل مجموعة دول أوروبا الشرقية، الذي خدمنا بامتياز وتفان.

إن التحديات التي نواجهها كل يوم في عالم يزداد عولمة تتطلب التصدي لها على أساس مبدأ القيم المقبولة عالميا، وممارسة التكيف المرن مع التغيرات السريعة في بيئتنا. وتتجسد تلك الحاجة في الاستراتيجية الجديدة للعلاقات الخارجية التي اعتمدتها الحكومة الهنغارية في بداية هذا العام. وتدل استراتيجيتنا وسياساتنا وإجراءاتنا على التزامنا بدعم سيادة القانون الدولي، وإيلاء الأولوية لتعددية الأطراف الفعلية، ونشر ثقافة التعاون والتسوية السلمية للتراعات الدولية، والعمل من أجل الحفاظ على بيئة صالحة للحياة ومستدامة للأجيال القادمة. والموقع الجغرافي لهنغاريا، وخبرتها في إرساء الديمقراطية، والحكم الرشيد، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، ونزع السلاح وعدم الانتشار سوف تشكل أساسا جيدا لإسهامنا الفعال في عمل المنظمة.

إن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، والأزمتين الغذائية والمالية، والمضاربة بالسلع الأساسية تعرض للخطر النتائج التي حققناها حتى الآن صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن نتصدى بطريقة متسقة ومنسقة لعكس مسار تلك العملية. وباعتبار هنغاريا من البلدان المانحة الناشئة، فهي تؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحجج بالصعوبات التي نواجهها جميعا كذريعة لكيلا يبذل قصارى جهده لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن نعمل بتفان شديد من أجل توسيع نطاق تواصل سياستنا الخارجية مع البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والتعاون والمساعدة الدولية من أجل التنمية هما عنصر متزايد الأهمية في سياستنا الخارجية. ونحن ملتزمون بشدة بتكثيف جهودنا في السنوات القادمة. ولذلك نزيد تدريجيا مساعدتنا الإنمائية الرسمية، مع التركيز أساسا على الأنشطة التي تتوفر فيها لهنغاريا ميزات نسبية، لا سيما في مجالات الزراعة لمكافحة المجاعة والفقر من خلال استحداث مرافق زراعية عصرية، وتكنولوجيات تربية الحيوانات، وبرامج الغابات ومصائد الأسماك، وإدارة المياه، وتطوير الخدمات الصحية وتعزيز الحكم الرشيد.

إننا نخرب بيئتنا كل يوم من خلال الوتيرة المكثفة للتنمية وانبعاث غازات الدفيئة. ولمواجهة ذلك التحدي نحتاج إلى إطار مؤسسي أكثر فعالية يشمل توجيهات سياسية واضحة؛ وتمويلا كافيا ومستقرا ويمكن التنبؤ به، وقاعدة علمية قوية، وتحسين تقييم الأنشطة، وإنشاء مؤسسات للتصدي في حالات الطوارئ. وتتفق هنغاريا تماما على أن المسألة ملحة، وتأمل أن تؤدي المداولات الجارية بشأن مستقبل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو إلى تحقيق نتائج ملموسة في العام المقبل.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلا عن مرور ١٥ عاما على إنشاء مفوضية حقوق الإنسان. وعلى مدى الستين عاما الماضية، أحرز الإنسان تقدما رائعا في تعزيز

وحماية حقوق الإنسان. ومهمتنا هي العمل بجد من أجل التنفيذ الكامل للمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد تحققت تطلعاتنا في ٣ أيار/مايو هذا العام عندما دخلت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز النفاذ. وأصبحت هنغاريا ثاني الدول الأعضاء التي صادقت على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري. ونأمل أن تحظى الاتفاقية بالقبول على الصعيد العالمي في القريب العاجل.

لقد أيدنا بشدة إنشاء مجلس حقوق الإنسان ونحن عازمون على المضي في هذا التأييد. ونرى أنه حان الوقت لكي يقوم المجلس، ونحن جميعا، بمضاعفة جهودنا المخلصة لزيادة فعالية عمل مجلس حقوق الإنسان.

وبعد أن اعتمد المجلس قرارا بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر الماضي، سيعقد المنتدى المعني بقضايا الأقليات دورته الأولى في نهاية عام ٢٠٠٨. وأنا شخصيا فخور جدا بأن زميلة هنغارية ستترأس أول دورة للمنتدى، هي السيدة فيكتوريا موهاكسي، وهي عضو في البرلمان الأوروبي. وآمل أن يجري، تحت إشرافها، الاعتراف بالمنتدى المعني بقضايا الأقليات على نطاق واسع، وأن يصبح فعالا ويركز على تحقيق النتائج.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم للتحديات الراهنة دون المشاركة الفعالة للمرأة في جميع جوانب التعاون الدولي. وأود أن أبين أن هنغاريا تؤيد تأييدا كاملا المبادرة الرامية إلى إجراء استعراض شامل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بحلول عام ٢٠١٠. وأنا واثق من أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور قيادي.

وقد بذلت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي – إلى جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الأخرى في جميع أنحاء العالم – جهودا هائلة لتعزيز التعاون الدولي في مجال منع جريمة الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية. ومع ذلك، فإن الخطوات التي اتخذت حتى الآن لم تزل غير قادرة على الحيلولة دون وقوع العديد من الجرائم المروعة ضد الإنسانية. وهنغاريا، بصفتها عضوا في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإنها ملتزمة تماما بفكرة منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية ومستعدة لاتخاذ خطوات محددة في ذلك الصدد. لقد قررنا إعداد دراسة جدوى بشأن إنشاء مركز دولي لمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية في بودابست. ونرى أنه ينبغي أن يكون هذا المركز مؤسسة مستقلة تهدف إلى الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية.

إن المسألة المعلقة الأهم في مجال مكافحة الإرهاب هي التنفيذ الكامل والسريع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (انظر القرار ٢٨٨/٦٠)، الذي تقع مسؤوليته الرئيسية على عاتق الدول الأعضاء. وما فتئت جمهورية هنغاريا تولي إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي أولوية عالية، ونؤيد تأييدا كاملا عمل اللجنة المخصصة في ذلك الصدد. ونأمل في أن نتمكن من الانتهاء من صياغة اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي خلال الدورة الثالثة والستين.

وعلى الرغم من استمرار العديد من التحديات الأمنية والسياسية في أفغانستان، فإننا نعترف ونقدر الإنجازات التي حققها المجتمع الدولي والجهد الهائل الذي بُذل حتى الآن لتحقيق تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للشعب الأفغاني. وفي إطار تلك العملية، تبقى بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان هامة جدا، ولا سيما في إعداد وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وستبقى هنغاريا ملتزمة بمساعدة أفغانستان في عمليات إعادة البناء بعد سنوات طويلة من الحرب وإنشاء دولة آمنة ومستقرة وديمقراطية. ونحن ملتزمون بمواصلة تقديم المساعدة العسكرية بوصفنا دولة رائدة في فريق إعادة إعمار المقاطعات

في الجزء الشمالي من البلاد، فضلا عن توسيع أنشطة التنمية التي نقوم بها في أفغانستان.

ويمثل الإسهام في إحلال السلام والاستقرار وتحقيق الرخاء حجر زاوية في السياسة الخارجية الهنغارية في غرب البلقان لسنوات عديدة. وما زلنا نعتقد أن أفضل طريقة للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف هي الدعم النشط لإدماج المنطقة في الهياكل الأوروبية – الأطلسية. وكما نعلم جميعا، أعلنت كوسوفو استقلالها في ١٧ شباط/فبراير. واعترف بذلك الاستقلال عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها هنغاريا. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن تتضمن تشريعات برلمان كوسوفو ودستورها الجديد التزام كوسوفو الكامل بالديمقراطية وسيادة القانون وحماية المجتمعات المحلية من الصرب والأقليات الأخرى وحماية التراث الثقافي والديني والوجود الدولي. ولا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة البلقان دون كوسوفو مستقرة. وفي ذلك السياق، نرحب باستمرار وجود المجتمع الدولي على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونؤيد ذلك. ولا نزال ملتزمين أيضا بالإسهام في تحقيق الاستقرار في كوسوفو من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون ، وقوة الأمن الدولية في كوسوفو والمكتب المدني الدولي كجزء من الوجود الدولي.

وهنغاريا تؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والمؤسسات المختلفة لتنفيذ اتفاق السلام في جورجيا. وهنغاريا تؤمن إيمانا قويا بالتسوية السلمية للصراعات. ويمثل استخدام القوة العسكرية لتسوية النزاعات الإقليمية سابقة خطيرة يمكن أن يكون لها تبعات أخرى في المنطقة بأسرها وخارجها. ويجب أن تقوم أي خطوات أو مفاوضات جديدة على الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية والحدود المعترف بها دوليا والقيادة المنتخبة ديمقراطيا. ومن الأهمية الحاسمة أن تتفق جميع الأطراف على تفسير موحد للاتفاق. ونؤيد تأييدا كاملا البعثات التي تخطط لها المؤسسات الدولية المختلفة ونحن على استعداد للمشاركة فيها، مثل تلك التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي حل الصراع ورصد تنفيذ اتفاق السلام. لقد عرضت هنغاريا تقديم المساعدة الإنسانية، ونحن ندرس أي إمكانيات أخرى لمساعدة جورجيا.

وتولي هنغاريا أهمية كبيرة للعملية الشاملة التي بدأت في مؤتمر أنابوليس، الذي دعا إليه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تسوية الصراع في الشرق الأوسط. ومنذ أنابوليس، تعقد لقاءات منتظمة بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. ويحدونا الأمل في أن عملية السلام ستسفر عن حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وتطبيع العلاقات الإسرائيلية – العربية.

ولا يزال البرنامج النووي الإيراني يشكل مصدر قلق بالغ لحكومة بلدي. فإيران لم تقدم للمجتمع الدولي أي ضمانات ذات مصداقية فيما إذا كانت برامجها النووية تواكب التزاماتها الدولية. ونأسف بشدة لأن قيادة إيران رفضت الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولن يمهد الطريق لإعادة بناء الثقة في الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني وفتح آفاق تكثيف التعاون الاقتصادي والسياسي إلا الامتثال الكامل وغير المشروط لمطلب إيقاف أنشطتها المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة. ونأمل في أن تغير إيران مسار المواجهة الذي تسلكه حاليا وأن تختار إجراء حوار بنَّاء مع شركائها.

وبعد خمس سنوات من الصراع، يظهر العراق بوادر واضحة على الانتعاش لأول مرة. والعراق يحقق إنجازات كبيرة في عملية المصالحة وإعادة الإعمار بمساعدة من المجتمع الدولي. وترحب هنغاريا بتحسن الحالة الأمنية، الأمر الذي يسمح بوضع جدول زمني للانسحاب، على أساس أن تغييرا

جذريا في قدرة الحكومة العراقية على تولي زمام الأمور سيمهد الطريق إلى تسوية طويلة الأجل للأزمة.

وبسبب الصراع الدائر في دارفور، وهو أحد أكثر الصراعات مدعاة للقلق في القارة الأفريقية، لا يزال من المتعذر التنبؤ بالوضع في السودان والبلدان المجاورة الذي يبقى عرضة للانفجار. وترحب هنغاريا بتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ومن الضروري أن تعمل البعثة بكامل طاقتها بنهاية العام. ويمهد إنشاء المحاكم الجنائية في المنطقة الطريق نحو إيجاد حل للأزمة في دارفور. ومع ذلك، ينبغي الاستمرار في متابعة عملية السلام الهشة عن كثب.

ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي بحاجة إلى أمم متحدة قوية وحسنة الأداء وتم إصلاحها حتى يتسنى له التصدي لمختلف التحديات في القرن الحادي والعشرين. وقد أحرز تقدم في جميع مجالات إصلاح الأمم المتحدة في العامين الماضيين، حيث أصبحت بعض الهيئات الجديدة جاهزة للعمل. أما في مجالات أخرى، فنحتاج إلى مزيد من المشاورات والمفاوضات مع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى حل دائم. وهنغاريا على استعداد للإسهام في تلك المفاوضات. ونرحب بالقرار الأخير للجمعية العامة ببدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثالثة والستين.

وختاما، فإن هنغاريا ملتزمة التزاما قويا بالعمل معكم، سيدي الرئيس، خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة على تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كابنغا جاك باندي، وزير الخارجية في زامبيا.

السيد باندي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفدي أن ينقل، نيابة عن شعب وحكومة جمهورية زامبيا، خالص وعميق الشكر والتقدير إلى الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، على رسائل العزاء العديدة التي تلقيناها في أعقاب فقد رئيسنا المحبوب، فخامة السيد ليفي باتريك موانواوسا، الذي وافته المنية في باريس بفرنسا في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨. إن رسائل العزاء والمواساة جاءت بلسما لنا وشدت من أزرنا كثيرا.

نحن مدينون بصفة خاصة لحكومة مصر على الرعاية الطبية التي قدمت لرئيسنا الراحل عندما أصيب بجلطة دماغية أثناء حضوره قمة الاتحاد الأفريقي في شرم الشيخ في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وعلى نقله اللاحق إلى فرنسا. ونحن ممتنون بنفس القدر لحكومة فرنسا على الرعاية الطبية والضيافة التي قدمت لرئيسنا الراحل حتى وفاته فضلا عن إعادة جثمانه إلى زامبيا لدفنه. ودفن الرئيس في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في نفس اليوم، الذي، كان سيوافق عيد ميلاده الستين.

أود إبلاغ هذه الجمعية، أنه وفقا للدستور الزامبي، ينبغي إجراء انتخابات لاختيار رئيس جديد خلال ٩٠ يوما من وفاة أو عجز رئيس في المنصب. وبالتالي، حددت الحكومة يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موعدا لإجراء انتخابات رئاسية تكميلية. وانطلاقا من روح الشفافية، وتحمل المسؤولية، والحكم الرشيد، وجهت الحكومة الزامبية الدعوة إلى المنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة، لإرسال مراقبي انتخابات لحضور الانتخابات.

وفي هذه المرحلة، أود أن أشارك الذين تكلموا قبلي، في تهنئة الرئيس على انتخابه لإدارة أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وليس لدى زامبيا أدنى شك في أنه سيقود هذه الدورة إلى خاتمة ناجحة. وأود أن أؤكد لكم دعم زامبيا.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لشكر سلفكم السيد سرجان كريم ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، على ترؤسه ببراعة لأعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

وأود أن أشكر الأمين العام على جهوده الدؤوبة في خدمته المتفانية للبشرية في سعيه لصون السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية والقضاء على الفقر للجميع.

إن موضوع هذه الدورة، ''أثر أزمة الغذاء العالمية على الفقر والجوع في العالم فضلا عن الحاجة إلى إرساء الديمقراطية في الأمم المتحدة''، هو حقا، دليل على الجهود النبيلة للأمين العام. والموضوع أيضا مناسب جدا، لا سيما أنه مرتبط بتحديات التنمية التي تواجه حاليا أفريقيا والعالم النامي ككل.

لقد تأكد في تقارير الأمين العام أن الكثير من البلدان النامية، وبصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لن تفي بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومن هنا، ينبغي على الدول الأعضاء مضاعفة وإعادة تأكيد التزامها إذا ما كان لنا أن نفي بتلك الأهداف.

وتعتقد زامبيا أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لن يكون مفيدا إلا إذا كان شاملا. وسيتطلب ذلك تنفيذ البرامج والسياسات لتمكين المرأة والطفلة والجماعات الضعيفة الأخرى في المجتمع كجزء من العملية الشاملة في ذلك الإطار.

وفي هذا الصدد، تؤيد زامبيا التأكيد على أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين باعثا الحركة في خفض الفقر، وبناء الأمن الغذائي والحد من الوفيات النفاسية. وانطلاقا من هذا الإدراك وقعت معظم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالجنسانية والتنمية في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وهو الأول من نوعه في أفريقيا.

ولا بد من استكمال هذه الجهود الإقليمية والوطنية بعمل عالمي. وفي هذا الصدد، ترحب زامبيا بالنقاش الجاري بشأن الإصلاحات في سياق تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وبصفة خاصة فيما يتعلق منها بتعزيز الهيكل الجنساني، المجزأ والذي يعاني حاليا من نقص في الموارد.

وفي عملية تمكين المرأة والسعي من أجل المساواة بين الجنسين، تدرك زامبيا أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يزال يمثل تحديا للتنمية في البلد، وأن معدل الانتشار بين النساء أعلى منه بين الرجال. إن الوباء يحرم البلد من قوة عاملة شابة ومنتجة. ومن هنا، وضعت الحكومة الزامبية موضع التنفيذ عددا من السياسات ساعدت في خفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية من ١٦ في المائة في ٢٠٠١ إلى ١٤ في المائة في ٢٠٠٧. وذلك الخفض في معدل الانتشار مؤشر على أن حكومتنا عازمة على وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لكن، ذلك لن يكون ممكنا من دون دعم المجتمع الدولي.

إن توافق آراء مونتيري يضع التزامات على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء بوضع استراتيجيات وبرامج ملموسة للتصدي للفقر. وقد لجأت معظم البلدان الأفريقية، ومنها زامبيا، إلى تنمية اقتصاداتها وبدأت إدارة حصيفة لاقتصاداتها الكلية، مع توجيه الموارد إلى قطاعات النمو التي تنطوي على أكبر احتمالات للثروة وخلق فرص العمل. ووضعت أيضا سياسات، وخططا، وبرامج ليست موجهة فقط نحو النمو، لكنها أيضا تراعي مصالح الفقراء وتتعامل مع التنمية الاجتماعية.

أود أن أعترف مع التقدير بالدور الذي اضطلع به شركاؤنا المتعاونون والمجتمع الدولي ويواصلون الاضطلاع به في كل برامجنا الإنمائية الموجهة لخفض الفقر. ونرحب بالالتزامات التي قطعتها أفريقيا وشركاؤها المتعاونون في سياق مبادرات وشراكات مهمة مختلفة في السنوات الأخيرة، منها، مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي خرج، في جملة أمور ، بآلية متابعة في ما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي قطعت خلال المؤتمر.

وبالمثل، ساهمت الشراكة الصينية الأفريقية والشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي أيضا بشكل هائل في الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا. وفي ما يتعلق بمنتدى الهند وأفريقيا، نتطلع أيضا إلى التنفيذ السريع للالتزامات التي قُطعت خلال قمة المنتدى في الهند في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن تقديرنا للمساهمة التي قدمتها الشراكة بين مجموعة الدول الثماني وأفريقيا، وخطة رئيس الولايات المتحدة للطوارئ لإغاثة المصابين بالإيدز، والمبادرة الشاملة للرعاية الصحية التي ترعاها حكومة كوبا، ومبادرة جمهورية كوريا من أجل التنمية في أفريقيا، وبرنامج باكستان للمساعدة التقنية الخاصة من أجل أفريقيا، وبالمثل، نتطلع إلى تنفيذ منتدى الشراكة بين أفريقيا وتركيا الذي جرى إطلاقه مؤخرا.

غير أن، زامبيا تلاحظ مع القلق أن الجهود التي يبذلها الشركاء المتعاونون في ما يتعلق بتحسين الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة وتدفق المساعدات الرسمية للتنمية والتمويل من أجل تنمية البلدان الأفريقية لم يتم الوفاء بها بشكل كامل. ونثني على الشركاء المتعاونين الذين أوفوا أو تجاوزوا هدف ٠,٧ في المائة من إجمالي دخلهم القومي كمساهمات في المساعدات الإنمائية الرسمية. ونحث الشركاء المتعاونين الذين لم يفوا بالتزاماتهم على الوفاء بها. ونتطلع أيضا إلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المقبل والذي سيعقد في الدوحة. ويحدونا الأمل أن يحترم المانحون التزاماتهم.

إننا ندرك أن تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق هو التزام، إذا ما تم تنفيذه، سوف يوفر أفضل الاحتمالات لدبجنا في النظام التجاري العالمي. ويكمن فيه أيضا احتمال تعزيز الأمن الغذائي للجميع ورفع مستوى المعيشة لأغلبية السكان التي تعتمد على الزراعة في كسب قوتها.

وفي هذا الصدد، تلاحظ زامبيا بكل أسف أن جولة الدوحة للمفاوضات التجارية قد انهارت في وقت كان العديد منا يتطلعون إلى نهاية ناجحة لهذه المحادثات الطويلة. ويحدو بلدي الأمل في أن يعاد إجراء المفاوضات واختتامها في أقرب وقت ممكن كي تتمكن البلدان النامية من التنافس بشكل سليم وأن يتم إدماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

أما أزمات النفط والغذاء العالمية الحالية فهي لا تشكل تهديدا للإنجازات المكتسبة في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والنمو في البلدان النامية فحسب، بل هي تشكل تهديدا أكبر للإنجازات التي تحققت نحو القضاء على الفقر المدقع وتخفيض نسبة من يعانون الجوع بمقدار النصف.

لا بد من إيجاد حل لأزمة الغذاء على وجه السرعة. وفي هذا الشأن، تود زامبيا أن تتقدم بالشكر إلى الأمين العام لإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، والتي مهمتها هي العثور على نهج متسق ومنسق لحل أزمة الغذاء. ويجب علينا ونحن نعالج هذه الأزمة أن نضع في الاعتبار حقيقة أن نسبة كبيرة من الناس في البلدان النامية يعتمدون على الزراعة في كسب قوتهم. ولذلك، ينبغي لنا، ونحن نعمل على إيجاد حل لارتفاع أسعار الأغذية، أن نكفل

عدم التشجيع غير المقصود للهجرة من الريف إلى الحضر من خلال إدخال تدابير ليست في مصلحة أولئك الذين يعملون في الإنتاج الغذائي والزراعي بصورة عامة.

وإلى جانب ذلك فإن مسألة تغير المناخ، التي قد زادت أزمة الغذاء سوءا، تتطلب جهودا متضافرة من المجتمع الدولي لمعالجتها عن طريق وضع تدابير للتكيف والتخفيف. وأسوة بمعظم أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، لم تنج زامبيا من الآثار السلبية لتغير المناخ، مثل زيادة التعرض للجفاف وارتفاع درجات الحرارة وتزايد عدم انتظام سقوط الأمطار والأوضاع المناخية الحادة. وتهدد تلك الآثار النظم المائية والزراعية، وبالتالي فإنها تحكم على المزيد من الملايين بمواجهة سوء التغذية ونقص المياه.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تانين (أفغانستان).

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة، ولا سيما المناقشات المطولة حول إصلاح مجلس الأمن. وتود زامبيا أن تؤكد مجددا أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل دون إصلاح ذي معنى لمجلس الأمن. وينبغي لأية مقترحات جديدة لإصلاح المجلس أن تأخذ بعين الاعتبار مطالبة أفريقيا بمقعدين دائمين مع حق النقض ومقعدين إضافيين غير دائمين، إذ أن ذلك لن يعالج الظلم التاريخي الذي وقع على أفريقيا فحسب بل سيلبي كذلك الحاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن، نظرا لأن أفريقيا تشكل ثاني أكبر كتلة من الأعضاء في الأمم المتحدة. وستكون الحاجة في هذا الشأن إلى إصلاح أساليب العمل في تلك الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة بالقدر نفسه من الأهمية.

وما يدعو زامبيا إلى القلق هو أن مسألة الصحراء الغربية ما زالت دون حل كل هذه الفترة الطويلة من الوقت. فبموجب المبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، ينبغي لشعب الصحراء الغربية أن يكون حرا في ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره. وفي هذا الشأن، تدعو زامبيا إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذه القضية، بينما تدعم الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأطراف المعنية للتوصل إلى حل دائم.

أما بخصوص الحالة في زمبابوي، ترحب زامبيا بتوقيع الاتفاق المبرم بين الأحزاب يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وتشيد برئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي، الذي نجح بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الاضطلاع بالولاية التي أوكلت إليه. وما زلنا متفائلين بأن تلتزم الأطراف المعنية بالاتفاق، الذي أرسى أساسا صالحا لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها هذا البلد. وفي هذا الصدد، نناشد المجتمع الدولي أن يقدم كل دعم ممكن لشعب زمبابوي في جهوده لإنعاش اقتصاده.

لا شكّ في أن الأمم المتحدة تبقى المؤسسة المتعددة الأطراف الوحيدة القادرة على التصدي للتحديات التي يواجهها عالمنا الواحد. إن فقراء العالم يتطلعون إلى منظومة الأمم المتحدة للوفاء بالتزاماتها كي تمكنهم من العيش بكرامة مع كل فرصة ممكنة، متحررين من الجوع والأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وقبل ذلك كله العيش في عالم سلمي وآمن ومستدام بيئيا. ولذا دعونا ألاّ نخذلهم، لأنهم لا يستحقون أقل من ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مهلابي تسيكوا، وزير الخارجية والعلاقات الدولية لمملكة ليسوتو.

السيد تسيكوا (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): يضم وفد بلدي صوته إلى من سبقوه بتقديم التهنئة إلى السيد

ميغيل ديسكوتو بروكمان لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية، ولسلفه وللأمين العام بان كي – مون.

ونرحب كثيرا بعقد الاجتماعين الرفيعي المستوى وبنتائجهما – أحدهما بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا والآخر بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية – واللذين تم عقدهما أثناء هذه الدورة للجمعية العامة. دعونا لا نفقد الزخم الذي تولّد عن هذين الاجتماعين.

واسمحوا لي أن أشكر أيضا رئيس الجمعية العامة على طرح موضوع ملائم جدا، وهو ”أثر أزمة الغذاء العالمية على الفقر والجوع في العالم وضرورة جعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية“. ويبرهن قرار الأمين العام إنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي عزم الأمم المتحدة على تبني عملية موحدة للتصدي للأزمة الغذائية الحالية. وهذا مشجع حقا، ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن فرقة العمل في إعداد إطار العمل الشامل.

إن الأزمة الغذائية تشكل تهديدا خطيرا للتقدم الهش الذي تم إحرازه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن تكون أيضا مصدرا لعدم الاستقرار السياسي في بلدان نامية غالبا ما تكون ضعيفة. والمبادرات السياسية التي ينبغي تنفيذها من قبل أصحاب المصلحة المعنيين للتغلب على الأزمة كان قد تم تحديدها على نحو ملائم في الوثائق الختامية للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: التحديات الماثلة في مجالي تغير المناخ والطاقة الأحيائية، المعقود في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وهناك، كانت النقطة الجوهرية التي تم التوصل إليها بوضوح هي أنه رغم أن الاحتياجات الحالية من الطاقة حقيقية وملحة لا يمكن ولا ينبغي لها أن تتنافس مع الدعوة إلى ضمان الأمن الغذائي. فهناك مخاطر كبيرة جدا في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك ليسوتو، حيث الفقر المدقع وسوء التغذية وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز قد وصلت مستويات غير مقبولة. إن لجميع بني البشر الحق في الغذاء، والجوع يشكل انتهاكا لكرامة الإنسان.

ولذلك، يأسف وفدي لعدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات الدولية السابقة بمكافحة الجوع، وخاصة تلك التي تضمنتها نتائج مؤتمري القمة العالميين المعنيين بالغذاء المعقودين في عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٢. إن الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بتخفيض عدد الذين يعانون من نقص التغذية بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥ لن يتحقق إلا من خلال الانتقال الملموس من الكلام إلى العمل.

لقد استبشرت ليسوتو خيرا ببيان مجموعة الثمانية بشأن الأمن الغذائي العالمي الذي صدر مؤخرا في مؤتمر القمة المعقود في هوكايدو توياكو. وأكد البيان أهمية حفز الإنتاج الغذائي العالمي وزيادة الاستثمار في الزراعة. والتعهدات التي قطعت في ذلك المؤتمر والمؤتمرات التي سبقته تبعث على الأمل. وما تبقي القيام به على وجه الاستعجال هو الوفاء بتلك الوعود. كما أننا ندعو الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، إلى زيادة الجهود لمساعدة المزارعين في أقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من أجل زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الإنتاجية في مجال الزراعة.

وقد تجلى استعداد القارة الأفريقية لتحمل مسؤولياتها في هذا المجال بوضوح في الإعلان المعنون ”الاستجابة لتحديات ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتنمية الزراعية“ الذي اعتمده مؤخرا مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي، المعقود في شرم الشيخ في تموز/يوليه من هذا العام.

وصدرت إشارة مشجعة أخرى عندما أنشأ البنك الدولي في أيار/مايو ٢٠٠٨ صندوقين دوليين للاستثمار في مجال المناخ بهدف توفير تمويل إبداعي للبلدان النامية في

مساعيها لاتباع مسارات التنمية النظيفة وللمساعدة على حمايتها من أثر تغير المناخ. وأملنا أن يمثل إنشاء صندوقي الاستثمار في مجال المناخ تمويلا إضافيا إلى المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة التي تحتاج إليها البلدان النامية حاجة ماسة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن السلام والتنمية مترابطان بشكل وثيق ويعزز أحدهما الآخر. والأمم المتحدة لا تملك ترف التراخي في ولايتها لصون السلام والاستقرار العالميين. والأهم من ذلك، ألا يغيب عن بالنا أن الأمم المتحدة قامت من أنقاض حربين عالميتين مدمرتين. وفي الواقع، كان هدف الأمم المتحدة الأول وما زال منع نشوب الحرب في المستقبل وتحقيق الأمن الدولي المستدام، ولكننا نشهد في كل عام ظهور بؤر توتر جديدة ونشوب حروب مصممة، حيث أن بعض الدول الكبرى والقوية تلجأ أكثر فأكثر إلى استعمال القوة. وفي كل مرة تحاول تلك الدول السعي إلى هدفها الوهمي لفرض إرادتها على الآخرين بالقوة، فإنها تجر العالم إلى وضع أقل استقرارا وأشد خطرا.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق إلى مسألة تثير القلق لوفد بلدي، وأعني بها إساءة استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية. وقد تناول مؤتمر شرم الشيخ للاتحاد الأفريقي مسألة إساءة استخدام ذلك المبدأ من جانب بعض البلدان التي يبدو أنها تجنح إلى استخدامه لاستهداف زعماء أفارقة بعينهم.

وبطبيعة الحال، وحتى لا يساء فهمنا، نحن نعترف بالولاية القضائية العالمية كأحد مبادئ القانون الدولي وهدفها ضمان تقديم الأفراد الذين يرتكبون جرائم خطيرة، مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، إلى العدالة. وهذا المبدأ السامي يجب أن يطبق بنزاهة وموضوعية لكي لا يساء استخدامه لأغراض سياسية من جانب بعض الأفراد أو البلدان، لأن ذلك سيعرض النظام والأمن الدوليين للخطر.

ومن نافلة القول إن الحاجة إلى تطبيق ذلك المبدأ من جانب فرادى الدول لم تعد ضرورية بعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وإذا ما كانت دولة ما غير قادرة على، أو راغبة في، التعامل مع بعض الحالات الخطيرة، حينئذ يتعين إحالة تلك المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية للتعامل معها بنزاهة. وكما نعلم، حتى مجلس الأمن يحيل بعض القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وما نريد التأكيد عليه هو أن تلك المحكمة أنشئت من قِبل هذه الهيئة الدولية ويجب أن تحظى بدعم وثقة سائر أعضاء الأمم المتحدة. ويجب أن تكون بمعزل عن أي مؤتمرات خارجية.

وإذ نستجيب إلى الدعوة للتعليق على الجزء الثاني من الموضوع ”الحاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة“، فإننا نفعل ذلك على خلفية نزاهة ومصداقية مجلس الأمن. ونحن نثير مسألة نزاهة ومصداقية المجلس، معترفين تماما بمسؤوليته عن المحافظة على ركائز الأمم المتحدة الثلاث: حقوق الإنسان، والتنمية، والسلم والأمن.

وما فتئت أساليب عمل مجلس الأمن تثير اهتمامنا بالتحديد لأن المجلس هو المؤسسة الأقوى في إطار الأمم المتحدة. وهو المكلف بالمسؤولية عن صون السلام والنظام العالميين والمؤتمن على حقوق الإنسان. ولإنجاز هذه الولاية، لا بد لمجلس الأمن أن يحافظ دائما على نزاهته ومصداقيته. ولا يمكن للدول الأعضاء أن تثق بالمجلس إلا عندما تكون مقتنعة بنزاهته ومصداقيته.

ويستطيع مجلس الأمن أن يحظى بالثقة، ولكن ذلك لن يتسنى إلا إذا كان شفافا وديمقراطيا في تشكيله وخاضعا للمساءلة والمسؤولية أمام مجموع أعضاء الأمم المتحدة، ولن يتسنى ذلك إلا إذا أخضع نفسه لسيادة القانون، وإلا إذا

كان موضوعيا ونزيها في عمله، وإلا إذا اقتنع مجموع أعضاء الأمم المتحدة بأنه لا يستخدم كأداة سياسية في أيدي دولة أو مجموعة من الدول، وأخيرا، لن يتسنى ذلك إلا إذا تعامل المجلس بالمثل وعلى قدم المساواة مع جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وبالتالي، يتعين على مجلس الأمن ألا يتعامى عن حالة في بلد ما ثم يتصرف حينما تطرأ حالة مشابهة في بلد آخر. ويجب أن يكون حَكَما نزيها في الصراعات. ونحن جميعا ندين لأنفسنا بالعمل من أجل إصلاح مجلس الأمن على نحو يحفظ نزاهته ومصداقيته لكي يتمكن من الاضطلاع بولايته السامية بكفاءة أكبر. وغني عن القول إن مسألة الأعداد، وخاصة العدد الممثل للقارة الأفريقية، مسألة مطروحة على المحك، ولكنني لا أرى حاجة إلى الخوض فيها لأن المتكلمين السابقين منحوها تغطية وافية.

كما أن ليسوتو يساورها القلق لأن مجلس الأمن ما زال يُنظر إليه كمن يتدخل في شؤون تقع ضمن سلطات وصلاحيات هيئات أخرى في الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة.

ونحن نؤمن بوجوب إحجام المجلس عن الاضطلاع بالدور التشريعي للجمعية العامة وعن اعتماد قرارات ملزمة تفرض قوانين محلية على الدول الأعضاء. ففي بعض الحالات، سعى المجلس إلى التدخل في مسائل سياسية داخلية بحتة لا تشكل تهديدا للسلم الدولي، والتي تتم معالجتها في كل الأحوال على الصعيد الإقليمي. ونرى أن تطاول المجلس على ولايات أجهزة أخرى، بما في ذلك الجمعية، غير مبرر.

قبل بضعة أيام، شهدنا في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية تطورا إيجابيا عندما وضع قادة شعب زمبابوي خلافاتهم السياسية جانبا واتحدوا من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية. ونهنئ شعب زمبابوي على ذلك العمل التاريخي. ونحث المجتمع الدولي على دعم شعب زمبابوي لإعادة بناء اقتصاده وتقرير مصيره في أجواء يسودها الوئام الوطني والسلام. كما نحث قيادة زمبابوي على كفالة الامتثال لمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما أن هذا الامتثال سيحدث أثرا محفزا على المبادرات التي تشارك فيها زمبابوي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

وأخيرا، نحث مجلس الأمن على دعم الجهود الرامية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي المفروض من طرف واحد على كوبا منذ عقود الآن. كما نناشد المجلس أن يتدخل بصورة أكثر حسما من أجل شعبي فلسطين والصحراء الغربية، اللذين حرما على مدى عقود من حقهما في تقرير مصيرهما.

وتدعم ليسوتو أي جهود تؤدي إلى إحلال سلام دائم ومستدام في الشرق الأوسط، وغيره من مناطق الصراع في أفريقيا والبلقان وجميع أرجاء العالم. ونتذكر أن الأمين العام السابق كوفي عنان كان في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“ قد قال: ”يجب أن تكون احتياجات الشعوب في كل مكان هي النبراس الذي نهتدي به“ (A/59/2005، الفقرة ١٢).

هذا هو النداء الموجه إلى الأمم المتحدة وهذا هو التحدي الذي ينبغي أن تتصدى له بغية كفالة بناء عالم يسوده السلام والأمان والكرامة والرخاء في عصرنا وللأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حسن ويراجودا، وزير الخارجية في جمهورية إندونيسيا.

السيد ويراجودا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئ السيد ديسكوتو بروكمان على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأنا على يقين بأنه سيقود مداولاتنا بكل حكمة ومهارة. كما أود أن أهنئ سلفه، السيد سرجان كريم، على إدارته المقتدرة للدورة الثانية والستين.

من المناسب ومن الحكمة أن نركز مداولاتنا على الأزمة الغذائية العالمية، وإرساء الديمقراطية في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن هاتين المسألتين تختلفان على ما يبدو اختلافا كبيرا، إلا أنهما مرتبطتان أكثر مما يتراءى للعين. ذلك أن الديمقراطية لا تعني أي شيء إذا كان جزء من البشرية يحصل على تغذية جيدة بينما الجزء الأكبر منها يبيت جائعا كل ليلة. إن المساواة الإنسانية سراب في أي بلد يكافح فيه جزء من السكان السمنة، بينما لا يعرف جزءه الأكبر من أين ستأتي الوجبة المقبلة.

أنا لا أبالغ. فوفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ستظل أسعار الأغذية مرتفعة على مدى السنوات الثلاث أو الخمس المقبلة. مخزونات الأرز تنخفض إلى أدنى مستوياتها منذ منتصف السبعينات. ومخزونات القمح تهبط إلى أدنى مستوياتها منذ عام ١٩٤٨. ومما يزيد من تفاقم الحالة النمو الهائل لسكان العالم.

هناك طلب كبير على الأغذية لا تتم تلبيته. وقد اندلعت فعلا مظاهرات بسبب نقص الأغذية في أجزاء من الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي. وفي ٣٣ بلدا، لا سيما البلدان التي تتسم فيها الدولة بالضعف، هناك خطر فعلي وقائم لاندلاع اضطرابات اجتماعية وسياسية بسبب معاناة الناس من الجوع. ويجب أن نتصدى بفعالية لمشكلة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. وما لم نفعل ذلك، سيتعرض السلام للخطر في العالم النامي وفي معاقل الفقر في العالم المتقدم النمو. ما يحتاجه العالم اليوم هو ثورة خضراء جديدة – ثورة خضراء يشارك فيها هذه المرة العالم النامي برمته، ولا سيما أفريقيا. وعلى البلدان النامية الآن أن تعيد الزراعة، لا سيما إنتاج الأغذية، إلى صلب خططها الإنمائية. وعلى البلدان المتقدمة النمو، من جانبها، أن تضع الزراعة وإنتاج الأغذية في صلب برامجها المعنية بالتجارة والمعونة.

وفي ذلك الصدد، قد تكون تجربة إندونيسيا غنية بالدروس. فليس من السهل توفير الغذاء لسكان يبلغ عددهم ٢٣٠ مليون نسمة، أي رابع أكبر عدد سكان في العالم، ولكن ليست هناك أي مظاهرات في إندونيسيا بسبب نقص الأغذية. وفي العام الماضي حققنا فائضا في إنتاج الأرز. وقد استخدمنا ذلك الفائض لتعزيز مخزوننا الوطني. وأسهم ذلك في استقرارنا الوطني. ونتوقع هذا العام تحقيق فائض آخر بمقدار ٥ في المائة، وبذلك سيصل الإنتاج إلى ٣٦ مليون طن. وسنصدر جزءا من ذلك الإنتاج في إطار إسهامنا في الأمن الغذائي العالمي.

ويمكننا أن نفعل ذلك لأننا حققنا تحسنا كبيرا في إنتاجيتنا للأرز من خلال تقديم التمويل البالغ الصغر لمزارعينا، وتحسين نوعيات البذور، وتوفير التكنولوجيا الزراعية الرخيصة ولكن المناسبة وتوفير الأسمدة بأسعار ميسورة. وهكذا اكتسبنا بعض التجربة والخبرة التي ساعدتنا ويمكن أن تساعد بلدانا نامية أخرى. وسنواصل تشاطر تلك الخبرة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

إن الأمن الغذائي هو قضية يجب أن يشارك فيها الجميع. ومن ذلك المنطلق أؤمن إيمانا راسخا بأن جمعيتنا العامة هذه مطالبة باتخاذ عدد من التدابير الملموسة.

أولا، يمكن أن نكلف البنك الدولي وهيئات الأمم المتحدة المعنية بإيجاد الوسائل والسبل لمساعدة الحكومات

الوطنية على زيادة الإنفاق في الزراعة والمرافق الأساسية في الأرياف من أجل تمكين صغار المزارعين.

ثانيا، ينبغي أن نكفل الربط بين هيئات الأمم المتحدة المناسبة والآليات الإقليمية المعنية بالأمن الغذائي، مثل المخزونات المشتركة للأغذية وأنظمة الإنذار المبكر بوقوع الأزمات الغذائية الإقليمية. ولدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا مثل هذا الترتيب، شأنها في ذلك شأن ترتيبات إقليمية أخرى. ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور المحور، بينما تكون الترتيبات الإقليمية الأخرى بمثابة أطراف عجلة الجهد العالمي من أجل الأمن الغذائي.

ثالثا، ينبغي أن نضع الإطار لشراكة عالمية من أجل الأمن الغذائي. ويتعين علينا أن نكفل لجولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية المعنية بالتنمية التوصل إلى نتيجة تدعم زيادة إنتاج الأغذية. ولنستفد من الاستعراض القادم لتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية باعتباره فرصة لإيجاد سبل لتمويل الثورة الخضراء.

ولكن ينبغي أن نراعي أن الزراعة لا تؤدي دوما إلى توفير المحاصيل الغذائية. بل من الممكن حتى أن يؤدي التسرع والتهور في إنتاج الوقود الأحيائي إلى انخفاض حاد في إمدادات الأغذية. وصحيح أنه من خلال انتقالنا من الوقود الأحفوري إلى الوقود الأحيائي يمكن أن نخفف من أثر الارتفاع الحاد لأسعار النفط في العالم وأن نعالج بالتالي، أزمة الطاقة. وصحيح أيضا أننا من خلال قيامنا بذلك التحول إلى الوقود الأحيائي، نحن نخفض انبعاثات غاز الدفيئة وبالتالي فنحن نتصدى للتحدي المتمثل في تغير المناخ.

غير أنه سيكون من الحماقة والتهور، أن نعالج أزمتين عبر مفاقمة أزمة ثالثة. لا نستطيع أن نخفف من حدة أزمة الطاقة وأزمة الاحترار العالمي بتعميق الأزمة الغذائية العالمية. فمن شأن ذلك أن يزيد محنة البشرية سوءا، لكن في استطاعتنا تنفيذ طائفة واسعة من السياسات والمبادرات الرشيدة والمنسقة التي من شأنها أن تعالج الأزمة بصورة منهجية. ونستطيع معالجة أزمة الطاقة بتطوير كل المصادر البديلة للطاقة المتوفرة، مما يساعد على التخفيف من الاحترار العالمي.

وفضلا عن ذلك، نستطيع خلال الـ ١٦ شهرا القادمة النهوض بجدول الأعمال المعني بتغير المناخ من خلال خارطة طريق بالي، رأسا من بالي إلى كوبنهاغن عبر بوزنان. وإندونيسيا ملتزمة تماما بهذه العملية. وبعد استضافتنا لمؤتمر بالي الذي تمخضت عنه خارطة الطريق، انضممنا إلى ثلاثية البلدان المضيفة لإعطاء العملية دفعة بين زعماء العالم. وبحلول عام ٢٠٠٩، ينبغي لنا أن نقدم نظاما طموحا لتغير المناخ في مرحلة ما بعد ٢٠١٢ من شأنه أن يحتوي الاحترار العالمي في حدود درجتين مئويتين في السنوات الـ ٢٠ القادمة. وحتى قبل أن تنتهي العملية في كوبنهاغن، نشترك نحن في إندونيسيا مع بلدان أخرى لتعزيز نظام غاباتنا الاستوائية وجرفنا القاري في جهد للتقليل من انبعاثات الكربون.

وحتى ونحن نواجه تحدي الاحترار العالمي في العالم المادي، يجب علينا أن نتعامل مع حقيقة البرودة العالمية في المجال السياسي – الأمني. وأعراض هذه البرودة هي التوترات العسكرية التي نشأت في أوروبا الشرقية.

وهناك أيضا سباق تسلح جديد. وتوجد نفقات عسكرية الآن أكثر مما كان عليه الحال في نهاية الحرب الباردة. وفضلا عن ذلك، ما زالت الصراعات والتوترات التي وقعت قبل سنة تلازمنا. لقد انهار عمليا حلم إنشاء دولة فلسطينية قبل نهاية هذا العام. وما زال الصراعان العراقي والأفغاني مستعرين. وكوريا الشمالية، التي هو موضوع الكثير من عدم اليقين اليوم، تتراجع عن التزامها بتفكيك

برنامج أسلحتها النووية. وما زالت المسألة النووية في إيران دون حل.

وفي وجه تلك الصراعات والتوترات، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر حزما. وإذا فشل المجلس في حلها فذلك مدعاة للقلق. وثمة مسألتان من بين المسائل التي فشل مجلس الأمن في حلها تسببان قلقا كبيرا لإندونيسيا، وهما تحديدا، الحالات الأخيرة التي تعدت بصورة مباشرة على مبدأ السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وتشمل كلاهما تدخلا خارجيا أدى إلى انفصال جزء أو أجزاء من دولة. وشملت كل من الحالتين دولا عظمى.

ومن الأهمية القصوى لإندونيسا، وأعتقد بالنسبة للعديد من البلدان النامية، ألاّ تشكل هاتان الحالتان الأخيرتان سابقة غير حكيمة وخطيرة. فالبلدان النامية التي تعكف على بناء الأمة وبناء الدولة ستتضرر بشدة من مثل هذه السوابق. ويتمثل الخطر في أنه بخطوة واحدة غير سليمة يمكن القضاء على المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية للدول. وإذا قضينا على هذه المبادئ، نكون قد قضينا على المثالية التي تبقي على الأمم المتحدة متماسكة.

ولا بد من الحفاظ على سيادة الدول كيما تسود الروح الديمقراطية في العلاقات الدبلوماسية. وهذه الفكرة أساسية لأنه بدون الديمقراطية، لا يمكن لمنظمة دولية كالأمم المتحدة أن تكون فعالة. وفي الواقع، فإن فشل مجلس الأمن في التعامل مع التحديات الأخيرة للأمن العالمي يرجع إلى أنه لا يتسم بالديمقراطية بما فيه الكفاية.

ولجعل المجلس أكثر ديمقراطية، لا بد من تنظيم استخدام حق النقض من قبل الأعضاء الخمسة الدائمين. فلا يسمح من الآن فصاعدا لأي عضو من الأعضاء الدائمين أن يسيء استخدام حق النقض لشلّ المجلس برمته. واتسام المجلس بالديمقراطية يعني كذلك توزيعا عادلا لعضويته، ليس من حيث التمثيل الجغرافي فحسب، حيث نعاني من الاختلال بالفعل، وإنما كذلك فيما يتعلق بالمجموعات. ولذلك، ينبغي للحضارات الرئيسية في العالم أن تحظى بتمثيل متناسب. ففي العالم ١,١ بليون مسلم يجب أن يمثل مجتمعهم في المجلس كيما يكون ديمقراطيا حقا.

وهناك شعور عميق على الصعيد الإقليمي بالحاجة إلى الصبغة الديمقراطية. ومن دواعي سروري أن أقول إننا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد استجبنا لتلك الحاجة. فقضية الديمقراطية تنتشر في المنطقة، وقد حولنا تلك الرابطة من منظمة مهلهلة إلى مجتمع حقيقي ملتزم التزاما شديدا بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وجميع الأعضاء بدون استثناء يتشاطرون هذا الالتزام بقوة.

وبهذه الروح تدشن إندونيسيا منتدى بالي للديمقراطية في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وسيكون منتدى حصريا للديمقراطيات، لكنه سيكون شاملا ومفتوحا لبلدان آسيا لتبادل خبراتها وأفضل ممارساتها في تعزيز الديمقراطية. فالديمقراطية الحقيقية هي دائما الديمقراطية المحلية؛ إنها ليست أبدا أي شيء يفرض من الخارج.

وفي الوقت ذاته، نحن في إندونيسيا نواصل رعاية ديمقراطيتنا الفتية، ونتأكد من تجذر الديمقراطية، ليس بعقد انتخابات حرة فحسب، وإنما بالعمل الجاد لتوفير الحكم الرشيد، والحفاظ على نظام الرقابة بين السلطات الثلاث للحكومة، وتعزيز دور وسائط الإعلام والمجتمع المدني في حياتنا الوطنية. ولذا، نسعى من أجل المثالية الديمقراطية: ديمقراطية على مستوى الأمم المتحدة، ديمقراطية على الصعيد الإقليمي وديمقراطية داخل الدولة.

ويحدونا الأمل في أن نرى، على كل مستوى من هذه المستويات، الأمم والشعوب تسيطر على مقدرات

حياتها وتشارك في عمليات صنع القرارات التي تشكل مستقبلها. وتحقيق هذه المثالية سيعطي معنى كاملا للكلمات الثلاث الأولى من ميثاق الأمم المتحدة. وفي الواقع، ''نحن الشعوب'' هو كل ما تعنيه الديمقراطية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانك بيانشيري، مستشار الحكومة للعلاقات الخارجية والشؤون الاقتصادية والمالية الدولي في موناكو.

السيد بيانشيري (موناكو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أنقل إلى الرئيس تهانئي على انتخابه وأحيي من خلاله دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي جعلت من رئاسته للجمعية العامة أمرا ممكنا. واسمحوا لي بأن أؤكد له ولأعضاء المكتب أن وفدي سوف يدعمهم خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على إجراءاته الحازمة لصالح السلام وأؤكد له من جديد دعمنا المخلص والتام.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أقول إنه لشرف عظيم لي أن آخذ الكلمة اليوم لأول مرة من على هذه المنصة في هذه القاعة ذات المكانة الرفيعة.

لقد قال الشاعر العظيم آمي سيزير الذي نفتقده بشدة: ''إن الحضارة التي لا تستطيع حل المشاكل التي تواجهها هي حضارة فاسدة''. إننا نعرف معاناة حضاراتنا. لقد حددنا الحلول المطلوبة لعلاجها. والمقصود هنا هو تنفيذ هذه الحلول.

قبل ثماني سنوات وفي هذه القاعة بعينها، اعتمدت كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إعلان الألفية، وهو أداة حاسمة في مكافحة الفقر وتعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان وضمان تنمية مستدامة. وحدد إطارا لثمانية أهداف دقيقة مصحوبة بأُطر زمنية واضحة – تلك هي الأهداف الإنمائية للألفية.

ورسالتي اليوم واضحة. لا يسع المجتمع الدولي أن يفشل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، رغم أزمة الغذاء والطاقة والبيئة الثلاثية التي تؤثر بصورة خطيرة على الكوكب برمته. ولتحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا عند بزوغ فجر الألفية، علينا أن نضاعف جهودنا ونسعى لاتخاذ إجراءات متضافرة في المحفل العالمي الوحيد لدينا – الأمم المتحدة.

وقبل ثمانية أعوام، وضعنا معا سجلا لقياس الانجاز مع أهداف كمية وحددنا الخطوات التي يتعين اتخاذها للحد من الفقر ومكافحة الجوع في العالم ومكافحة الأوبئة. وقبل ثمانية أعوام، كانت الحالة منذرة بخطر شديد؛ ولم يكن في وسعنا أن نتخيل أن الأمور ستزداد سوءا.

ومنذ ذلك الوقت، ظللنا نواجه بأزمة الطاقة والندرة المتزايدة للموارد، وأزمة الغذاء، وتصاعد أسعار المنتجات الغذائية الأساسية، وأزمة المناخ الناجمة من تأثير الأنشطة البشرية على البيئة. والأمر الذي يضيف إلى تلك الصورة القاتمة للغاية هو أن علينا اليوم أن نواجه الأزمة المالية، التي ما زالت تداعياتها ملموسة ولم يتبين بعد تأثيرها الكامل.

إن كل بلد يعاني من نتائج تلك الأزمات بطريقة مختلفة ورهنا بموقعه الجغرافي واقتصاده وتعرضه للسوق التجارية والمالية؛ وكل بلد يحاول أن يواجه هذه الأزمات بوسائله الخاصة. واختارت إمارة موناكو، في إطار قدراتها، أن تكافح هاتين الأزمتين – أزمة الغذاء وأزمة المناخ – بالموارد المتاحة لها.

وتبدد الكثير من التقدم المحرز في الأعوام الأخيرة في مساعدة السكان الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية من جراء الزيادات المتصاعدة في أسعار المواد الغذائية الأساسية.

ويتعرض مليونا شخص للخطر الجدي حتى بينما وصل الإنتاج العالمي للحبوب إلى ارتفاع قياسي في عام ٢٠٠٨. ومرة أخرى تشكل القارة الأفريقية، وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تأثر ٦٠ في المائة من سكانها بالأزمة، أكثر القارات تضررا.

وبالرغم من ذلك ما زال لا يمكن إنكار أن الحق في الغذاء يمثل أحد حقوق الإنسان الأساسية. وخلال المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقد في روما في حزيران/يونيه الماضي، اعتمد المجتمع الدولي الإعلان بشأن الأمن الغذائي العالمي: التحديات الماثلة في مجالي تغير المناخ والطاقة الأحيائية. وموناكو تؤيد تأييدا كاملا التدابير التي دعا إليها الإعلان وتشارك في الدعوة إلى إنشاء شراكة عالمية ترتكز على فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية.

وقبل عام، أعلن صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني هنا قراره بأن يزيد بقدر كبير المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها موناكو. وحكومة الإمارة لا تدخر وسعا في بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥ بزيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية بنسبة ٢٥ في المائة كل عام وتركيز إجراءاتها على أقل البلدان نموا.

وفي عام ٢٠٠٨، استفاد ٢٢ بلدا، وهي واقعة بشكل رئيسي حول حوض البحر الأبيض المتوسط وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من الشراكة الإنمائية مع الإمارة. وإضافة إلى ذلك التعاون الثنائي، تساهم موناكو على أساس منتظم في البرامج الواسعة النطاق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان التي تيسر خبرتها وهياكلها أكبر مساعدة لأكثر السكان فقرا.

وعلاوة على ذلك، يؤثر تغير المناخ والاختلالات الناجمة منه تأثيرا مباشرا على استدامة إجراءاتنا من أجل التنمية. وأدى تغير المناخ والتصحر ونقص الموارد المائية إلى تفاقم أزمة الغذاء.

وقال أنطوان دو سانت إكسوبيري: ”إننا لا نرث الأرض من آبائنا؛ بل نستعيرها من أبنائنا“. وقياسا على ذلك، فإن المجتمع الدولي لا يخصص أموالا وافية لسداد ذلك الدين.

وفي ظل قيادة رئيس دولتنا وبالتعاون مع الأمير ألبرت الثاني، ألزمت الحكومة نفسها بشكل فعال بالسنة القطبية الدولية بغية زيادة الوعي بين أكبر عدد ممكن من السكان بعواقب الاحترار العالمي. وفي ذلك الصدد، تستحق الاهتمام القلنسوة الجليدية للمنطقة القطبية الشمالية على حد سواء بوصفها مؤشرا إلى عواقب الاحترار العالمي وبوصفها بوصلة لتغير المناخ من خلال اختفائها.

وفي العام الماضي، أعربت الدول الأعضاء، عندما اتخذت القرار بشأن المحيطات وقانون البحار، عن قلقها العميق حيال ضعف البيئة وهشاشة النظم الإيكولوجية للمناطق القطبية، وخاصة المحيط المتجمد الشمالي والقلنسوة الجليدية للمنطقة القطبية الشمالية. واعتمدت مبادرة موناكو، وهي القرار بشأن التنمية المستدامة للمنطقة القطبية الشمالية، في الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي عقدت في الإمارة في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وسنتابع التزامنا نحو تلك القضية في الأشهر المقبلة حينما تستضيف موناكو اجتماعين بشأن المنطقة القطبية الشمالية: والاجتماع الأول سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وتنظمه الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، والاجتماع الثاني تنظمه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة في أوائل العام المقبل. كما ألاحظ أن الإمارة أكدت رسميا اهتمامها بالمناطق القطبية بانضمام الإمارة إلى اتفاقية تنظيم الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية لأنتاركتيكا، وأن الأمير ألبرت الثاني سيشارك في بعثة علمية إلى أنتاركتيكا في كانون الثاني/يناير.

وبالرغم من العوائق التي نواجهها على الطريق منذ عام ٢٠٠٠، يتعين علينا أن نواصل السير. وفي الواقع، فلنشمر عن سواعدنا وليشاور كل واحد منا الآخر ولنعمل معا لمضاعفة جهودنا ولإنشاء تآزر حقيقي.

وأود أن أؤكد مجددا هنا على الالتزام العميق لإمارة موناكو نحو الأمم المتحدة، وهي بحق المنظمة العالمية الوحيدة، التي تمكن في صميمها ذاته حقوق الإنسان وتشجيع الحوار بين الدول. ويضمن ميثاق الأمم المتحدة المساواة في السيادة بين الدول وسيادة القانون. وظلت موناكو عضوا في الأمم المتحدة لفترة ١٥ عاما. ومنذ انضمام إمارتنا الصغيرة إلى الأمم المتحدة، فإنها قطعت شوطا طويلا في المسرح الدولي، إذ أصبحت عضوا في مجلس أوروبا في عام ٢٠٠٤، وقبل وقت قصير للغاية، انضمت إلى اتحاد البحر الأبيض المتوسط.

ولا شك أنه لولا وجود الأمم المتحدة لما حصلت حقوق الإنسان على هذا المركز العالمي، الذي لا نزاع فيه اليوم. وفي هذا العام والعام المقبل، تذكرنا عدة احتفالات سنوية مرة أخرى بالدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وهي: الذكرى السنوية الستون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد إعلان حقوق الطفل، والذكرى السنوية العشرون لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

والعالم تغير منذ مؤتمر فرانسيسكو. واليوم، تتمثل مهمتنا في تحديث الأمم المتحدة وكفالة أن تعكس مؤسسات المنظمة بصورة كافية مبادئنا الديمقراطية والتوازنات الجغرافية السياسية الجديدة. وكما ذكر سمو الأمير ألبرت الثاني هنا العام الماضي، فإن موناكو تؤيد توسيع مجلس الأمن.

إن تضافر جهود جميع الشركاء وحده سيمكننا من إحراز تقدم حقيقي في مكافحة الفقر، وتعزيز الرعاية الصحية والتعليم، وتحسين إمكانية الحصول على المياه، وحماية البيئة. وكما ورد في التوصيات التي أصدرها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، فإن المسؤولية الأولية عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ما زالت تقع على عاتق الحكومات الأفريقية، التي أظهرت قدرة قيادية هائلة في الأعوام الأخيرة وأطلقت برامج طموحة لاجتذاب الدعم المالي من شركائها الإنمائيين.

وشهدنا إحراز تقدم حقيقي منذ عام ٢٠٠٠، وخاصة في مجال الصحة. وتسهم موناكو، من جانبها، في مختلف برامج منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وتشارك في الجهود الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وفقر الدم المنجلي والسل والملاريا، ولكن أكبر الجهود الوطنية، إذا بذلت على أساس انفرادي وبدون تنسيق، لن تكون كافية لمكافحة الويلات التي تؤثر على كوكبنا، والقارة الأفريقية على وجه الخصوص.

إن تقييم سياسات تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتبادل الممارسات الجيدة، وتنسيق المساعدة الإنمائية والشراكة مع القطاع الخاص، والتمويل المتناهي الصغر، والبحث عن مصادر بديلة للدخل جميعا تشكل الأدوات التي ستمكننا، بالترافق مع إعطاء الأولية للدور المحوري للنساء في الاقتصاد، من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الأعوام السبعة المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فلاديمير نوروف، وزير خارجية جمهورية أوزبكستان.

السيد نوروف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئ السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين وان أتمنى له كل النجاح في أعماله.

وفي سياق جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، أود أن أتناول المسائل التالية، التي نعتبرها ذات أولوية قصوى وذات صلة مباشرة بإحلال الأمن وتحقيق التنمية المستدامة في منطقة آسيا الوسطى.

والمسائل الأولى هي المسائل المتصلة بمواصلة تكثيف وتصعيد المجابهة في أفغانستان، وازدياد نزوع الحالة إلى التطرف، والبيانات الاستفزازية للمقاتلين الإرهابيين. وللأسف، بالرغم من الجهود الهائلة والتدابير التي يتخذها المجتمع الدولي وقوات التحالف لدعم السلام في أفغانستان، فإن الحالة آخذة في التدهور. ويتعرض المدنيون للهلاك.

والأمر الذي يزيد من تفاقم الحالة في أفغانستان هو ازدياد حجم الاتجار بالمخدرات. واليوم يصل إنتاج الأفيون في أفغانستان إلى أكثر من ٨ ٠٠٠ طن، أو ما يزيد على ٩٠ في المائة من الإنتاج العالمي. ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن الاتجار بالمخدرات آخذ في أن يصبح أحد المصادر الهامة لتمويل المقاتلين، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة في أفغانستان نفسها وفي الدول المجاورة.

ومن هذا المنبر الرفيع، أود أن أوضح مرة أخرى أننا على اقتناع عميق بأن التطورات التي حصلت مؤخرا في الحالة في أفغانستان تظهر بجلاء أكبر من أي وقت مضى أن المشكلة الأفغانية لا يمكن تسويتها باستخدام القوة المسلحة والوسائل العسكرية والتسلح المتزايد وحده. وقد دمرت الحرب، التي ظلت مستمرة لفترة تقارب ٣٠ عاما، البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وأدت إلى إفقار السكان، وعلينا أن نسلم بأنها حرمت السكان من أي إيمان بالمستقبل ووفرت أرضا خصبة لتجنيد المزيد من المقاتلين.

إن تطور الحالة يملي الحاجة إلى إعادة النظر بشكل أساسي في النهج المتخذة نحو تسوية المشكلة الأفغانية. ونؤمن إيمانا جازما بأنه لا بد أن تتمثل أولوياتنا الرئيسية في تقديم المعونة الاقتصادية المستهدفة إلى أفغانستان، وبناء وقولبة البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وكفالة فرص التوظيف وتسوية المشكلة الحادة المتعلقة بمكافحة الفقر.

ومن الضروري أن نبذل قصارى جهدنا لضمان اتخاذ مواقف تحترم القيم الوطنية والدينية والتقاليد والعادات القديمة قدم القرون لسكان أفغانستان المتعددي القوميات والمتعددي الأديان، وعلى ذلك الأساس أن نجمع القوى المتصارعة. ويمكن أن تتمثل أداة هامة لبلوغ تلك الأهداف في عودة إلى نجاح مجموعة الستة زائدا اثنين المعنية بأفغانستان التي عملت بشكل ناجح في منتصف التسعينيات تحت إشراف الأمم المتحدة وتحويل هذه المجموعة إلى مجموعة للستة زائدا ثلاثة بمراعاة الوقائع المعاصرة وإدراج الدول المجاورة وروسيا والولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في تشكيل المجموعة.

وعلى النحو الذي شدد عليه مرارا وتكرارا رئيس أوزبكستان، السيد إسلام كريموف، فإن في وسع تحقيق مثل تلك المبادرة، التي تمت الدعوة إليها بالفعل من عدد من المنابر الدولية، أن يكون بديلا هاما في تحقيق السلام والاستقرار وإنعاش أفغانستان.

إن نتائج المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية التي عقدت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

أظهرت أن المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يسعى سعيا قويا لإحراز نتائج ملموسة في بلوغ الأهداف في مجال التنمية على النحو الوارد في إعلان الألفية.

وفي ذلك السياق، نشارك جميعا تحمل المسؤولية عن الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأنهار العابرة للحدود في آسيا الوسطى. وأثبتت التجربة نفسها أن تجاهل الإعلانات المعروفة جيدا للأمم المتحدة والمعايير الدولية بشأن الاستخدام المشترك لموارد مياه الأنهار العابرة للحدود يمكن أن يؤدي إلى وقوع كوارث إيكولوجية جدية للغاية ومأساوية أحيانا، على النحو الذي تدل عليه الكارثة المستمرة المتعلقة بجفاف بحر أرال، مع جميع العواقب غير المنظورة على عشرات الملايين من سكان المنطقة.

ووفقا للأحكام الأساسية لاتفاقيات الأمم المتحدة، فإن جميع القرارات بشأن استخدام مياه الأنهار العابرة للحدود في آسيا الوسطى، بما في ذلك تشييد مرافق توليد الطاقة الكهرومائية، يجب ألا تسبب بأي شكل من الأشكال الضرر لإيكولوجيا المنطقة أو أن تمس مصالح سكان البلدان المجاورة أو أن تخل بالاستخدام المتوازن والثابت لمياه الأنهار العابرة للحدود من جانب جميع الدول الواقعة في أحواض تلك الأنهار. وفي حالة وقوع الضرر، لا بد من اتخاذ جميع التدابير لإزالة ذلك الضرر أو تخفيفه، وعند الاقتضاء، يجب إثارة مسألة دفع تعويض.

ونحن مقتنعون بأن الامتثال لتلك الشروط لا بد أن يكون إلزاميا في تنفيذ مختلف المشاريع مثل تشييد مرافق توليد الطاقة الكهرومائية في آسيا الوسطى، بما في ذلك امتثال المؤسسات المالية الدولية التي تود المشاركة في تلك المشاريع.

كما أننا مقتنعون بأهمية توسيع التعاون وتعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر الأرال. وفي هذا الصدد، نرى أن الأمر المناسب التوقيت والضروري هو منح الصندوق مركز المراقب في الجمعية العامة، ونناشد الدول الأعضاء تأييد مشروع القرار بشأن تلك المسألة خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية.

وهذا العام سنحتفل في أوزبكستان احتفالا واسعا بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتمت الموافقة على برنامج للعمل مكرس لتلك المناسبة البالغة الأهمية. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ألغت أوزبكستان بشكل كامل عقوبة الإعدام وأدخلت قانون الحق في المثول أمام القضاء، وهو مبدأ ديمقراطي للعدالة. وأصبح اعتماد قانون ضمان حقوق الطفل والتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل والاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال خطوات هامة في كفالة حقوق الإنسان في أوزبكستان. واعتمدنا خطة وطنية لتنفيذ الالتزامات التي قطعت في هاتين الاتفاقيتين. وإدراكا لإلحاح مشكلة الاتجار بالبشر على المستويين المحلي والدولي على حد سواء، اعتمدت أوزبكستان في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ قانونا لمكافحة الاتجار بالبشر.

والتزاما بالمثل العليا للحقوق الإنسان ومبادئها، تناصر أوزبكستان إجراء إصلاحات وتغييرات تدريجية بغية تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في كفالة السلام في المجتمع وزيادة رفاه السكان.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن أوزبكستان على استعداد للمشاركة في المزيد من التفاعل المتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة بغية معالجة المسائل العاجلة المدرجة في جدول أعمال المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة دورا باكويانيس، وزيرة خارجية اليونان.

السيدة باكويانيس (اليونان) (تكلمت بالفرنسية): قال سوفوكليس إن جميع البشرية عرضة للخطأ. ونحن نجتمع هنا في هذه الجمعية للحد من نطاق الأخطاء ولكفالة الاحترام

لولاية الأمم المتحدة. وحكومة بلدي تتفق اتفاقا تاما مع الأهداف والأفكار التي أعرب عنها الرئيس نيكولاس ساركوزي بصفته رئيس الاتحاد الأوروبي (انظر A/63/PV.5).

وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به والعديد من العقبات التي يتعين التغلب عليها ألا وهي: الصراع المسلح، والجوع، والفقر، وتدهور البيئة، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، وعدم مراعاة حقوق الإنسان وإساءة استعمال السلطة. وكل هذه الأمور تهدد ما نرغب في بنائه في الأمم المتحدة وهو: مجتمع للدول التي تتمتع بالتقدم والسلام والازدهار.

وإذا أضفنا إلى تلك الويلات الأزمة الاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم، يصبح من العسير ألا نرى المستقبل مظلما ومنذرا بالخطر. وكما قال الشاعر ييتس، نحن نعيش في عالم حيث

(تكلم بالانكليزية)

”فتر العزم في نفوس الكرام واتقد الضيم في نفوس اللئام.“

(تكلم بالفرنسية)

وخلال هذه الفترة الحرجة، على جميع البلدان أن تتخذ خيارا: إما الاكتفاء بالتركيز على مصالحها الذاتية المحدودة وتعزيز الغايات الوطنية الضيقة بغية صرف انتباه السكان عن الخطر الماثل في جميع أرجاء العالم، أو التطلع إلى المستقبل وفتح أذهانها وحدودها والالتزام بتحذير السكان من أن السبيل الوحيد لمواجهة التهديدات بصورة ناجحة هو القيام بذلك العمل بالترافق.

إن تاريخ الشعب الإغريقي وطابعة يتسمان بأننا اخترنا الطريق الثاني. وفي اليونان القديمة طور المجتمع وللمرة الأولى الأفكار التي تعزها الشعوب الحرة اليوم في جميع أرجاء العالم ألا وهي: الديمقراطية، والمساواة وحقوق الفرد. وقبل وقت قصير، عشنا مرارة عدة حروب والفقر والحرمان. وبالرغم من ذلك تحملنا، وتمكنا مرة أخرى من التمسك بالأفكار التي كنا أول من مارسها.

ومع ذلك، لم ننس ما يعنيه الشعور بالخوف والعوز. ولذلك السبب سنواصل العمل بصورة وثيقة مع جميع الدول والمنظمات والمؤسسات بغية كفالة أن تتمكن جميع الشعوب من الحياة في ظل الأمن وأن تتمكن من تحقيق الازدهار والنجاح.

وعلى الأمم المتحدة أن تكون في صدارة هذا الجهد. وبغية أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها بشكل كفؤ، فإن المنظمة بحاجة إلى المزيد من الدعم منا جميعا، وخاصة في جهودها للتطور والتحسن. وظلت المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن وضرورة بث روح جديدة في الجمعية العامة مستمرة لفترة أطول مما ينبغي. ويحدونا الأمل في أن تتخذ، ابتداء من هذه الدورة، اليوم، تدابير ملموسة لبلوغ هدفنا.

(تكلم بالانكليزية)

وهذا العام نحتفل بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وللأسف، تستمر الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم، ونحن الدول الأعضاء بحاجة إلى مضاعفة جهودنا للحد من هذه الانتهاكات. وفي وسع مجلس حقوق الإنسان أن يكون قوة منيعة في ذلك الكفاح، وقررت اليونان أن تصبح مرشحا لعضوية المجلس لفترة الولاية التي تبدأ في عام ٢٠١٢. ونلتمس من الجمعية تقديم الدعم والثقة.

والى جانب حماية حقوق الإنسان، على الأمم المتحدة تعزيز جهودها للحد من الفقر المرير الذي ما زال يمسك بالعديد من أجزاء العالم. ونحن بحاجة إلى زيادة التجارة من أجل التنمية، ونشعر بالأسف لعدم إحراز تقدم في جولة الدوحة. وفي عام ٢٠٠٠، اتفقنا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي يحتمل أن تكون أكثر المشاريع الإنمائية الطموحة التي يتعهد بها الإنسان في أي وقت مضى. ومن

حيث الوقت، وصلنا إلى نقطة منتصف الطريق. بيد أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. والتقدم المحرز حتى الآن يتعرض للخطر من جراء ارتفاع الأسعار، لا سيما أسعار الغذاء والنفط، والانهيار الاقتصادي العالمي. وسيحكم على نجاحنا بالدرجة الأولى في أفريقيا.

إننا نؤمن بأن أحد السبل للمساعدة في إطلاق التنمية في أفريقيا هو إشراك النساء في الاقتصاد بصورة أوسع. وتوفير فرص إنشاء المشاريع للنساء على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية سيمكن النساء من تعزيز دورهن في المجتمع، وزيادة مشاركتهن في التعليم وفي نهاية المطاف تمكينهن من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في اتخاذ القرار. وكما قال المفكر الاجتماعي الفرنسي شارلس فورييه قبل ٢٠٠ عام ”إن توسيع حقوق النساء هو المبدأ الأساسي لكل التقدم الاجتماعي“.

وإذا لم يتم التصدي لتحدي تغير المناخ، فإنه لن يهدد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فحسب بل سيهدد أيضا الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لعالمنا. ويتعين علينا أن نتوصل، بحلول عام ٢٠٠٩، إلى اتفاق جديد وعالمي بحق ومع غايات طموحة وملزمة للتخفيف من آثار تغير المناخ. كما يلزمنا بذل جهد أقوى بشأن التكيف على آثار المناخ، حيث يوجد عجز هائل بين الاحتياجات والتمويل المتوفر فعلا. وتؤدي إلى تفاقم ذلك العجز حقيقة أنه بغض النظر عن العمل الذي نقوم به، فإننا رهينة لتغير كبير للمناخ في العقود الثلاثة إلى الأربعة المقبلة، مما سيضر بشكل خاص بالبلدان النامية. والأمر الذي يمثل واقعا مجحفا هو أن أقل المسؤولين عن إثارة المشاكل هم أكثر الذين يعانون منها.

إن اليونان تتخذ خطوات لمواجهة هذا التحدي. فقد وقعنا، هذا الأسبوع في نيويورك، على اتفاقات مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية لتمويل مشاريع للتكيف مع آثار تغير المناخ، ونعتزم القيام بنفس العمل مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة، بتقديم مبلغ إجمالي قدره ٢٠ مليون يورو لفترة الأعوام الأربعة المقبلة. وربما يجادل المرء بأن هذا غيض من فيض. ولكنه أفضل من لا شيء.

وتشكل الهجرة عنصرا بالغ الأهمية في تطوير المناطق المهملة، والحوار الرفيع المستوى الذي عقدته الأمم المتحدة بشأن الهجرة والتنمية اتخذ موقع الصدارة في توضيح الصلة. وتهدف اليونان، باستضافة المنتدى العالمي الثالث بشأن الهجرة والتنمية في خريف عام ٢٠٠٩، إلى توفير منبر تستكشف فيه الحلول والمبادرات لمنفعة جميع البلدان وخاصة المهاجرين أنفسهم.

ولكن مهما كانت مفجعة معاناة المهاجرين واللاجئين في كثير من الأحيان، لا يمكن لأي شيء أن يقارن بالبؤس الذي ينطوي عليه الاتجار بالبشر. فالشابات اللائي يتركن ديارهن بحثا عن كسب معيشة أفضل يجري استغلالهن ومعاملتهن بوحشية وإجبارهن على حياة فسوق بشعة من جانب المتاجرين بالبؤس الإنساني الذين ينخرطون في التجارة العالمية بالجنس. وأقول إن الوقت حان ليقول المجتمع الدولي ”كفى!“ وأناشد جميع أعضاء الأمم المتحدة بدء العمل معا وبقوة لإنهاء هذه الآفة التي تشوه الكرامة الإنسانية.

وإلى جانب حماية الضعفاء والمعرضين للخطر، تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن العمل بشكل فعال وعن حماية العالم من نوع التعصب والتطرف الذي يعوق أي برنامج اجتماعي. ويمثل الإرهاب تهديدا رئيسيا لمجتمعاتنا الديمقراطية ولحقوق مواطنينا وحرياتهم. وفي جميع أرجاء العالم، سواء في أفغانستان أو باكستان أو العراق أو اليمن، على المجتمع الدولي أن يبدي التزاما قويا بمكافحة الإرهاب مع حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وفيما يتعلق بالأمن الإقليمي، تستعد اليونان لتولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كانون الثاني/يناير المقبل. وفي وسع المنظمة، وهي أكبر منظمة إقليمية للأمن في العالم، أن تكون منتدى للمحادثات الصريحة والمثمرة بشأن المسائل الأمنية ويمكنها أن تسهم بفعالية في معالجة الشواغل

الجوهرية مثل الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراع وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع. وتبذل فنلندا، الرئيس الحالي للمنظمة، جهدا كبيرا لتشجيع عقد مناقشات إيجابية بين الدول الأعضاء في المنظمة، وتعتزم اليونان مواصلة تلك السياسية ومحاولة تسوية المسائل المعلقة.

إن الأزمة في أوسيتيا الجنوبية أنشأت حالة مضطربة وتؤثر على الاستقرار في كامل القوقاز الجنوبية وأدت إلى تفاقم التوتر الدولي. وموقف اليونان إزاء تلك الأزمة موقف ضارب الجذور في المبادئ التي توجه سياستنا الخارجية على الدوام وهي – تسوية المنازعات بالوسائل السلمية واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها. ونحن، في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي على حد سواء، نؤيد الاتفاق ذا النقاط السبع الذي ساعد على إنهاء الصراع في المنطقة، ولكننا نواقون لرؤية اتخاذ تدابير تؤدي إلى تخفيف الغضب وعدم الثقة اللذين يسودان في المنطقة الآن.

وفي الشرق الأوسط الأوسع، يكمن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في صميم معظم المشاكل، وتتطلب المنطقة إيجاد حل شامل ودائم. وأعتقد أننا جميعا نتفق على أن عملية السلام التي استؤنفت العام الماضي في أنابوليس لديها إمكانية إحراز نتائج ملموسة وتستحق التأييد القوي منا جميعا.

وفي لبنان، نرحب بإجراء الانتخابات الرئاسية وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية واستئناف الحوار الوطني. وينبغي احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإذ ننتقل الآن إلى منطقتنا المباشرة فإن اليونان ملتزمة تجاه جنوب شرق أوروبا حيث تنتمي جميع البلدان إلى أسرة الاتحاد الأوروبي والأسرة الأوروبية – الأطلسية. وقد سررنا بانضمام كرواتيا وألبانيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي منذ بضعة أشهر مثلما رحبنا بانضمام بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي في العام الماضي. كما شجعتنا التطورات الأخيرة في صربيا، ذلك البلد الذي يقترب كل يوم أكثر فأكثر إلى أوروبا.

وبنفس الروح، نتفق مع حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي وشركائنا في الاتحاد الأوروبي على أنه ينبغي توجيه الدعوة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عندما يتم التوصل إلى حل مقبول لدى الأطراف حول نفس المسألة. وما برحت اليونان تسترشد بنص وروح قراري مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) و ٨٤٥ (١٩٩٣) بشأن تلك المسألة، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا للأمين العام ولمبعوثه الشخصي، السيد ماثيو نيميتز، على التزامهما وجهودهما التي لا تعرف الكلل بشأن تسوية النزاع.

ويتطلب الواقع الجديد في كوسوفو إيلاء اهتمام متواصل من جانب المجتمع الدولي. لقد أدت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عملا جيدا بتوفير الأمن لسكان كوسوفو، وينبغي أن تضطلع خليفتها، بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، بمسؤولياتها في أقرب وقت ممكن.

وبالإضافة إلى غرب البلقان، ما فتئت اليونان تتخذ مبادرات مثمرة بروح القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من أجل توسيع نطاق التعاون وتعزيزه مع تركيا. ونحن مقتنعون بأن تركيا الحديثة، ذات التوجه الأوروبي الواضح، ستزيد من تحقيق الاستقرار في منطقتنا. ومن ثم، فإننا ندعم التطلعات الأوروبية لتركيا في تحركها لتلبية الشروط المسبقة الواردة في الإطار التفاوضي للاتحاد الأوروبي. ولكن الكلمات يجب أن تواكبها الأفعال. ومبادئ علاقات حسن الجوار وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية شروط أساسية مسبقة. ومع ذلك فبعد مرور ٣٤ سنة على غزو قبرص،

الدولة ذات السيادة العضو في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي، ما زالت تركيا تحتل ما يزيد على ثلث أراضي تلك الجزيرة بما يقرب من ٤٠ ٠٠٠ جندي. ويشكل ذلك الوضع غير المقبول انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وتهديدا لأمن ورفاه القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على حد سواء، وعقبة خطيرة أمام تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وتؤيد اليونان باستمرار قبرص في رغبتها الطبيعية والمبررة في انسحاب جميع القوات في إطار تسوية لإعادة توحيدها بوصفها اتحادا يضم منطقتين وطائفتين، على أساس المساواة بين الطائفتين، وبسيادة واحدة وجنسية واحدة وشخصية دولية واحدة. وقرارات الأمم المتحدة ومبادئها ذات الصلة توفر الإطار اللازم للتوصل إلى حل مقبول لدى الأطراف.

وعليه، فإننا نعرب عن ترحيبنا بالقرار الأخير للرئيس القبرصي، ديميتريس كريستوفياس، والزعيم القبرصي التركي محمد علي طلعت، باستئناف المفاوضات تحت رعاية الأمين العام. ونعتقد أن القبارصة أنفسهم يمكنهم التوصل إلى حل مستدام عن طريق المفاوضات بين الطائفتين دون تحديد مواعيد نهائية مصطنعة أو تحكيم. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا من أجل تيسير التوصل إلى تسوية، ونأمل أن تبدي تركيا أيضا مرونة وحسن نية في سبيل تحقيق تلك الغاية.

وكما يتضح لنا جميعا، فإن الأمم المتحدة لا تزال تعاني مرة أخرى من طائفة من المشاكل التي تتطلب صبر أيوب لحلها وقوة هرقل للتصدي لها. وكدول منفردة، ليس لدينا أي أمل في تعبئة القوة اللازمة للتفكير في الأخطار التي تواجهنا، ناهيك عن مكافحتها. ولكننا معا، عن طريق الأمم المتحدة، باستطاعتنا ألا نجد التصميم على مواجهة تلك التحديات الهائلة فحسب، بل نمنع أيضا الخطر الذي تمثله للبشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كوفي إسو، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي في توغو.

السيد إسو (توغو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، أولا، أن أهنئ السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ويمكنه الاعتماد على تعاون وفد توغو التام في اضطلاعه بمهمته النبيلة. كما نود أن نشيد بالأمين العام، السيد بان كي - مون، على ما أبداه من رؤية وتصميم في قيادة المنظمة منذ توليه مهام منصبه.

وفي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، المعقود هنا في ٢٢ أيلول/سبتمبر، لاحظت الدول الأعضاء أنه بالرغم من الجهود التي بذلت حتى الآن، فإن الوضع في أفريقيا يتطلب أن ينظر فيه المجتمع الدولي بجدية من أجل مساعدة أفريقيا في التعامل مع التحديات الكثيرة التي تواجهها. كما تم التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق النجاح في مكافحة الفقر والصراع من أجل التنمية المستدامة إلا بتوفير المساعدة الإنمائية الرسمية الكبيرة والتبادل التجاري الأكثر إنصافا بين الدول.

وفي ذلك الصدد، من المؤسف أنه قد استنفدت فرص الحوار بين الشمال والجنوب، كما يظهر من الإخفاق الأخير في مفاوضات منظمة التجارة العالمية في جنيف. وبالفعل فإنه في حين ينبغي أن تصبح التجارة الدولية أداة للتنمية، فإن توازن القوى الاقتصادية العالمية، التي كانت مسؤولة عن درجة كبيرة من اعتماد بلدان الجنوب على شركائها في الشمال، سيستمر في التدهور. وتنظر معظم البلدان إلى العولمة على أنها الوضع القائم حاليا، مما يجعل تحقيق الأهداف الإنمائية والعدالة الاجتماعية أكثر صعوبة. ولنتذكر، عندما اعتمدت الأهداف الإنمائية للألفية في عام

٢٠٠٠، راود الكثير منا الأمل في إمكانية تحقيق تلك الأهداف. ولذلك السبب نهيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما بلدان الشمال، أن تحترم الالتزامات التي قطعتها على نفسها.

ونلاحظ مع القلق أنه يضاف اليوم تحديات جديدة بل وأكبر إلى القائمة الطويلة من التحديات التي تواجهها دولنا بالفعل. ومن بين تلك التحديات الجديدة، الارتفاع الحاد في أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى، وكذلك الطلب المتزايد على الطاقة، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على الأزمة الغذائية والأزمة المالية.

وأزمة الغذاء الحالية سوف تكون لها عواقب وخيمة ما لم يعاد النظر في المعونات المقدمة للزراعة وزيادتها؛ ومن المؤسف أن هذه المساعدة قد خفضت إلى النصف بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٠. كما ينبغي الإشارة إلى أنه قد خصصت موارد ضئيلة للهياكل الأساسية الزراعية، والري وتوفير المياه للسكان.

ويحدونا الأمل في أن تؤدي الشراكة الجديدة التي أنشئت في ٤ حزيران/يونيه في روما بين التحالف من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا، والأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، إلى المساهمة في التصدي للوضع الحالي على النحو الواجب.

لقد عانت توغو الآثار السلبية لأزمة سياسية واقتصادية طويلة. إلا أنه منذ تولّي الرئيس فوري إسّوزيمنا غناسيغبي السلطة في أيار/مايو ٢٠٠٥، سعت حكومة توغو لإيجاد حلول مناسبة للشواغل الرئيسية لدى شعب توغو، بتنفيذ سياسة عملية مستندة إلى المصالحة الوطنية، والحد من الفقر وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

وفي ذلك السياق، عمل رئيس الدولة على إبرام اتفاق سياسي شامل في آب/أغسطس ٢٠٠٦، وقّعت عليه الأطراف السياسية الكبرى، بحيث مهَّد الطريق لإجراء انتخابات تشريعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ولا حاجة إلى تذكيركم بأن تلك الانتخابات جرت في جو سلمي وشفاف وآمن. وقد أدت إلى تشكيل حكومة ذات قاعدة واسعة، وجمعية وطنية تعددية، مما يثبت التزام رئيس الدولة بتعزيز عملية إضفاء الديمقراطية في جو من التفاهم والوحدة الوطنية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر شكرنا للبلدان الصديقة وشركائنا المتعددي الأطراف الذين استأنفوا بشكل كامل تعاونهم مع توغو بعد تنفيذ الاتفاقيات الموقَّعة. ولترسيخ عملية الالتزام تلك، تجهد حكومة توغو دون كلل للوصول إلى الإصلاحات المؤسسية والدستورية التي نصت عليها الاتفاقية السياسية.

وفي المجال القانوني، عملت توغو على تحديث الجهاز القضائي، بحيث تكفل استقلاليته. وعلى نفس المنوال، أُطلقت في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ المشاورات الوطنية الهادفة إلى تشكيل لجنة الحقيقة والعدل والمصالحة. وستكون اللجنة مكلَّفة بإلقاء الضوء على أعمال العنف السياسي التي ارتُكبت في الماضي، وإيجاد الوسائل الكفيلة للتعويض على الضحايا. وقد تم للتوّ تقديم نتائج تلك المشاورات لرئيس الدولة.

وبصورة مماثلة، وفي إطار سعي توغو إلى استراتيجيات أفضل لمكافحة الفساد وتحسين الإدارة الاقتصادية الجيدة، فقد وقّعت مؤخراً مذكرة تفاهم مع الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء، توافق بموجبها على الخضوع لاستعراضات دورية يجريها الأعضاء الآخرون في الاتحاد الأفريقي، وعلى أن يتم توجيهها وفقاً لمعايير أُقرِّت بصورة مشتركة للإدارة السياسية والاقتصادية والمالية في أفريقيا. وكجزء من الإصلاح المالي، سيتم استحداث وظيفة مراجع

عام للحسابات ومكتب مراجعة وطني. والعمل جار على إنجاز برنامج حكومي لمراجعة الحسابات.

والأمطار الغزيرة التي ضربت بلدنا في تموز/يوليه الماضي شكلت امتحانا عسيرا لجهود حكومتنا. فقد أدت إلى إصابات بشرية وخسائر مادية ومالية لا تُحصى، بما في ذلك انهيار عشرات الجسور، وفيضانات سكك الحديد وتدمير الطرقات والقرى والحقول. وتلك الكارثة، الثانية من نوعها في سنة واحدة، تجعل من الصعب جدا الانتقال من منطقة إلى أخرى.

والتضامن الذي حظي به بلدنا مكّننا من مساعدة المتضررين والبدء بإعادة تعمير بعض البنى الأساسية. وهنا، أود أن أعرب عن امتناننا العميق لغانا، وبنن، وفرنسا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل وجميع البلدان والمنظمات والمؤسسات الأخرى التي ساعدتنا.

وكما يمكن لكم أن تروا، وعلى الرغم من جهودنا، فإن الحالة العامة في بلدنا بعيدة عن كونها مرضية. لذا، فإن بلدنا يستحق المزيد من الدعم الكبير. وفي ذلك الصدد، فإن النتائج الإيجابية لمؤتمر شركاء إنماء توغو، الذي انعقد في بروكسل في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر، تحملنا على الأمل بأن المجتمع الدولي جاهز للقيام بدور حاسم في مساعدة بلدنا في الوقوف على قدميه من جديد.

ونود أن نعرب مجددا عن شكرنا العميق لكل الذين أسهموا في نجاح ذلك المؤتمر، وخاصة الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والبرتغال، ونيجيريا، وبوركينا فاسو، والنيجر، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

عملت دبلوماسية توغو طوال عقود على توثيق عرى الصداقة والتعاون بين الدول والشعوب. وهكذا، بذلت توغو دائما قصارى جهدها على المستويين الثنائي والتعددي معاً، لتحقيق تسويات سلمية للتراعات بهدف صون السلم والاستقرار حيثما تعرضا للخطر. وتلك الأعمال التي جرى تنفيذها عبر الحوار والتشاور، جزء من الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لضمان ظروف معيشية أفضل لسكانها. وتعتقد توغو أن الحوار والتشاور يجب أن يكونا من السبل المفضلة لتسوية التراعات العرقية والدينية أو الإقليمية، التي تشكل عقبات حقيقية أمام التعايش الحميم بين الدول والشعوب.

وعملاً بتلك المبادئ، يجب أن نتذكر أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي هو جوهر المشاكل السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، لا يزال محور القلق البالغ لدى المجتمع الدولي. ولتعزيز السلام والاستقرار في تلك المنطقة، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهداً أكبر لإيجاد سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفي ذلك الصدد، ترحب توغو بالحوار الجاري بين الأطراف، وتأمل أن تؤدي المبادرات المختلفة إلى حل شامل، يقوم على مبدأ دولتين، إسرائيلية وفلسطينية، تعيشان ضمن حدود آمنة ومعترَف بها دوليا.

إن أفغانستان والعراق، اللذين يشهدان انعداما كبيرا للأمن، يستحقان اهتماما خاصا. لذا ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة مساعدته لحكومتي هذين البلدين في مكافحتهما الإرهاب، بغية توطيد السلام وتعزيز إعادة التعمير.

وفي أفريقيا، ولئن كانت تلوح في الأفق بوادر أمل في تسوية الأزمات، لا يمكن للمرء إلا أن يشجب الأوضاع المستفحلة في دارفور والصومال. ونحن نطالب الجهات المختلفة بإظهار المزيد من الشجاعة والإرادة

السياسية للخروج من الحلقة العبثية من العنف، مما يعطي فرصة للسلام.

وبسبب توجيهات السياسة الخارجية لحكومة توغو، فإنها تؤيد جميع المبادرات الهادفة إلى منع أسباب الصراع ومكافحتها والقضاء عليها، ولا سيما الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ولذلك السبب، فإنها لم تتردد في تأييد الاقتراح بإعداد وإقرار صك دولي ملزم بشأن الاتجار بالأسلحة الصغيرة. وعلى تلك الأسس نفسها، شاركت توغو في أنشطة مرتبطة بتوطيد السلم والأمن الدوليين وحمايتهما، كما ظهر ذلك عبر مشاركتها في العمليات المختلفة لحفظ السلام، التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

واليوم أكثر من أي وقت، يحتاج العالم إلى الأمن والسلام، لكي يوجه طاقاته نحو القضاء على الجوع، والأمية والمرض. ولبلوغ تلك الغاية، بات من الملح، أكثر من أي وقت، بذل جهود متضافرة لمكافحة عدم المساواة والظلم والإقصاء.

ويجب علينا، كل في بلده، أن نبني مجتمعات تسودها الإنسانية والتضامن في سلام وأمن. ونعتقد أن ذلك هو أحد أهداف مؤسسي الأمم المتحدة، التي يجب علينا أن نكافح لكي نحققها الآن، في مطلع القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة الموقرة بولا غوبي - سكون، عضو مجلس النواب، ووزيرة الشؤون الخارجية لجمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيدة غوبي - سكون (ممثلة ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أُتيحت لي الفرصة لأخاطب الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأود أن أقدم تهنئاتي الصادقة للسيد ديسكوتو بروكمان على انتخابه للرئاسة. إنني مقتنعة بأن ثروته من الخبرة التي اكتسبها على مدى السنين في المناصب المختلفة التي تولاها، واعتقاده الراسخ بأهمية التعددية واحترامه للقانون الدولي ستكون حاضرة لتنعكس بطريقة في غاية الإيجابية والإنتاجية على أعمال هذه الدورة. يضاف إلى ذلك أن ترينيداد وتوباغو ممتنة لأن نيكاراغوا، وبالتالي أمريكا الوسطى، حظيت بشرف مميز بقيادة أعمال الدورة الثالثة والستين.

وفي الوقت نفسه، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق وإعجابه الصادق للطريقة التي أدار بها سعادة السيد سرجان كريم، ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أعمال الجمعية العامة أثناء الدورة السابقة.

ولا بد لنا من الثناء على الأمين العام، وخاصة على جهوده الدؤوبة في ضمان وصول الإغاثة الإنسانية إلى الألوف من ضحايا الكوارث الطبيعية، بما في ذلك في منطقة البحر الكاريبي. وبالنظر إلى التكرار والضراوة المتزايدين للأعاصير وسواها من الظواهر المناخية المماثلة، هناك حاجة ملحَّة إلى توفير أنظمة الإنذار المبكر وبرامج بناء القدرات في مناطق معرضة لها مثل منطقة البحر الكاريبي، تستهدف تعزيز التخطيط والجهوزية، وتخفيف آثار تلك الكوارث. ونشيد بكل الجهود لإيصال الإغاثة لأولئك المتضررين.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن الكوارث الأخيرة تجعل النقطة المركزية الأولى حتمية العمل الهادف على مشاكل التغير المناخي على الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية. وترينيداد وتوباغو ملتزمة بتبنِّي تدابير محددة تهدف إلى التخفيف من مستويات انبعاثات غاز الدفيئة لديها، وهي في الوقت نفسه تقوم بتعزيز التصنيع المتوازن والاستدامة البيئية.

وعلى الرغم من مخزون ترينيداد وتوباغو الصجي الحالي من الموارد الهيدروكربونية، فإنها تدرك الحاجة إلى

تعزيز بدائل الطاقة النظيفة، وتطوير خيارات طاقة جديدة ومتجددة، وإلى الحماية والتنظيم الملائمين لغابات البلد. حقاً، إن الحكومة تضع موضع التنفيذ سياسات ملائمة لتحقيق نتائج هامة في ذلك المجال. ونأمل أن نحرز تقدما ملموسا بالتعاون مع شركائنا في التنمية في القطاعين العام والخاص، على المستويين المحلي والدولي كليهما، ومع المجتمع المدني.

إن التعاون على المستوى الدولي لا غنى عنه أيضا في الجهود الهادفة إلى معالجة أزمة الطاقة الراهنة. وتسعى ترينيداد وتوباغو إلى التشارك مع أصدقائها الأفريقيين بغية تحديد السُبل لتطوير استراتيجيات بعيدة المدى للتنمية المستدامة، واستخدام موارد الطاقة لديها، من بين أمور أخرى. وينسجم ذلك مع التعهد الذي قدمه دولة السيد باتريك مانغ، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو عام ٢٠٠٧، حين خاطب مؤتمر القمة الثامن للاتحاد الأفريقي في إثيوبيا. ومنذ ذلك الحين، تواصلت المناقشات مع الدول الأفريقية فرادى، ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للمضي بالمبادرة قُدُما. وحكومة ترينيداد وتوباغو حريصة على العمل بجد نحو تحقيق أهدافنا المشتركة.

تعتقد ترينيداد وتوباغو اعتقادا راسخا بأنه يجب على الأمم المتحدة أن تتولى قيادة تنظيم أزمة الغذاء العالمية، حيث نواجه حالة يقع فيها الآلاف فريسة الجوع بشكل يومي تقريبا. ونحن نحيي المبادرات المتعددة الأطراف لمواجهة هذا التحدي الخطير، بما في ذلك قيام الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بتشكيل فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية وإقرار إطار عملها الشامل للتنفيذ.

إن القضاء على الفقر المدقع والجوع هو أحد الأهداف الإنمائية للألفية، المقرر تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. ولا يمكننا أن نسمح للتهديد الذي تشكله أزمة الغذاء العالمية أن يعود إلى الوراء بالأشواط التي قطعتها حتى الآن بلدان نامية عديدة لتحقيق ذلك الهدف. فيجب علينا أن نستخدم جميع الموارد المتاحة لنا، بما في ذلك إعادة الالتزام بمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، التي أُنشئت لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي في مرحلة انتقالية على تحديث ممارسات الزراعة ومصائد الأسماك، وتأمين التغذية الجيدة لمواطنيها. فيجب علينا أن نعمل متضافرين لتزويد تلك المؤسسة بالموارد الضرورية لكي تؤدي مهامها بفعالية. وإذا لم نستطع أن نكسب الحرب ضد ذلك العدو المشترك، سنكون قد تخلينا عن الحق في الغذاء، وبالتالي عن الحق في الحياة لملايين الناس.

لقد أشادت حكومة ترينيداد وتوباغو بعدد من المبادرات الأساسية في سياسة العمل، المصممة لتكفل حصول مواطنينا على غذاء كاف كمًّا ونوعاً، وتخفف حدة أثر أزمة الغذاء. وتم توفير آلاف الهكتارات للإنتاج الزراعي المتنوع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمزارعين الحصول على رؤوس الأموال عبر مصرفنا الوطني للتنمية الزراعية.

تدرك ترينيداد وتوباغو أنه يجب الحفاظ أيضا على الأمن الغذائي في إطار السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية، الذي يوفر الفرصة لتكامل الإنتاج والاستثمار عبر الحدود في الإنتاج الزراعي في البلدان التي لديها إمكانيات وموارد زراعية أكبر. لذا، استضافت حكومة ترينيداد وتوباغو، بالمشاركة مع أمانة سر الجماعة الكاريبية ومنظمة الأغذية والزراعة، مؤتمرا إقليميا للمانحين الزراعيين في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٧.

وبصورة مماثلة، كالفقر والجوع، يبقى الإرهاب بلاء على مجتمعاتنا، وهو يشكل تهديدا مباشرا لسيادة القانون، وينتهك حقوق الإنسان ويضر عموما بالعيش الكريم لضحاياه. وترينيداد وتوباغو مقتنعة بأنه يجب على أعضاء

المجتمع الدولي أن يدعموا الحلول المتعددة الأطراف في مكافحة الإرهاب. ونبقى ملتزمين باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تكمل جهودنا الذاتية في هذا المجال.

تعتبر ترينيداد وتوباغو أنه لا غنى عن إصلاح مجلس الأمن لتغيير الأمم المتحدة وجعلها أكثر ديمقراطية. وباعتبارها دولة جزرية صغيرة نامية ، فإنها تود أن تحدد موقفها من إصلاح مجلس الأمن، وهو، بين أمور أخرى، تأكيد الحاجة إلى المساواة في وصول الدول الصغيرة إلى المجلس، والحاجة إلى تمثيل جميع مناطق العالم في عضويته الدائمة. وعدم إصلاح مجلس الأمن يمكن أن يسهم في تقويض سلطة ذلك الجهاز باعتباره الهيئة المنوطة بها المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن تقويض قدرته على القيام بالتزاماته الأخرى بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إن ترينيداد وتوباغو مقتنعة بأن الأمم المتحدة تبقى الآلية الرئيسة لتبادل الآراء بين أعضاء المجتمع الدولي بشأن المسائل ذات الاهتمام الدولي. وفي رأينا أن تلك المداولات تشكل حجر الأساس في إضفاء الديمقراطية على نظام الأمم المتحدة، وهي بالنسبة إلينا ذات أولوية. لذا، فإننا ندرك القيمة الكبيرة للمشاورات غير الرسمية في تساوق النظام بأكمله، بهدف جعل المنظمة تعمل كهيئة واحدة.

إن إحراز مزيد من التقدم في تلك المسألة أثناء الدورة الحالية حتمي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، لكي يصبح قادرا على تزويد الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، بالمساعدة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

لقد رسمت حكومة ترينيداد وتوباغو سياسة إنمائية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الفترة المقررة، فضلا عن تحويل البلد إلى وضع متطور بحلول عام ٢٠٢٠. ومن حسن الحظ أن وتيرة النمو الاقتصادي طوال العقد المنصرم مكّنتنا من تجاوز الأهداف الإنمائية للألفية بتحقيق التعليم الأساسي العالمي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وخفض مستوى الفقر بشكل ملحوظ.

إن استراتيجية ترينيداد وتوباغو الإنمائية تتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية في بعض الجوانب. فقد استطاعت حكومتها أن توفر لمواطنيها التعليم الثانوي والتعليم العالي المجانيين. وعلاوة على ذلك، تبلغ نسبة النساء ٣٠ في المائة من مجلس وزرائنا وأعضاء برلماننا.

ومن المؤسف أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الفترة المقررة يبدو بعيد المنال في العديد من الدول النامية. لذا نحث جميع شركائنا في التنمية على احترام التزاماتهم وتعهداتهم المتفق عليها.

والعملية الدولية الهامة الأخرى التي تعلق عليها ترينيداد وتوباغو أهمية كبرى هي استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية، الذي ستجري معالجته في مؤتمر دولي للمتابعة في الدوحة، قطر، في تشرين الثاني/نوفمبر. وتوافق آراء مونتيري الذي أقره رؤساء الدول أو الحكومات عام ٢٠٠٢، دعا إلى تعبئة الموارد لمساعدة البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واعترف بأهمية التساوق والمواءمة ضمن إطار النقد الدولي، وفيما بينه وبين النظم المالية والتجارية لدعم التنمية الإجمالية. ومع أنه كان هناك بعض مظاهر التقدم في ظل الأركان الأساسية لتمويل التنمية، فإن تلك المظاهر لم تكن واسعة بشكل كاف. وفي ضوء الأزمة المالية الراهنة، فإن توقيت عقد مؤتمر المتابعة يأتي في أفضل وقت مناسب، ويشكل فرصة لتوثيق عرى الشراكة العالمية في روح من التضامن. وسيكون من المقومات

الأساسية للنجاح، المشاركة بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

إن ترينيداد وتوباغو ملتزمة بالتحرك التكاملي الإقليمي للجماعة الكاريبية، وقد واصلت تقديم المساعدة الاقتصادية لشركائنا في تلك الجماعة ضمن ذلك الإطار من العمل المتعدد الأطراف، وغيره من الترتيبات الثنائية. وأحد تلك الترتيبات هو صندوق ترينيداد وتوباغو للتنمية النفطية، وهو مرفق لم يجر استحداثه إلا مؤخراً لتقديم مساعدة قيِّمة لبعض جيراننا من بلدان البحر الكاريبي في أعقاب الأعاصير الأخيرة. والترتيب الآخر هو برنامج الدعم التجاري للجماعة الكاريبية، وهو مرفق تسليف شامل قيمته ١٦,٥ مليون دولار، يستهدف تحسين القدرة التجارية لدول تلك الجماعة، بتقديم المساعدة لها وفقاً لتنوع اقتصاداتها بما يحسن قدرتها التجارية.

تقع بلدان البحر الكاريبي أيضا فريسة التجارة الشائنة بالمخدرات، التي يرتبط بها الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي محاولة لمواجهة هذه التحديات، أبرمنا مع جيراننا اتفاقا للتعاون الأمني البحري والفضاء الجوي للجماعة الكاريبية، بهدف حماية حدودنا من الأنشطة غير المشروعة. لكننا ندرك الدور الهام للأمم المتحدة، بصفتها المنتدى الأساسي المتعدد الأطراف، في تقديم المساعدة في مجالات بناء القدرات لزيادة مواردنا الذاتية. وبالنسبة إلى بلدان البحر الكاريبي، فإن الجانب الحاسم من نزع السلاح هو القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. لذا، تدعو ترينيداد وتوباغو إلى عمل عاجل للانتهاء من إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة.

وفي سياق جهودنا لمواجهة التحدي، نود أيضا أن ندعو مجددا إلى النظر في اعتبار الاتجار الدولي بالمخدرات إحدى الجرائم الخاضعة للسلطة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

إنه من الأهمية الكبرى في نظرنا أن تكون السنة نفسها التي نحيي فيها الذكرى السنوية العاشرة لإقرار نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، هي السنة التي نحيي فيها أيضا الذكرى السنوية الستين لإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد استطاعت المحكمة الجنائية الدولية استقطاب ١٠٠ دولة عضو، وإصدار مذكرات توقيف والبدء بمحاكمات أشخاص متهمين بارتكاب جرائم مثيرة للقلق العميق لدى المجتمع الدولي. ومرتكبو الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب يظهرون تنكُّرا وقحاً للحقوق الإنسانية لضحاياهم، فضلا عن تنكُّرهم لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ولا ينبغي لأي من هذه الجرائم أن تمر من دون عقاب.

لقد قامت الأمم المتحدة بدور حاسم في إعلاء شأن القانون الدولي وتطويره، مما أسهم في صون السلم والأمن الدوليين وفي العلاقات الودية بين الدول. وترينيداد وتوباغو، بصفتها دولة صغيرة، تعتبر التقيد بسيادة القانون الدولي واحترامها سداً في وجه الانتهاكات التي يمكن أن تضر بوحدتنا الإقليمية، واستقلالنا وتنميتنا الاقتصادية وبالعيش الكريم لمواطنينا. لكننا ندرك الحاجة إلى التعاون الدولي في تنفيذ الالتزامات القانونية بموجب الاتفاقيات المختلفة التي تؤمن المصالح المتبادلة للدول الأعضاء.

إن أحد المجالات التي يمكن للأمم المتحدة أن تفخر بها عن حق هو إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد عملت هذه الاتفاقية بشكل جيد منذ إقرارها ووضعها موضع التنفيذ، ووفرت مصداقية قانونية للأنشطة التي تقوم بها الدول في المناطق البحرية المختلفة. ووفاء من ترينيداد وتوباغو لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، فإنها في طور إنجاز العمل على تقديمها إلى لجنة حدود الجرف القاري بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩، لتوسيع السلطة القضائية لجرفها القاري إلى أبعد من ٢٠٠ ميل بحري عن الخطوط الأساسية التي

يقاس منها عرض المياه الإقليمية. إننا نفعل ذلك باحترام كامل لحق سيادة الدول الساحلية الأخرى في أن تقدم بيانات مماثلة للجنة.

إن منطقتنا موطن للسلطة الدولية لقاع البحار، الكائنة في جامايكا. وولاية هذه السلطة مستمدة من هذه الاتفاقية، وهي مكلفة بمسؤولية إدارة موارد المنطقة الدولية لقاع البحار، التي تشكل التراث المشترك للبشرية. وكما فعلنا في السنوات الماضية، ندعو جميع أعضاء السلطة إلى بذل كل جهد لحضور اجتماعاتها.

وختاما، تود ترينيداد وتوباغو أن تؤكد مجددا إيمانها والتزامها بالتعددية على الأصعدة الإقليمية، ونصف الكرة الأرضية والدولية. والحوار بين الدول يجب أن يكون دائما الخيار الأفضل لحل المشاكل العديدة التي نواجهها في أجواء دولية متزايدة التعقيد. واعترافاً من ترينيداد وتوباغو بهذه الأهمية، اتخذت القرار الجريء باستضافة مؤتمر قمة الأمريكتين واجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في عام ٢٠٠٩. والحوار في هاتين الهيئتين، وهما نماذج مصغرة للأمم المتحدة، يمكن أن يؤثر أيضا على مناقشات تلك المنظمة، وهي مؤسسة يجب أن نواصل تغييرها وحراستها وحمايتها، لكي نستطيع توريثها للأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غونزالو فرنانديز، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية أوروغواي الشرقية.

السيد فرنانديز (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إن أوروغواي، إذ هي إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة، ترى أن المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية تنعكس انعكاسا تاما في ميثاق هذه المنظمة.

لذلك السبب، نعتقد أنه من المهم في البداية أن نعيد التأكيد على صلاحية تلك المبادئ في السياق الدولي الراهن، وأن نشدد مجددا على موقف أوروغواي التقليدي من الاحترام الكامل للقانون الدولي، ودعم التعددية، والتسوية السلمية للنزاعات، والمساواة في السيادة بين الدول، ورفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي.

ويجدر التأكيد بأن هذه القائمة ليست مجرد قائمة بالنوايا الحسنة، ولكنها قائمة من المبادئ القانونية والقيم الأساسية. وورودها في ميثاق الأمم المتحدة يكسبها وضع القانون الدولي، الذي يجب على جميع الدول أن تلتزم بصلاحيته وإنفاذه.

علاوة على ذلك، إن هذه المبادئ أدوات توجيهية أساسية في عالم يضع أمامنا اليوم تحديات كبرى. ونحن، الأمم المجتمعة هنا، علينا واجب أخلاقي وقانوني بأن نجد حلولا مناسبة من شأنها أن تجعل السلام والتنمية قانوناً لتعايش شعوبنا.

كما نعلم جميعا، هناك أزمة مواد غذائية حادة تلم حاليا ببلدان عديدة جدا في جميع أرجاء العالم. وإذا ما أردنا إيجاد حل مستدام ودائم، علينا معالجة العوامل الهيكلية التي تؤثر في تلك الأزمة وتسببها. إن إصلاح التشويهات في نظام التجارة المتعدد الأطراف، وبخاصة المتعلقة بالتجارة الزراعية، عنصر حاسم حتما لكفالة إمداد غذائي كاف يلبي احتياجات سكان الكرة الأرضية كافة.

وتؤمن أورغواي بأنه، علاوة على معالجة تلك الأزمة الخطيرة باتخاذ إجراءات عاجلة، علينا إحراز تقدم تجاه حل طويل الأجل. ويعني ذلك أنه لا مفر من مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز نظام التجارة المتعدد الأطراف واستئناف المفاوضات بسرعة في إطار منظمة التجارة العالمية.

من الجوهري أن نقوم بذلك، وخاصة في مجال الزراعة، من أجل كفالة الأمن الغذائي للعالم وتفادي عودة ممارسات الحماية التي ما من شأنها إلا زيادة تفاقُم الأزمة.

إن أزمة الغذاء ليست الأزمة الوحيدة التي تستبد بنا، إذ أن هناك تحديا كبيرا آخر يواجه اقتصاد العالم ألا وهو من دون شك مسألة الطاقة. هنا، وكما هو الأمر بالنسبة للزراعة، تطلب أمريكا اللاتينية التعاون من جانب البلدان المتقدمة النمو التقني. وبالمثل، عندما يتعلق الأمر بتطوير إنتاج مصادر بديلة للطاقة، كالطاقة الحيوية أو الوقود الحيوي، تصبح الأبحاث والمساعدة التقنية ضرورة إذا ما أردنا أن نستفيد من الفرص التي يوفرها هذا الإنتاج من دون التأثير على الأمن الغذائي أو البيئة. وفي هذا الصدد، فإن للأمم المتحدة دورا شديد الأهمية وحفازا.

علاوة على ذلك، نحن لا نستطيع تجاهل الأزمة المالية الحالية في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية، التي تبرهن عن الترابط والتكافل العالميين فيما بين الدول. وبالرغم من أن البلدان النامية ليست بالطبع السبب في الأزمة، إلا أن آثارها تصيب وتعاقب اقتصادات البلدان الناشئة.

وفيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة، فإن أورغواي طرف في المعاهدات الدولية الكبرى في ذلك المجال. وبينما نشدد على أهمية التعاون الدولي، نشدد دائما أيضا على المسؤولية الفردية لكل دولة في الحماية الفعالة للبيئة على أراضيها وفي مياهها، وما برحنا نقدر المشاركة اليقظة للمجتمع المدني في ذلك الصدد.

ولذلك السبب، ولئن كنا نتلقى استثمارات مهمة تساهم في تنميتنا الصناعية، فإن بلدي يمارس رقابة صارمة على الممارسات البيئية للكيانات المعنية، وذلك بتطبيق المعايير المعترف بها دوليا واشتراط استخدام أحدث التقنيات المتوفرة، ويترافق ذلك مع سيطرة فعالة على التأثير البيئي لتلك المشاريع. وحكومة أوروغواي تؤكد بذلك التزامها الثابت بحماية البيئة وحقوق الإنسان كعنصر أساسي لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية.

وهناك مسألة مهمة أخرى مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة، ألا وهي الأهداف الإنمائية للألفية، والتي اتفقت عليها الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والتي تؤيدها أوروغواي بالكامل. وفي ذلك السياق، اتخذت أوروغواي خطوات ثابتة نحو تحقيق تلك الأهداف. وكل ما نحتاج إليه تسليط الضوء على إطلاق نظامنا الصحي الوطني الشامل مؤخرا، في جملة سياسات أخرى ذات مضمون اجتماعي مهم، وهو نظام يهدف إلى تحويل نموذج العناية الصحية بإعطاء الأولوية للعناية الصحية الأولية وللوقاية، من أجل ضمان حق أساسي لجميع المواطنين كجزء من سياسة الإدماج الاجتماعي التي تنفذها أوروغواي.

إن أوروغواي بسبب امتثالها الشديد للقانون الدولي، فهي ملتزمة أيضا بقوة بتعزيز السلام والأمن الدوليين، كما يدل على ذلك مركزها بوصفها أحد البلدان الـ ١٠ المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومن أكبر المساهمين بالأفراد من حيث عدد القوات. وتساهم بلدنا حاليا في ١٦ بعثة من بعثات حفظ سلام التابعة للأمم المتحدة المترامية في أفريقيا والأمريكتين وآسيا وأوروبا. ومنذ بدأنا بالمساهمة في بعثات حفظ السلام، اكتسبت أوروغواي خبرة في المسائل المتعلقة بإعادة البناء وحفظ السلام في المناطق التي دمرتها الصراعات، وتبذل جهودا عظيمة لإنهاء الأعمال القتالية ليتسنى لسائر المجتمعات والطوائف الاتفاق على السلام وتحقيق المصالحة الوطنية.

وكما علمتنا التجربة الدولية، فإن حفظ السلام، مع أنه ضرورة، فهو ليس كافيا لإعادة البلدان المتضررة إلى

الأحوال الطبيعية المؤسسية والحياة العادية السلمية. لذلك لا مندوحة عن المشاركة القوية للمجتمع الدولي في جهود حفظ السلام لكفالة بناء مجتمعات مستقرة وديمقراطية ومزدهرة بفعالية من خلال آليات مؤسسية رادعة لحل نزاعاتها. ولذلك السبب، فقد تقدمت أوروغواي بترشيحها إلى لجنة حفظ السلام في شباط/فبراير ٢٠٠٧. نأمل أن نكون قادرين على المساهمة في تحقيق تلك الأهداف النبيلة في ذلك المنتدى.

إن قضية السلام تتطلب، من الناحية المؤسسية، منظمة معززة وفعالة. ويقودنا ذلك إلى موضوع عملية إصلاح الأمم المتحدة. إن المفاوضات الجارية في ذلك الصدد لم تسر في الإطار المتوخى وبالسرعة المطلوبة. وعلى الرغم من أن الهيئتين المنشأتين حديثا، مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، موجودتان منذ عدة سنوات، إلا إنه لم يكن باستطاعتنا حتى الآن التحرك نحو إصلاح الأمم المتحدة – الضروري – ولم تُتخذ إلا بضع خطوات خجولة في عملية إصلاح الأمانة العامة والجمعية العامة.

تعيد أوروغواي تأكيد دعمها لعملية إصلاح مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. إلا أننا لن نؤيد إنشاء أعضاء جدد مع التمتع بحق النقض، انطلاقا من إيماننا بأن مسألة توسيع نطاق حق النقض يجب ألا تكون من ضمن الحزمة التي يتم الاتفاق عليها خلال المفاوضات الحكومية الدولية. وفضلا عن ذلك، واتساقا مع موقف بلدنا العريق منذ تأسيس الأمم المتحدة، فإنه لا يوافق على حق النقض وهو الامتياز الذي يتعارض مع إضفاء الطابع الديمقراطي بشكل كامل على منظمتنا.

أما في مجال الإصلاح، فنحن ننظر إلى المشروع الرائد للأمم المتحدة بطريقتين. نراه أولا كأداة يمكن من خلالها تطبيق إصلاح الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة؛ وثانيا، كممارسة تعاونية في مجالات الأولوية المعرفة من قبل حكومة أوروغواي في سياق استراتيجية تنمية وطنية ترتكز على نمو اقتصادي مستدام يتسم بالمساواة والعدالة الاجتماعية. إلا إننا نفهم بأنه على البرنامج أن يكيف نفسه مع أولويات واحتياجات وطنية محددة. ولذلك لا يمكن تطبيق نموذج بذاته على جميع البلدان الرائدة، وذلك نظرا للتباينات المتأصلة بينها.

أود أيضا أن أشير إلى موضوع ذات أهمية خاصة بالنسبة لأوروغواي – حالة ما يسمى بالبلدان ذات الدخل المتوسط.

وتجد تلك البلدان نفسها في مواجهة وضع يتسم بالتناقض. فعلى الرغم من وجود مؤشرات معينة على النمو الاقتصادي، لم تؤخذ الظروف السلبية التي تعوق النمو المستدام والمستمر في الأجلين المتوسط والطويل بعين الاعتبار، ولم يتسن منع التآكل الشديد لبعض التقدم المحرز. وبصفة خاصة فإن الهشاشة المعروفة لاقتصادات البلدان النامية في اقتصاد العالم الذي يتجه إلى العولمة تجعلها عرضة للتأثر بالأزمات الخارجية وما يصاحب ذلك من عواقب واضحة ومباشرة، مثل انتشار الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل، فضلا عن تزايد توجهات الهجرة، هذا من قبيل ذكر بعض الآثار التي تعرضت لها أوروغواي بشكل مباشر.

ختاما، فإن أوروغواي، إذ تعرب عن التزامها الثابت بمكافحة الإرهاب، لتؤكد من جديد رفضها لكل الأعمال الإرهابية، وتدين بشدة كل الهجمات على السكان المدنيين والبنية التحتية العامة، التي يؤثر تدميرها سلبا على السكان المدنيين. ولا بد من إدانة الإرهاب بصورة قاطعة وزيادة التعاون بين الدول بغية ضمان عدم إفلات مرتكبي الأعمال من العقاب.

لكن، يجب أن نلزم جانب الحرص. فالحرب على الإرهاب يجب أن تشن دائما على أساس سيادة القانون، وبالتالي، في إطار أقصى احترام لمعايير القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وينطبق نفس الأمر على الاتجار بالمخدرات. لقد واصل بلدنا بلا هوادة حربه على الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتستهدف جهودنا العرض والطلب على حد سواء. وبفضل تلك السياسة ونجاحنا في القضاء على الاتجار غير المشروع بتلك المواد، كان بلدنا في طليعة قارتنا من حيث سياساته لمنع تعاطي المخدرات وعلاج من تضرروا بها.

ويهدد الإرهاب والاتجار بالمخدرات بشدة الاستمتاع الكامل بحقوق الإنسان، التي تعد حمايتها من السياسات الاستراتيجية للحكومة الحالية. نريد أن يكون احترام حقوق الإنسان أكثر من مجرد كلام روتيني، ويجب أن يتجسد ذلك بشكل كامل في الحياة اليومية للمواطنين. وعلى ذلك الأساس، منح بلدنا أولوية لتعزيز التشريعات والأجهزة الوطنية المختصة، وسعى إلى نشر حقوق الإنسان الدولية وتعزيز المؤسسات التي تحمي وتضمن بشكل فعال تطبيق حقوق الإنسان الدولية ومنع انتهاكها.

وبإيجاز، إن حماية حقوق الإنسان هي أحد المحاور الرئيسية للسياسة الخارجية للجمهورية وهي دون شك أصل مؤسسي سياسي أساسي لأوروغواي.

وكما هو واضح، فإن الحماية الفعالة لحقوق الإنسان تحتاج إلى وجود هيئة قضائية قوية لضمان تطبيقها. وفي هذا السياق، كان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية مساهمة أساسية في التطور التدريجي للقانون الدولي وحدثا له أهمية قانونية وسياسية هائلة. وفي عام ٢٠٠٦، طبقت أوروغواي قانونا وطنيا يتعهد بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية. ومع كل الاحترام، نحث المجتمع الدولي بأسره على أن يحذو حذونا بغية الحيلولة دون ارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية دون خوف من العقاب.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أنه في ظل تهديد الصراعات للسلم والأمن الدوليين، ومع الأخذ في الاعتبار تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول نتيجة للعولمة، من المهم الآن أن أؤكد بشكل قاطع على أهمية الأمم المتحدة بوصفها الهيئة الرائدة والمحفل المتعدد الأطراف الأساسي لإيجاد الحلول الملائمة للتحديات العالمية الكبرى التي نواجهها اليوم.

وعليه، فإن السعي من أجل تعددية الأطراف ينطوي على البحث عن استجابات جماعية للصراعات والمشاكل الدولية، وفقا للقانون الدولي وفي إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تنظم التعايش السلمي بين الأمم. والحق، يجب أن نتمسك بالمثل العليا التي كانت مصدر الإلهام وراء إنشاء المنظمة. ذلك مشروع متحضر لا يمكننا التخلي عنه حيث أنه يمثل عملا لم يستكمل نددين بإتمامه لأنفسنا وللأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد كارل شوارتزنبرجر، وزير الخارجية في الجمهورية التشيكية.

السيد شوارتزنبرجر (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن ابدأ بتقديم التهنئة إليكم، سيدي، على انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة المهم. إنكم ستديرون مداولات هذه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة خلال فترة عصيبة تتزايد فيها التحديات لأمننا ورخائنا المشتركين. وأؤكد لكم دعمنا الكامل لجهودكم. وأشكر أيضا سلفكم السيد كريم.

إن بلدي مستعد تماما لمهمة عملاقة ليس لها سابقة في تاريخنا. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ستتولى الجمهورية

التشيكية مسؤولية رئاسة الاتحاد الأوروبي. وسنبذل قصارى جهدنا للتمسك بالتزامنا المشترك تجاه السلام والازدهار العالميين في إطار تلك المنظمة.

إن الاتحاد الأوروبي يقف في طليعة الجهود المبذولة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم ردود دولية فعالة إزاء التحديات العالمية. والجمهورية التشيكية ملتزمة بالاضطلاع بدورها وتعزيز إسهام الاتحاد الأوروبي من خلال البحث عن استجابات مشتركة. إن شعار الرئاسة التشيكية القادمة، ''أوروبا بلا حدود''، يعكس رغبتنا في تشجيع إزالة الحواجز ليس داخل الاتحاد الأوروبي فحسب ولكن أيضا بين الاتحاد وبلدان ثالثة. ونحن نرى أن هذا يتفق إلى حد كبير مع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون وتعزيز مبادئ تعددية الأطراف الفعالة.

لقد كانت الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ شرارة بدء لبعض الإصلاحات الجوهرية، لكن العملية بلغت مرحلة أصبح من الضروري عندها إعطائها زخما جديدا من أجل إحراز مزيد من التقدم. إن إصلاح مجلس الأمن جزء مهم من هذا التقدم. وسيعمل مجلس الأمن الأكثر تمثيلا وشفافية بشرعية وسلطة دوليتين أكبر. ومن هنا، ترحب الجمهورية التشيكية باتخاذ القرار مؤخرا لإطلاق المفاوضات الحكومية الدولية. إلا أن سلطة مجلس الأمن يقوضها عدم قدرته على معالجة بعض القضايا الدولية الخطيرة. وأناشد المجلس إعادة تأكيد سلطته في صون السلم والأمن الدوليين والاضطلاع بواجباته.

إن سلطة الأمم المتحدة على المحك، وكذلك مسؤولياتنا السياسية والأخلاقية. وبالتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، ألزمت كل بلداننا أنفسها بالعيش في سلام ووئام وباحترام مبادئ الحل السلمي للتراعات والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها إلا دفاعا عن النفس. واليوم، إذ يتعرض الأمن للتحدي في أنحاء كثيرة من العالم، أصبحت تلك المبادئ الأساسية، ونظام القانون الدولي عموما، بحاجة إلى إعلاء شأنها أكثر من أي وقت مضى.

مع ذلك، شهدنا في الآونة الأخيرة استفزازات منهجية وشهدنا، أخيرا، عدوانا عسكريا يشنه بلد قوي، عضو دائم في مجلس الأمن، على جارة صغيرة بهدف اقتطاع أجزاء من تلك الجارة. ذلك العمل قُصد به خلق كيانين صغيرين يعتمدان على الغير اعتمادا كليا في هياكلهما الإدارية والاقتصادية والعسكرية. والمعروف أن الدول الاستعمارية هي التي كانت تتصرف بهذه الطريقة، وأود أن أشدد على أن المصالح المزعومة، أيا كانت درجة تميّزها، لا يمكن أن تبرر انتهاك حرمة أسمى مبادئنا المشتركة المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. لذلك أؤيد تأييدا تاما العبارات التي تلفظ بها سيرغي لافروف في وقت سابق هنا اليوم:

> ''لا يمكننا أن نتسامح مع أي محاولات لحل حالات الصراع بخرق الاتفاقات الدولية أو بالاستخدام غير القانوني للقوة. فإذا سمحنا لذلك بأن يحدث حتى مرة واحدة، فإننا نكون قد جازفنا بإطلاق العنان له في المستقبل''. (A/63/PV.14)

ولكن كيف يمكن للمرء أن يفكر في إعادة تصميم هياكل الأمن الأوروبية – الأطلسية من دون تجديد الثقة التي تبددت أثناء الأشهر القليلة الماضية.

بعد أن بعثت الجمهورية التشيكية معونة إنسانية كبيرة، بادرت بالدعوة إلى مؤتمر دعم دولي لجورجيا، يعقد في الشهر القادم في بروكسل. وإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يساعد في التخفيف من معاناة عشرات الآلاف من الناس الذين تشردوا بسبب الصراع، فضلا عن مساعدة البلد في جهود إعمار ما بعد الصراع. وإننا نصر على عودة جميع الأشخاص المشردين في الداخل إلى ديارهم. والمهمة الآنية

هي كفالة انسحاب كل القوات العسكرية إلى مواقع ما قبل الحرب. وتقوم حاجة ماسة إلى انتشار بعثة دولية غير متحيزة في جورجيا لمراقبة الانسحاب العسكري والتقيد بوقف إطلاق النار. ولكن اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أن الحل السلمي والدائم للصراع يجب أن يستند إلى الاحترام التام لمبدأ تمتع جورجيا باستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

يلزمنا تصعيد جهودنا في مكافحة الإرهاب الدولي. إن الخسائر يمكن أن تكون فادحة. ومع الإعراب عن تعازينا العميقة لشعبي الهند وباكستان، ندين بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة في نيودلهي وإسلام آباد. ويجب ألا نسمح لعزيمتنا بأن تهتز، بل يجب علينا أن نواجه تلك البلية متحدين وأقوياء وأكثر تصميما. ولقد تأثرت كثيرا بعبارات التعزية التي أعرب عنها نظيري الباكستاني. ومما يدغدغ المشاعر حقا سماع ذلك من شخص تعرض بلده لكل هذه المعاناة الهائلة على يد الإرهاب.

تعزيز وصون الأمن الدولي يتطلب إجراءات متسقة. ولئن كانت هناك حاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام، فإن منظمات أخرى يمكنها أن تكمل بفعالية عمل الأمم المتحدة في المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية.

لقد شعرنا جميعا بالآلام المصاحبة لإشاعة الاستقرار في بلد مزقته الحرب مثل أفغانستان. ورغم الافتقار المستمر إلى الأمن، ما زال المجتمع الدولي يواصل دعمه للتنمية الأفغانية حتى في المناطق النائية. وإن بلدي، بإيفاده وترؤسه أحد أفرقة إعمار المحافظات في محافظة لوغار، يكون قد قبل بالتزام طويل الأمد بالمساهمة في أمن وتنمية أفغانستان. واسمحوا لي أن أعرب عن دعمنا التام للممثل الخاص للأمين العام لشؤون أفغانستان، السفير كاي إيدي، وأن أدعو الأمم المتحدة إلى الأخذ بنهج أكثر نشاطا وإلى تحسين مشاركتها في أفغانستان ومساعدتها لها. إن الأفغان يحتاجون إلى مؤازرتنا في ترجمة عبارات الرئيس كرزاي ”يجب علينا أن نفعل كل ما يتطلبه الانتصار في معركة التنمية الاقتصادية في أفغانستان“ (A/63/PV.7)، إلى واقع حي. وإن بذل جهود متضافرة من قبل حكومة أفغانستان والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأساسية الأخرى، مثل باكستان، شرط أساسي مسبق لتحقيق ذلك الهدف.

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو يجب أن يستمر لمنفعة منطقة البلقان بأسرها. وبالتطلع إلى المستقبل، اسمحوا لي أن أطمئن أعضاء الجمعية على أنه يوجد مكان لكل من صربيا وكوسوفو الديمقراطيتين المزدهرتين بين أسرة الأمم الأوروبية، وعلى أن الجمهورية التشيكية مستعدة لمد يد المساعدة لهما. ونحن في الجمهورية التشيكية كانت لنا دائما علاقات قديمة العهد ووثيقة وودية تقليديا مع صربيا، وإننا حريصون على المضي في تطويرها أكثر.

إن إلقاء القبض مؤخرا على رادوفان كراديتش ونقله إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كان علامة واعدة على تعاون الحكومة الصربية الجديدة مع المجتمع الدولي. وإنني أهيب بمجلس الأمن أن يعطي وقتا كافيا للمحكمة الجنائية لإكمال عملها.

الجمهورية التشيكية تعتبر العدالة الجنائية الدولية إحدى الركائز التي تسند القيم الأساسية للأمم المتحدة. وإن المحكمتين الجنائيتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، فضلا عن قرار مجلس الأمن في عام ٢٠٠٥ بإحالة الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، يجب أن تحظى بالدعم لإنهاء الإفلات من العقاب عن أشد الجرائم جسامة. واسمحوا لي أن أذكّر بالتزام الأمين العام في افتتاح هذه

المناقشة العامة: ”لدينا الوسائل لمكافحة الإفلات من العقاب وعلينا بالتالي أن نقوم بذلك العمل“. (A/63/PV.5، ص ٤)

يلزمنا أن نتخذ خطوات جريئة في ميدان أسلحة الدمار الشامل ومنع الانتشار. ويجب علينا أن نخفض مخاطر إساءة استعمالها أو وقوعها في أيدي الإرهابيين. والمهمة الآنية هي كفالة الخروج بنتيجة ناجحة من عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

في ذلك السياق أود أن أعرب عن انشغال بالنا حول البرنامجين النوويين لإيران وكوريا الشمالية. إننا نسلم تماما بالحق غير القابل للتصرف لكل بلد في استغلال الطاقة النووية للأغراض السلمية، لكننا يجب أن نتصرف عندما يمكن تحويل تلك الطاقة إلى الأغراض العسكرية خرقا للالتزامات الدولية.

بلدي كان بين البلدان التي نادت بقوة بوضع معيار كوني جديد لدرء المخاطر الناجمة عن استعمال الذخائر العنقودية. والجمهورية التشيكية ستكون بين أوائل البلدان الموقعة على الاتفاقية الجديدة الخاصة بالذخائر العنقودية في كانون الأول/ديسمبر القادم. وإنني لعلى يقين بأنه كلما ارتفع عدد البلدان التي تنضم إلى الاتفاقية، ازداد أثر الاتفاقية عمقا وإيجابية على حياة أعداد لا تحصى من الأفراد والمجتمعات المحلية.

الأمن يسير جنبا إلى جنب مع التنمية وحقوق الإنسان. وفي هذه السنة الستين من عمر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما زال أمامنا طريق طويل يتعين قطعه من مجرد تعهد الحكومات بالتزامات رسمية إلى الإنجاز الفعلي للاحترام الكوني المتشاطر لحقوق وحريات كل إنسان.

في السنوات الأخيرة مرت مؤسسات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإصلاحات طال انتظارها. إلا أن أهدافنا لم تتحقق إلا جزئيا. واسمحوا لي أن أعرب عن شديد أسفي من أن مجلس حقوق الإنسان قد عجز عن النظر في الوقت اللازم وبطريقة ملائمة في عدة حالات خطيرة لحقوق الإنسان. ولئن كان مجلس حقوق الإنسان يبذل جهدا حميدا في آلية الاستعراض الدوري العالمي، فإن الاختلال السياسي لجدول أعماله والمحاولات المبذولة لإضعاف دور الإجراءات الخاصة والمنظمات غير الحكومية يقلل أكثر من شأن النتائج المتوقعة من الإصلاح. وعلاوة على ذلك يتعين التنديد بالمواقف التي تنم عن ازدراء بنداءات المجتمع الدولي، مثلما فعل نظام ميانمار.

الجمهورية التشيكية تؤيد مبدأ المسؤولية عن الحماية الذي صاغه اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية حماية الناس في كل أنحاء العالم في الحالات التي تكون فيها حكوماتهم عاجزة عن توفيرها أو غير راغبة في توفيرها لهم. وفي السنوات القليلة الماضية وحدها شهدنا أمثلة مأساوية جدا على حالات يائسة تتطلب اهتمامنا. لذلك أرحب بجهود الأمين العام لتسليط الأضواء على تلك المسألة. ويمكن تقديم مساهمة قيمة أيضا من خلال المبادرات غير الحكومية التي يتخذ زمامها زعماء مثل فكلاف هافل وكييل مغني بوندفيك وإيلي فيسل. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع تشرفت باستضافة حدث في نيويورك استهدف عرض أفكارهم وتوصياتهم حول حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية المأساوية في كوريا الشمالية.

وهذا الأسبوع شاركت في اجتماعات رفيعة المستوى معنية باحتياجات تنمية أفريقيا وبالأهداف الإنمائية للألفية. وقد سبق أن شهدنا نجاحات مبكرة وانتكاسات، وإننا ندرك أن بعض الأهداف أصعب على التحقيق من غيرها. غير أننا الآن، في منتصف المدة حتى التاريخ المستهدف، ندرك تماما حجم العمل الهائل الذي يتعين إنجازه

في السنوات السبع المتبقية. وإن التزامنا بالتنمية، وبخاصة تجاه أفريقيا، يجب ألا يفتر.

في نهاية هذا العام سيتيح مؤتمر المتابعة الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية فرصة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢. وإن اختتام المحادثات الجارية حول جدول أعمال الدوحة للتنمية في إطار منظمة التجارة العالمية ينبغي أن يسفر أيضا عن فوائد ملموسة للبلدان النامية من تحرير التجارة المتزايد. ولتيسير ذلك أبدى الاتحاد الأوروبي فعلا المرونة الضرورية. وينبغي للجهات الفاعلة الأخرى أن تحذو حذو الاتحاد إذا أريد للمحادثات أن تعود إلى مسارها وأن تختتم عما قريب. وفي ذلك السياق اسمحوا لي أن أذكّر مرة أخرى بشعار الرئاسة التشيكية، ”أوروبا بلا حواجز“.

اسمحوا لي أن أطمئن الجمعية على أن الجمهورية التشيكية تؤيد تأييدا تاما التزامات الاتحاد الأوروبي بتكثيف المساعدة الإنمائية التي يقدمها الاتحاد. وإن الرئاسة التشيكية للاتحاد ستكون حافزا آخر لنا على زيادة مساعدتنا الإنمائية.

أسعار الأغذية والسلع الأساسية التي ارتفعت بشكل مذهل، فضلا عن الوطأة السلبية لتغير المناخ، تعيق التنمية الدولية. والمسائل تلك كلها تتطلب إرادة سياسية قوية. ويشكل الإطار القانوني الجديد لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة فيما بعد ٢٠١٢ إحدى أهم المسائل. وتقدر الجمهورية التشيكية تماما الحاجة إلى تحقيق تقدم كبير صوب اعتماد اتفاق جديد لما بعد كيوتو. وإن الرئاسة التشيكية للاتحاد الأوروبي ستضطلع بدور نشط في تلك العملية، التي ستتوج في العام القادم في كوبنهاغن، التي ينبغي اعتماد اتفاق جديد فيها.

لقد تطرقت إلى عدد قليل فحسب من النقاط التي تتطلب منا اتخاذ إجراءات محددة. وإن الوقت في كثير من المجالات يكاد ينفد. وأود أن أشجع كل أعضاء هذه المنظمة الكونية على التعاون في جهودنا الجماعية لجعل هذا العالم أكثر أمنا ورخاء. وإن الجمهورية التشيكية ملتزمة بالاضطلاع بدورها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رئيس يتيم، وزير خارجية ماليزيا.

السيد يتيم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): الوفد الماليزي يهنئكم، السيد الرئيس، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

نعيش في حالة تعاني من أزمة لم يسبق لها مثيل. فأسعار الوقود والأغذية المرتفعة بشكل مذهل سببت لنا الجزع والشدة على نطاق واسع. ولزيادة الطين بلة تواصل الأزمة المالية الحالية وأزمة المناخ تمزيق نسيج المجتمع في الدول الأعضاء. ووصف الحالة بأنها مجرد أزمة اقتصادية وصف قاصر لا يتناسب مع شدتها. والواقع أن التعقيد والترابط بين مسائل الأغذية والوقود والطاقة من ناحية والتمويل وتغير المناخ من ناحية أخرى يجعل مهمة معالجة تلك الأزمات المتلاقية مهمة تقض المضجع.

وهنا، في الأمم المتحدة، يتعين تناول تلك الأزمات بالدراسة وحلها. وإذا فشلنا في معالجة تلك النكبات فإن دورنا ومسؤوليتنا في هذه الهيئة ستثار الشكوك حولهما.

لقد أطلق البعض على الحالة الراهنة، وتحديدا على أزمة الغذاء، تسمية ”إعصار السونامي الصامت“. أستميحكم العذر إذ أختلف على التسمية. فالأزمة لم تكن صامتة قط، وليست صامتة الآن. وأصواتها المدوية كانت مسموعة منذ بعض الوقت، خاصة في أفريقيا. ففي عام ١٩٧٤ تجمع المجتمع الدولي في روما لمعالجة أزمة الغذاء العالمية، وفي عام ١٩٩٦، مرة أخرى في روما، كرسنا أنفسنا، في مؤتمر قمة الأغذية العالمي، للقضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع.

واعتمدنا سبعة التزامات لبلوغ تلك الغاية. والتقديرات في عام ١٩٧٤ كانت تشير إلى أنه، إن لم تتخذ إجراءات كافية، فربما يشهد العالم في العام ٢٠١٠ ما قد يصل إلى ٦٨٠ مليون جائع. وآخر الأرقام تبين أن ٨٥٠ مليون إنسان في الوقت الحاضر يواجهون الجوع يوميا. ومن الواضح أننا فشلنا و لم نتعظ بالإنذارات التي أطلقت قبل ٣٤ سنة. هل يمكننا أن نسأل ماذا حصل لتلك القرارات التي اتخذناها؟

تحرير الأسواق غير تغييرا أساسيا هيكل السوق بالنسبة إلى مصادر الغذاء والطاقة. وتلك التغييرات سمحت بقدر أكبر من المضاربة الدولية. والدليل الواضح على تأثير المضاربة على أسعار الغذاء يمكن إيجاده في الارتفاع المذهل للأسعار. فقد تم تسجيل ارتفاع يقرب من ٤٠ في المائة في بحر ستة أشهر في بعض الحالات. ونظرا للتقلبات في أسعار الأغذية، فإن ماليزيا تدعم الجهود المبذولة للنهوض بالزراعة والإنتاج الغذائي.

يفترض عموما أن يعود الارتفاع في أسعار الأغذية بالفائدة بصورة تلقائية على جميع المزارعين بالتساوي. لكن الحالة ليست كذلك. فبالنظر إلى طبيعة تجارة الغذاء العالمية من حيث التركز والتكامل الأفقي، يسيطر عدد كبير من شركات الصناعة الزراعية على كل جوانب الزراعة والتوزيع. وهكذا نشهد المزارعين من أصحاب المزارع الصغيرة يجري تهميشهم واستبعادهم. فهم عاجزون عن الانتفاع بالأسعار المرتفعة. ومن المتناقضات في الوقت ذاته أن الكثيرين منهم يضطرون إلى شراء البنود الغذائية المتوفرة في الأسواق بأسعار عالية جدا.

وأزمة الطاقة تتشاطر بعضا من الأسباب ذاتها التي تكتنف الحالة الغذائية. وقلة الاستثمار أحد تلك الأسباب. فالتوقعات بوجود عرض وافر تبددت بسبب المضاربة وزيادة الطلب. إن أسباب أزمات الوقود والغذاء وتغير المناخ تكمن بوضوح في خيبة الآمال والنكث بوعود التنمية المستدامة. وفي ريو قبل ما يقرب من عقد ونصف العقد اتفقت الأسرة الإنسانية على أننا سنتخذ إجراءات متسقة لمواجهة تحدي التنمية المستدامة استنادا إلى جملة مبادئ منها مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

ومع ذلك فنحن نواجه أزمة قد تسفر عن عواقب وخيمة. ويبدو أننا لم نتعلم من دروس التاريخ أو لم نقلع عن عادة إصدار القرار بعد القرار دون السعي والمتابعة المطلوبين. وهذا في الواقع هو السبب الجذري لركودنا في كثير من المجالات التي تضطلع فيها المنظمة بمسؤوليات.

ولذلك فإن السؤال هو ما الذي يجب القيام به؟ واسمحوا لي أن أطرح هنا ستة اقتراحات.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي، خاصة العالم المتقدم النمو، أن يبدي قدرا أكبر من الالتزام السياسي. وينبغي أن يكون تركيز بلدان العالم المتقدم النمو على الوفاء بالتزاماتها لفترة الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٢، والتي هي من خلال ذلك تضع معيارا للعالم بأسره، وبدلا من التركيز على محاولة إلقاء عبء العمل على العالم النامي.

ثانيا، يجب علينا أن نجد التوليفة السليمة في تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة للركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وهي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

ثالثا، يجب إيجاد المزيج الأمثل بين الإجراءات الحكومية وإجراءات القطاع الخاص. فمن الواضح أن على قوى السوق والقطاع الخاص دورا في التغلب على هذه الأزمات المتداخلة. ولكن دور الحكومة هو دور حاسم من حيث تحقيق التكامل بين السياسات وكذلك تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة للركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

رابعا، المزيد من التطوير للبنية التحتية ومن نقل التكنولوجيا هما عنصران حاسمان في التغلب على الأزمات الحالية.

خامسا، يجب علينا أن نحل المسائل العالقة منذ زمن طويل والتي تكمن في صميم الجغرافيا السياسية لعالمنا اليوم. فيتعين على وجه الخصوص أن نحل المشاكل القائمة في أكثر مناطق العالم انعداما للاستقرار – والتي هي بالمصادفة من بين أكبر المناطق المنتجة للنفط ومن أكبر قنوات توزيعه في العالم. يجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدفعة كبيرة إلى الأمام في تلبية الحاجة إلى السلام والأمن. والطاقة والغذاء هما من الاحتياجات الحقيقية للبشرية. لذلك يجب أن تضفي الأمم المتحدة على هذه المسألة مجموعة متلاحمة من حقوق الإنسان حتى يصبح النفط والغذاء من الحقوق الأساسية للبشرية.

وسادسا، لا بد من إيجاد حلول طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار في أسعار السلع. فيجب على وجه الخصوص تنظيم سوق المعاملات الآجلة وضبطها على النحو الواجب وحتى تصبح قوة لاستقرار الأسعار وليس لتقلباتها. ويجب أن يقترن ذلك باستمرار البحث والتطوير المتعلقين بالطاقة البديلة، سواء كانت الطاقة الشمسية أو النووية أو الوقود المشتق.

إن ماليزيا تسلم ببعض الحقائق المؤكدة. فقد قمنا في مواجهة الاحتجاجات الشديدة باتخاذ تدابير لخفض مستوى مخصصات دعم الوقود، والتي كان من الممكن أن تفوق طاقتنا على المدى الطويل. واتخذنا أيضا تدابير لخفض الإنفاق الحكومي والتشجيع على المزيد من الترشيد في استخدام الطاقة. وفي تموز/يوليه الماضي في كوالا لمبور، قام قادة البلدان النامية الثمانية، التي تترأسها ماليزيا الآن، بالاتفاق على بذل جهود جادة لزيادة التعاون في الإنتاج الزراعي وتحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي. وإننا نحث بلدان العالم المتقدم النمو على اضطلاعها بدور أكبر وبالدور السليم في معالجة تلك الأزمات المتداخلة، وذلك بالنظر إلى ما لديها من ثروات وقدرات أكبر.

إن الأزمة المالية الحالية التي تعاني منها الولايات المتحدة تهدد بأن تشمل العالم بأسره، رغم أن الغالبية العظمى منا لم تتمتع بالفوائد عندما كانت الأمور على ما يرام. وبشكل ما، فقد الشعار المالي للولايات المتحدة هيبته. وبالعودة بأذهاننا إلى الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧، لا يسعنا إلا أن نقارن بين المشهدين. فقد كانت متاعب الشركات الآسيوية آنذاك من صنع قوى خارجية، بينما الاضطرابات الحالية لشركات المال في الولايات المتحدة هي من صنع أيديها بالكامل. ويجب طرح هذا السؤال: لماذا تم اعتبار الإجراءات التي اتخذتها حكومات آسيا – وخاصة حكومة ماليزيا – من أجل إنقاذ شركاتنا قبل عقد من الزمان إجراءات خاطئة، بينما تُعتبر عملية الإنقاذ الحالية للشركات المالية في الولايات المتحدة عملية سليمة؟ لكي نضمن عدم تكرار مثل هذه الأزمة دعونا اليوم نعقد العزم على وقف تجاوزات مَن يُسمون نابغة المعاملات المالية ومَن أدى نبوغهم الزائف إلى معاناة شديدة. وتؤيد ماليزيا الرأي القائل بأنه ينبغي عدم قيام قباطنة الشركات باستنزاف مؤسساتهم عبر حصولهم على رواتب طائلة بشكل خيالي.

لا تزال التهديدات الجديدة للسلام والأمن تشكل تحديات إضافية للمجتمع الدولي. فالإرهاب والجريمة العابرة للحدود والقرصنة ليست سوى بعض التحديات التي تواجهنا. ولقد أثقلت آفة الإرهاب والقرصنة في المياه الدولية بالفعل كاهل الكثير من الدول. وأصبحت ماليزيا واليابان وحتى روسيا من ضحايا أعمال القرصنة التي تتم على بُعد آلاف الأميال من شواطئها.

وقبل أيام فقط، في آب/أغسطس ٢٠٠٨، اختطف القراصنة سفينتين ماليزيتين في خليج عدن. وهناك الآن ٦٥ ماليزيا و ١٥ فلبينيا محتجزين كرهائن على متن هاتين السفينتين في الصومال. ولتأمين الإفراج عن هؤلاء الرهائن وضمان سلامة الملاحة لسفننا في تلك المنطقة، اتخذت ماليزيا خطوات وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨١٦ (٢٠٠٨) والقانون الدولي. ووفد بلادي مستعد للعمل الوثيق مع دول أخرى تشاركها نفس هذا المأزق. ونحن نحث مجلس الأمن على التصدي الفوري لهذه المشكلة وبصورة فعالة. كما يطالب وفد بلادي كل الدول، خاصة الدول الساحلية في تلك المنطقة، بتوفير الوسائل الضرورية لضمان أمن الملاحة في مياهها.

إن الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون هي الركائز الهامة الثلاث لحياتنا السياسية. وتلك الركائز، المكرسة في الدستور الماليزي، قد أكسبتنا الحرية والكرامة والوئام والسلام والأمن. وسوف تحمي ماليزيا وتعزز تلك الركائز المقدسة بأي ثمن من أجل ضمان قدرة جميع أفراد مجتمعنا المتعدد الديانات والمتعدد الأعراق على مواصلة العيش مع بعضهم البعض في سلام ووئام ووحدة، وفي ظل احترام هذا التنوع. ونحن نؤمن بأن العلاقات الطيبة والمنسجمة بين مختلف المجموعات الدينية والعرقية هي من أهم مصادر قوتنا. ونحن نحترم سيادة القانون، فلا يوجد أحد فوق القانون.

إن ماليزيا تشعر بالقلق إزاء المحاولات التي قامت بها مؤخرا بعض الدول الأعضاء القوية للتشكيك في القوانين الوطنية لبلدان والتشكيك في إدارتها للعدالة بموجب تلك القوانين. ولا بد من إعادة التأكيد على أنه لا يحق لنا التدخل – بأي شكل أو مظهر، أو تحت أية ذريعة أو ظروف – في تسيير الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وإذا اخترنا أن نفعل ذلك، فيمكننا أن نشككك في مدى قانونية عمليات الاحتجاز القائمة في غوانتانامو دون محاكمات، ولكننا لم نفعل ذلك، فنحن لا نشكك في السلوك المجتمعي في ولايات قضائية أخرى. وفي حين أن ارتكاب الفاحشة والزواج بين أبناء نفس الجنس مقبولان في كاليفورنيا، هذا لا يعني أن يتم التعدي أو التهكم على اللواط – الذي هو جريمة في كثير من بلدان آسيا.

دعونا نذكِّر أنفسنا بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك بالأحكام ذات الصلة من إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والتي ينبغي الدفاع عنها والتمسك بها.

لا تزال الديمقراطية في ماليزيا مفعمة بالحيوية ولا تزال ديمقراطية تقدمية للغاية. وتظل الحقوق الأساسية مضمونة لكل مواطن ماليزي، كما تظل سيادة القانون عبر البرلمان أمرا أساسيا لوجودنا كدولة مستقلة وذات سيادة.

إن العالم بأسره يلتقي هنا في الجمعية العامة بروح حقيقية من العزيمة المشتركة وبروح حقيقية من الشراكة. وفي ذلك افتراض مسبق بإنشاء نظام دولي وإصلاح الأمم المتحدة حتى لا يعبِّران عن حقائق الحاضر والمستقبل فحسب بل وعن عزمنا أيضا على تنفيذ كل قرار اتخذناه هنا في الجمعية.

وإنه في الواقع أمر أساسي في هذه المرحلة أن نجيب على هذا السؤال: إلى أي مدى حققنا وأنجزنا القرارات العديدة التي اعتمدناها على مدى عقود؟ وفي الواقع، ما الذي يحدث للخطب تلو الخطب التي أدلى بها الزعماء؟ وحتى لا يلوموننا على إننا مجرد هيئة تصدر القرارات، دعونا نبدأ العمل بشكل متضافر من أجل تحقيق المكاسب التي كان ينبغي لنا جميعا أن نحققها لصالح البشرية ذاتها التي كُلِّفنا بحمايتها. دعونا نخطط للعمل ثم ننفذ خطتنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باك كيل يون، نائب وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد باك كيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية، وقدم الوفد النص بالانكليزية): في البداية، وباسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اسمحوا لي أن أهنئكم سيدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. كما أود أن أعرب عن ثقتنا بأن الدورة الحالية، في ظل قيادتكم المقتدرة، ستكون دورة ناجحة.

إن البشرية تتطلع منذ قرون إلى العيش في عالم سلمي ومزدهر، عالم خال من الحروب والهيمنة. وقد مرّ ما يقرب من ١٠ سنوات على اعتماد الجمعية العامة لإعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، الذي يعبر عن تلك الرغبة المشتركة. ومع ذلك، لا تزال هناك حلقة مفرغة من العدوان والتدخل والصراع والإرهاب مستمرة في العلاقات الدولية، وبالتالي لا يزال السلم والأمن العالميان يواجهان تحديات خطيرة وجديدة.

إن التحالفات العسكرية التي كانت قائمة طوال عصر الحرب الباردة يجري حاليا تكثيفها بشكل أكبر، وهناك سباقات تسلح تجري حاليا بأشكال جديدة في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا ومناطق أخرى. ومحاولات تبرير الانتهاكات لسيادة بلدان نامية تحت ذريعة حقوق الإنسان وعدم الانتشار والحرب على الإرهاب باتت تتم بشكل أكثر سفوراً من أي وقت مضى. والتفاوت في الثروة والاختلالات في مستوى التنمية بين الشمال والجنوب قد ازدادت حدة، وهو ما يلقي بظلال قاتمة على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية. وأزمات الطاقة والغذاء والأزمة المالية التي استمرت في الاستفحال في الأيام الأخيرة تؤثر بشكل خطير على الاقتصادات الضعيفة أصلاً للبلدان النامية.

إن واقع اليوم يستلزم من جميع الدول الأعضاء أن تضافر جهودها لبناء مجتمع عادل وسلمي ومزدهر باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية، وكما تعهدت هي بذلك في إعلان الألفية.

إن بناء عالم جديد وحر وسلمي يخلو من الهيمنة أو القهر أو العدوان أو الحرب هو طموح مشترك لشعوب العالم ويمثل تحقيقه الآن مسؤولية مشتركة على عاتق البشرية. وينبغي توجيه الجهود الجارية لإصلاح الأمم المتحدة وتعزيز دورها نحو تحقيق هذه الغاية. ومن الضروري أيضا وقف المحاولات الفردية التي تقوم بها بعض البلدان لمعالجة القضايا الدولية الحرجة ذات الصلة بالسلم والأمن الدوليين من أجل هدف وحيد وهو خدمة مصالحها الذاتية. ولهذا يجب تعزيز سلطة الجمعية العامة بشكل حاسم، وهي التي تمارس فيها جميع الدول الأعضاء حقوقها المتساوية.

وينبغي رفض العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة والأفعال المرتكبة تحت غطاء حماية حقوق الإنسان رفضا تاما. إن أسوأ منتهك للسلام وحقوق الإنسان في العالم اليوم هو الولايات المتحدة نفسها، وكما يتضح ذلك من غزوها المسلح لبلدان ذات سيادة وإقبالها دون تردد على ذبح المدنيين الأبرياء.

إن حقوق الإنسان حقوق مستقلة وذات سيادة. ونحن نحث الدول الأعضاء على أن تبقى متيقظة إزاء الصخب المتواصل من الولايات المتحدة ودول غربية أخرى بشأن موضوع حماية حقوق الإنسان وأن لا تقبل التسييس أو الانتقائية والمعايير المزدوجة في مجال حقوق الإنسان.

إن السبب الرئيسي لعدم حل مسألة العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان لأكثر من نصف

قرن يكمن في إخفاق اليابان في الاستغفار عن ماضيها، الذي هو ملطخ بجرائم واسعة النطاق. فاليابان هي الدولة الوحيدة الضالعة في جرائم الحرب التي تقوم بتجميل تاريخ عدوانها ومذابحها التي راح ضحيتها ملايين الأبرياء في كوريا وبلدان آسيوية أخرى وهي اليوم تحاول انتزاع جزيرة توك المقدسة من كوريا. لا ينبغي أبدا السماح لبلد مثل هذا بأن يصبح عضوا دائما في مجلس الأمن.

لا أحد يتطلع إلى السلام أكثر من الشعب الكوري الذي عانى تحت الاحتلال العسكري الياباني حوالي نصف قرن والذي يعيش في مواجهة مع الولايات المتحدة منذ أكثر من ٦٠ عاما. وحتى الآن يتم القيام في شبه الجزيرة الكورية وحولها بسلسلة من المناورات العسكرية المتهورة وما يزعزع استقرار المنطقة، بما في ذلك من خلال تعزيز التحالفات العسكرية الاستراتيجية وإرسال شحنات ضخمة من المعدات الحربية المتطورة والتدريبات العسكرية السنوية الواسعة النطاق.

إن التدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا المسماة ”وصي حرية أولجي“ في آب/أغسطس الماضي، والتي أُجريت تحت ذريعة ما أسموه ”الإعداد لحالة طوارئ في شبه الجزيرة الكورية“، لم تكن سوى تدريبات على الحرب، وهي في جميع نواياها ومقاصدها تدريبات على توجيه ضربة نووية وقائية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن النُهُج المزدوجة، مثل الحديث عن الحوار واللجوء إلى التدريبات الحربية التي تستهدف شريك الحوار من وراء الكواليس، هي مؤشر واضح على سياسة عدائية متواصلة للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعلى سياسة المواجهة التي يتبعها النظام الحالي لجمهورية كوريا.

وإزاء هذه التهديدات العسكرية وخطر الحرب، تعزز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قدراتها للدفاع عن النفس بكل وسيلة ممكنة من أجل حماية سيادتها الوطنية وسلامها الوطني. إن هذا الاختيار وهذا الحق لنا هما أمران عادلان ومشروعان ولا يمكن أن يخضعا للنقد واللوم من الآخرين. فإذا لم يكن هناك رادع قوي للحرب وتؤمنه سياسة سونغون للواء المبجل كيم جونغ إيل لعانت شبه الجزيرة الكورية بالفعل من الكوارث مرات عديدة، وهو ما كان سيؤدي بالطبع إلى التقويض الكامل للسلم والاستقرار الإقليميين برمتهما.

إن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية هو ما يصبو إليه طيلة العمر الرئيس كيم إيل سونغ، القائد العظيم لشعبنا، ولا تزال حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة على موقفها المتمثل في حل القضية النووية سلميا ومن خلال الحوار والمفاوضات. إن اعتماد الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب بشأن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية في عام ١٩٩٢ واعتماد الإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ١٩٩٤ هما دليل على الإرادة السياسية الحازمة من حكومتنا لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

وقد تم بفضل مساعينا المخلصة عقد عدة جولات من المحادثات السداسية حتى الآن، مما أتاح اعتماد البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وما تلاه من اتفاقات على الإجراءات المرحلية الرامية إلى حل القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية وتنفيذها.

ولقد أوفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزاماتها تجاه اتفاقات المحادثات السداسية بحسن نية. فقد تم إبطال المنشآت النووية في المرحلة النهائية، وتم تقديم إعلان

نووي، وتم حتى التنفيذ المسبق للتدابير المتوخاة لمرحلة التدمير.

ورغم ذلك، وضعت الولايات المتحدة عقبة مصطنعة أمام تنفيذ اتفاق ٣ تشرين الأول/أكتوبر عبر رفضها تنفيذ التزاماتها وطرح هذا الطلب غير العادل المتمثل في التحقق من معيار دولي لم يتم أبدا الاتفاق عليه بين الأطراف الست أو بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

إن المعيار الدولي الذي شددت عليه الولايات المتحدة ليس سوى التفتيش الخاص الذي دعت إليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩٠ ليشكِّل تعديا على سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد أوقفت الولايات المتحدة في الوقت الراهن تنفيذ إجراء رفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قائمة الدول التي ترعى الإرهاب بذريعة التحقق، حتى بعد أن أعلنت رسميا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست دولة راعية للإرهاب. ويكاد يكون ذلك اعترافا بأن القائمة لا تتعلق بالإرهاب في واقع الأمر.

وفي ما يتعلق بالتحقق، فهو التزام يجب أن تفي به الأطراف الستة خلال المرحلة الأخيرة من عملية إخلاء شبه الجزيرة الكورية كلها من الأسلحة النووية، وفقا للإعلان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر. وإصرار الولايات المتحدة على إجراء تفتيش أحادي الجانب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشبه مطلبا من مطالب قطّاع الطرق لنزع سلاح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الطرف المحارب الآخر، من جانب واحد، من خلال نبذ التزامها بعملية إخلاء شبه الجزيرة الكورية كلها من الأسلحة النووية، التي يكمن جوهرها في إزالة التهديد النووي الذي تشكله الولايات المتحدة، وفقا للإعلان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر.

والآن وقد خرقت الولايات المتحدة الاتفاق، تضطر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتخاذ التدابير المضادة الملائمة انطلاقا من مبدأ السن بالسن. وإذا لم تف الأطراف الستة بوعدها بتنفيذ التزاماتها لانعدام ثقتها في بعضها البعض، فلن يُحْرَز أي تقدم بتاتا. وذلك هو الدرس المستفاد من عملية المحادثات السداسية السابقة. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذل قصارى جهدها بكل صدق لتحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية الكامل من الأسلحة النووية، غير أننا لن نقف مكتوفي الأيدي أمام أي محاولة للنيل من كرامتنا وكبريائنا وانتهاك سيادتنا.

وكما يعلم الأعضاء، ما انفكت العلاقات بين الكوريتين تتدهور منذ تنصيب النظام الجديد في كوريا الجنوبية، الذي يرفض الإعلان المشترك بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والإعلان الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وقد اتخذت الجمعية العامة في دورات سابقة بتوافق الآراء قرارين يدعمان مؤتمري القمة التاريخيين بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، اللذين عُقدا في بيونغ يانغ عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧، والإعلان المشترك الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والإعلان الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ المنبثقين عنهما. وكما ينص القراران على ذلك، فالإعلان المشترك وبرنامج العمل الصادر في ١٥ حزيران/يونيه والإعلان الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر يشكلان علامتين رئيسيتين يمكنهما أن تختزلا عملية تحسين العلاقات بين الكوريتين وتحقيق إعادة التوحيد الوطني المستقل في القرن الجديد، فضلا عن برنامج عظيم لإعادة توحيد الكوريتين يجسد متطلبات العصر وتطلعات الأمة بوضوح.

إن هذين الإعلانين لا يحظيان بتأييد الشعب الكوري قاطبة وبالإجماع فحسب، بل ودعم المجتمع الدولي برمته أيضا، لأنهما يتسمان بأكبر قدر من الشمول والواقعية من حيث المضمون، ويشملان جميع الاتفاقات السابقة بين الكوريتين، بما في ذلك الإعلان المشترك الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢، الذي يوضح المبادئ الثلاثة المتمثلة في الاستقلال وإعادة التوحيد السلمي والوحدة الوطنية العظمى.

ومن غير المقبول أن الإعلانات المتفق عليها والمعتمدة على أعلى المستويات في الشمال والجنوب والتي أيدها المجتمع الدولي بالإجماع، يجري الآن تجاهلها لمجرد تغيير النظام في كوريا الجنوبية. وستواصل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سعيها لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنيتين من خلال التنفيذ الكامل للإعلان المشترك الصادر في ١٥ حزيران/يونيه والإعلان الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، لكي تدشن عهدا جديدا لإعادة التوحيد المستقل والسلام والرخاء، وتبذل كل ما بوسعها لكفالة السلام والاستقرار الدائمين في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء، أنه بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد مدة البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد بـ ١٠ دقائق في المرة الأولى و ٥ دقائق في المرة الثانية، على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سلسبيلي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): في هذا الصباح، أثار وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة بعض الادعاءات غير المقبولة وغير المجدية ولا أساس لها بشأن الجزر الإيرانية الثلاث الواقعة في الخليج الفارسي، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وجمهورية إيران الإسلامية ترفض رفضا قاطعا تلك الادعاءات وتود أن تشدد على أن تلك الجزر الثلاث أجزاء أبدية من التراب الإيراني وتخضع بالتالي للسيادة الإيرانية.

إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية، إذ تشدد على عزمها إقامة علاقات طيبة وأخوية مع جارتها الإمارات العربية المتحدة، لتؤكد مجددا أن جميع الإجراءات والتدابير في جزيرة أبي موسى الإيرانية قد اتّخِذت في إطار ممارسة الحقوق السيادية لجمهورية إيران الإسلامية ووفقا للترتيبات المنبثقة عن الوثائق المتبادلة عام ١٩٧١. وجمهورية إيران الإسلامية على استعداد لمواصلة محادثاتها الثنائية مع المسؤولين المعنيين في الإمارات العربية المتحدة بغية إزالة أي سوء تفاهم قد يطرأ في ذلك الصدد.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن ذلك البيان بكامله لا أساس له، ولا يمكن أن نقبله.

لقد دأبت اليابان على مواجهة ماضيها بصدق واتساق. وأعربت اليابان رسميا عن الأسف والاعتذار مرات عديدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وإذ تراعي اليابان ذلك الأمر، فقد كرست نفسها باستمرار، على مدى أكثر من ٦٠ سنة، لتعزيز السلم والرفاه الدوليين ودللت على احترامها للديمقراطية وحقوق الإنسان. وحرصت اليابان بصورة متواصلة وحصرية على اتباع سياسة أمنية دفاعية تقوم على مبدأ أنه لا ينبغي لها أن تصبح قوة عسكرية أبدا. وتشبثنا بالموقف القائل بعدم وجوب حل المشاكل الدولية عسكريا، بل سلميا على الدوام.

ولا بد من ملاحظة أن اليابان عالجت هذه المسألة بصدق في الماضي ولا تزال تقوم بذلك. كما يجب أن نشير إلى أن اليابان شغلت مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن

تسع مرات منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة، قبل نحو ٥٠ سنة. ونرى أن اليابان ما انفكت تقدم إسهامات إيجابية في السلم والأمن الدوليين من خلال اضطلاعنا بمسؤوليتنا كعضو في مجلس الأمن.

وفي ما يتعلق بموقف اليابان من إصلاح مجلس الأمن، وكما ذكرنا مرارا في الأمم المتحدة وفي محافل أخرى، ومثلما هو معروف جيدا، فإن اليابان على استعداد للإسهام على نحو فعال وبناء في السلم والأمن الدوليين في أي وقت من الأوقات.

وتظل السياسة الأساسية لليابان بدون تغيير. فاستنادا إلى إعلان بيونغ يانغ، ستقوم اليابان بتطبيع علاقاتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال طي صفحة الماضي المرير والتسوية الشاملة للمشاكل العالقة، بما في ذلك المسائل المتصلة بعمليات الاختطاف والأسلحة النووية والقذائف.

السيد الباروت (الإمارات العربية المتحدة): أعتذر عن أخذ الكلمة في هذا الوقت المتأخر، لكنني مضطر لاستعمال حق الرد على ما أدلى به قبل قليل زميلي ممثل جمهورية إيران الإسلامية من ادعاءات باطلة وغير قانونية تزعم حق السيادة لدولته على جزر دولة الإمارات العربية المتحدة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. إن حكومة بلادي التي حرصت مرارا وتكرارا على إبداء موقفها الثابت والمبدئي تجاه قضية جزرها الوطنية، تعرب مجددا عن خيبة أملها الشديدة إزاء ما اعتاد أن يكرره مندوب جمهورية إيران الإسلامية سنويا في هذه القاعة من ادعاءات مخالفة لكل الحقائق والمستندات والوقائع التاريخية والقانونية والديمقراطية التي تثبت تبعية هذه الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة.

وعليه، فإن بلادي التي لم ولن تتخلى أبدا عن أحقيتها القانونية والتاريخية والسياسية في هذه الجزر وتعتبرها جزءا لا يتجزأ من أراضيها وسيادتها الوطنية والإقليمية والجوية وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لها وغير قابلة للتجزئة أو الانتقاص، تعلن عن رفضها القاطع لكل الادعاءات والتدابير غير الشرعية التي قامت بها جمهورية إيران الإسلامية في هذه الجزر، وذلك استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. كما تجدد دعوتها إلى المجتمع الدولي للعمل نحو حث جمهورية إيران الإسلامية على ترجمة حسن نواياها السلمية تجاه دول المنطقة، وذلك إما من خلال الدخول غير المشروط في مفاوضات ثنائية بين البلدين لوضع حد نهائي لاحتلال هذه الجزر الإماراتية الثلاث أو القبول بمبدأ اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وذلك أسوة بأسلوب تسوية العديد من القضايا الأخرى المماثلة.

ونؤكد أن الاستقرار والرخاء الاقتصادي في منطقة الخليج العربي يستوجب بالضرورة إقامة علاقات حسن الجوار مستندة إلى مبادئ احترام سيادة واستقلال الدول وتكامل أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

السيد باك توك هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يرد على الملاحظات التي أدلى بها وفد اليابان قبل قليل. إن ملاحظات ممثل اليابان تحاول فصل الأسود عن الأبيض، وكأن اليابان تفعل شيئا لمعالجة جرائمها الماضية.

باعتماد إعلان بيونجيانج بين جمهوريا كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، اتفقت الحكومتان على معالجة جرائم اليابان الماضية ضد الشعب الكوري أثناء فترة الاحتلال الياباني لكوريا، وقضية اليابانيين المفقودين وأمور عالقة أخرى. وفي إطار جهودها لتنفيذ الإعلان، عملت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على

حل تلك القضية بإخلاص وسخاء كبير. والتزاما بإعلان بيونجيانج قمنا، بناء على طلب الحكومة اليابانية، بإجراء تحقيقات في ما يتعلق بالأشخاص اليابانيين المفقودين، وأبلغنا الحكومة اليابانية أننا، من بين الثلاثة عشر يابانيا من مختطفي الحرب، قمنا بإعادة المختطفين الخمسة الأحياء وكل أطفالهم إلى اليابان بعد إبلاغ الحكومة اليابانية.

ومؤخرا، في الشهر الماضي، اتفقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان على إجراء تحقيق آخر في القضية. وحتى تاريخه، فعلنا كل ما في وسعنا، وسنبذل قصارى جهدنا لحل القضية.

مع ذلك لم تبد اليابان أي استعداد ملموس من أي نوع للاضطلاع بمسؤوليتها على النحو الواجب لمعالجة جرائمها الماضية. وقد رفضت اليابان الإقرار بأمانة والإعراب عن الندم على الجرائم الشنيعة التي ارتكبتها ضد البشرية خلال فترة الاحتلال العسكري غير المشروع لكوريا في الماضي وتملصت باستمرار من المسؤولية عن تلك الجرائم، رغم أن قرنا قد مضى وجاء قرن جديد.

وفي بيانه قبل بضع دقائق، قال ممثل اليابان إن اليابان أعربت عن ندمها بإخلاص، لكننا في الحقيقة يساورنا قلق بالغ حيال التصريحات غير المسؤولة التي تشوه الحقائق التاريخية – أي الجرائم التي ارتكبتها اليابان. وفي أحيان كثيرة، يشوه مسؤولون كبار في الحكومة اليابانية الوقائع الحقيقية. وعلى سبيل المثال، في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، رفض رئيس الوزراء الياباني آنذاك الإقرار بمسؤولية اليابان عن قضية نساء المتعة من خلال الإدلاء بتصريحات غير مسؤولة، من قبيل أنه لا يوجد دليل يثبت التجنيد القسري لنساء المتعة على يد الجيش الياباني الاستعماري. إنها حقيقة تاريخية أن اليابان أرغمت ٢٠٠ ألف امرأة شابة كورية على الاستعباد الجنسي لجيشها الاستعماري. هل يوجد أي جيش في العالم في تاريخ الحروب أسر الفتيات والشابات كجواري؟ إنها اليابان وحدها.

وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، أكد نائب وزير بمجلس الوزراء الياباني أنه كانت هناك ممرضات أو صحفيات للجيش الياباني، لكن ليس نساء للمتعة، وأنه كانت هناك بغايا باعهن آباؤهن. مثل هذه التصريحات غير المسؤولة تصدر كثيرا.

لا أريد أن أتكلم أكثر عن الجرائم التي ارتكبتها اليابان.

لقد أشار إلى بضعة يابانيين اختطفوا – ما يزيد قليلا على عشرة يابانيين، لكن هذا غيض من فيض مقارنة بالجرائم الفظيعة ضد الإنسانية التي ارتكبتها اليابان في الماضي، بما فيها مذبحة المليون كوري وتسخير ٨,٤ مليون كوري واستعباد ٢٠٠ ألف امرأة كورية جنسيا للجيش الياباني. لكن اليابان دأبت على التملص من مسؤوليتها عن الجريمة منذ أكثر من ٦٠ عاما.

وحتى تسوي اليابان بصدق المسألة المتعلقة بماضيها الإجرامي عليها أن تكسب ثقة جميع الناس وأن تصبح عضوا نقي الضمير في المجتمع الدولي. ومن الأفضل لليابان التخلي عن طريقتها الخاطئة في التفكير وموقفها واتخاذ قرار سياسي بإصلاح أخطاء الماضي، وإن كان متأخرا.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يتعين على وفد بلدي مرة أخرى أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

عقدت اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مشاورات على مستوى العمل في حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي تلك المشاورات، اتفق الجانبان على الهدف والطريقة العملية لإجراء تحقيق شامل بشأن مسألة الاختطاف تقوم به جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية. ومع ذلك، أبلغت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اليابان في وقت لاحق أنها لن تجري التحقيق حتى تتأكد من موقف الإدارة الجديد في اليابان تجاه الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مشاورات العمل. واليابان يحدوها أمل كبير في أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستنشئ لجنة تحقيق تتمتع بالسلطة اللازمة وأنها ستبدأ التحقيق في وقت قريب.

وفيما يتعلق بماضي اليابان، وكما قلت سابقا، تواجه اليابان ماضيها بصدق واتساق. ومع ذلك، فأعداد الذين لقوا حتفهم وقتلوا عمدا التي يذكرها وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا أساس لها البتة. ولا يمكن تبرير الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان لمجرد الاستناد إلى هذا الادعاء الذي لا أساس له.

أما بخصوص نساء المتعة، فلا بد أن نقول، بشأن تلك المسألة، إن حكومة اليابان لا تزال ملتزمة بالموقف الذي أعرب عنه أمين عام شؤون مجلس الوزراء يوهي كونو في بيانه في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، حيث قدمت حكومة اليابان ”اعتذارها وندمها الصادقين“.

ومرة أخرى، لا بد من الإشارة إلى أن اليابان ما فتئت تعالج مسألة تاريخها الماضي بجدية.

السيد باك توك هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): عذرا لأخذ الكلمة مرة أخرى. لقد قال ممثل اليابان من فوره إن الأرقام التي ذكرتها لا أساس لها. ولكن اليابان ترفض الكشف عن جميع الحقائق والأرقام المحفوظة لديها. وقد طلبنا، في مناسبات عديدة، أن تكشف اليابان النقاب عن جميع تلك الوثائق. ولأنه قال إن الرقم الذي ذكرت لا أساس له، سأعلن عن الأرقام المتوفرة لدينا بالضبط حتى الآن: ٨٣٩ ٧٨٤ ٧ كوريا جندوا كعمال سخرة دون أن يُعرف مصيرهم، و ٠٠٠ ٢٠٠ من المراهقات والفتيات والنساء الكوريات أُجبرن على خدمة الجيش الياباني الإمبراطوري كنساء متعة.

حسنا، لقد استغرق الأمر نصف قرن لتعترف اليابان بجريمتها في كوريا. ولا أحد يعلم كم سيستغرق من الوقت حتى تصفي اليابان هذه الجريمة. ويود وفد بلادي أن يحث اليابان وأن يذكرها بأنه بدون إزالة وصمة العار المرتبطة بجريمة الماضي، لا يمكن توقع أن يكون هناك مستقبل واضح لليابان. ومهما قدمت اليابان من ذرائع لتبرير جريمتها، تظل الحقيقة أن اليابان جندت الملايين من أبناء الشعب الكوري بصورة غير مشروعة كعمال سخرة فضلا عن الاستعباد الجنسي. ولكنها لا تزال ترفض أن يرد الحق إلى نصابه بخصوص الجرائم التي ارتكبت في الماضي.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/63/4، التي تتضمن برنامج عمل الجمعية والجدول الزمني للجلسات العامة للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. كما أود أن ابلغ الأعضاء بأن قوائم المتكلمين بشأن البنود المدرجة في الوثيقة A/INF/63/4 مفتوحة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.